المحتويات

كلمة العدد	٣
نشاطات الجمعية	٥
أخبار ونشاطات مصرفية	٨
أخبار ونشاطات إقتصادية	١٢
دراسات وملفّات	١٥
مؤشرات وإحصاءات	٢٠
تشريعات وأنظمة	٤٢
صحافة متخصّصة	٥٩
التقرير	٦١
المعلوماتية والمصارف	٦٢

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

الحكومة :
السعي للمعالجة خير من كلفة الجمود

ما وقد صار لنا حكومة بعد مخاض طويل فلتعمل. وليس مطلوباً أو منتظراً منها ان تجترح المعجزات. فلسنا في عصر المعجزات ولبنان لم يعد بلد للمعجزات. المطلوب من الحكومة ببساطة **أولاً** ان توقف التدهور وان تتّخذ **ثانياً** رزمة من الإجراءات لا تُعيق مستقبلاً الإصلاحات البنيوية إن أطلقناها بل تسهّل تحقيقها. فالإصلاحات تحتاج الى إدارات ومؤسّسات عامة تعمل بالحدّ الأدنى. وتحتاج الى مؤسّسات خاصة قابلة للحياة توقف على الأقل تسريح العاملين لديها إن لم تخلق فرص عمل جديدة. فنضع بذلك حداً لنزيف هجرة الشباب والأُسر. والإصلاحات تحتاج **ثالثاً** لكمية ولنوعية من الإستثمارات يصعب توفرها دون الحدّ الأدنى من الإستقرار في معدلات الصرف والتضخم. وتحتاج الإصلاحات أخيراً الى إعادة علاقات لبنان مع الأسواق العالمية من خلال التفاوض مجدّداً مع الدائنين بهدف إعادة هيكلة الدين العام والقطاع المالي. ما يفتح الباب لاحقاً للتفاوض مع المؤسّسات المالية الدولية من وضعية أفضل من القائمة حالياً.

تنطلق الحكومة طبعاً من إطار عمل، إقتصادياً ومالياً ونقدياً ومصرفياً صعب ولكنه غير مستحيل إذا كنا متشائمين بل ومؤاتي للعمل إذا أردنا أن نكون متفائلين كما تظهره المعطيات والوقائع أدناه:

١) **سجّلت المدفوعات الخارجية** وهي نقطة إرتكاز الأزمة في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري عجزاً قارب ١,٨ مليار دولار مقابل ٤,٥ و٥,٥ ملياراً تباعاً للفترة ذاتها من الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠. ويعود ذلك من جهة أولى أساساً لتراجع الإستيراد بنسبٍ تراوحت بين ٣٣٪ و٤١٪. ويعود من جهة ثانية لإستمرار حجم ووتيرة تحويلات غير المقيمين الى لبنان بما فيها المساعدات الأجنبية التي تكثفت وتسارعت بعد التفجير المجرم للمرفأ بينما قابلها من جهة ثالثة تباطؤ في خروج الرساميل من لبنان الى الخارج.

٢) يمكن للحكومة أن تحصل على موارد بالعملات الأجنبية تقارب **مليارين ونصف مليار دولار** من خلال استعمال حصتها من حقوق السحب الخاصة التي أقرّها صندوق النقد الدولي مؤخراً والتي سترفد احتياطي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان بما يفوق المليار دولار حتى ولو ترتّب عليها كلفة ضئيلة جراء أنظمة عمل الصندوق. وكذلك من خلال الإعتمادات المخصّصة من البنك الدولي للمساعدات الإنسانية والإجتماعية ومن جهات دولية أخرى.

إن ضخ هذه السيولة بالعملات الأجنبية يساهم في إحتواء الأزمة الإجتماعية والمعيشية الحادة لفئات الدخل المتدني والمحدود من جهة. ويساهم في تخفيف الضغط على ما تبقى من احتياطي الزامي لدى مصرف لبنان من جهة ثانية ويعزّز أخيراً النشاط الإقتصادي في البلد من خلال الطلب الإستهلاكي. دون ان نُغفِل تحويلات اللبنانيّين الى لبنان والتي استمرّت تتدفق إستناداً إلى أحدث الإحصاءات المتوفرة بحجم يقارب سبع مليارات سنوياً.
وهكذا إن مجموع هذه الموارد المالية بالعملات الأجنبية يشكل تقريباً ٥٠٪ من الدخل القومي ويحول دون الإنهيار الإجتماعي ذات التداعيات الكارثية على البلد. انه يُعطي البلد فسحة زمنية على الحكومة المولودة حديثاً حُسن استعمالها والحرص على عدم إضاعتها.

٣) ولدى الحكومة أيضاً فرصة حقيقية من جهة أولى للإفادة من إمكانات **القطاع المصرفي** ومن جهة ثانية لإطلاق عملية إعادة هيكلته. فلا يمكن للإقتصاد ان يعاود وتيرة مطلوبة من النشاط والنمو دون إنخراط المصارف الكلي بهذه العملية. وبالرغم من كل ما أصاب القطاع المصرفي من مسالب وما تعرض له من تجني وحملات وبالرغم من القيود التي وضعها على السحوبات النقدية والتحويلات للخارج إزاء إمتناع السلطات التنفيذية والتشريعية من إقرار قانون الكابيتال كونترول ما زال لدى القطاع المصرفي موارد ومزايا يصعب بل يستحيل إطلاق عجلة الإقتصاد دونه.

فللمصارف ١٠٤٠ فرعاً تغطي كل احياء المدن ومعظم مراكز الأقضية. وحافظ القطاع على معظم موارده البشرية المؤهّلة تقنياً ومهنياً ولم تشمله هجرة الكوادر إلاّ وبنسبٍ منخفضة لا تذكر. ولديه أنظمة عمل وتجهيزات قابلة للتفعيل بسرعة عندما تقتضي الحاجة. وللتذكير فإن محفظة القروض التي تفوق ٣١ مليار دولار (٦٠٪ منها بالعملات) ما زالت عاملة (Performing) وقد تقلّصت بما يفوق الـ ١٨ مليار دولار وبنسبة ٣٧٪ خلال الفترة ٢٠١٩ – تموز ٢٠٢١ بفعل التسديد المبكر للإفادة من الواقع القائم. بموازاة تقلص التسليفات فقد تراجعت الودائع بـ ٢٦ ملياراً الى ١٣٢ مليار دولار أي بنسبة ١٦٪. أما رساميل المصارف فسجلت تراجعاً في الفترة ذاتها بمعدل ٤ مليارات دولار وباتت عند مستوى أدنى من ١٧ ملياراً ولكنها كافية لمتطلبات العمل في هذه المرحلة.

وعليه وبإنتظار إعادة هيكلته يبقى القطاع المصرفي ممراً الزامياً لإجراء المدفوعات الداخلية والخارجية والمعاملات المصرفية. وللحكومة ان تضع ثقلها لإصدار قانون الكابيتال كونترول ضناً بالإمكانات ولتنظيم أولويات المدفوعات الخارجية بما يتناسب مع احتياجات البلد.

وللحكومة أيضاً أن تبادر الى اقتراح إطار لإعادة هيكلة القطاع أو لتصحيحه كما جاءَ في البيان الوزاري. فإعادة الهيكلة ضرورية رغم انها ستظل غير كافية إذا لم تشمل مالية الدولة لناحية ضبط العجز؛ وإذا لم تستند إلى برنامج واضح لإعادة هيكلة الدين العام ولإعادة رسملة مصرف الدولة المركزي أي مصرف لبنان. إعادة هيكلة القطاع المصرفي ضرورية وواجب ومن المنطقي ان تجري بالتعاون بين كل أطراف العلاقة أي المصارف والسلطات المالية والنقدية والرقابية بعيداً عن التفرد والكيدية والنوايا السيئة التي ميزت مقاربةً الحكومة السابقة لهذا الموضوع الوطني، الهام والإستراتيجي.

أصبح اليوم عندنا حكومة فلتعمل. والناس تؤازرها وكذلك الهيئات الإقتصادية بما فيها جمعية المصارف. المطلوب وضوح في الرؤية وإرادة في التنفيذ بعيداً عن المصالح والزواريب الضيقة التي قد تفرضها الإنتخابات النيابية القادمة والتي يُخشى أن يكون لها عندها إنعكاسات في غير مصلحة البلاد والعباد.

الأمين العام

الدكتور مكرم صادر

جمعية مصارف لبنان
تنتخب مجلس إدارة جديداً برئاسة السيد سليم صفير في الجمعيّة العموميّة السنويّة التاسعة والخمسين

عند الساعة الثانية عشرة ونصف ظهراً، من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ حزيران ٢٠٢١، التأمت الجمعية العمومية العادية السنوية لجمعية مصارف لبنان.

وفي مستهل الجلسة، ألقى رئيس الجمعية الدكتور سليم صفير كلمة لخّص فيها أهم منجزات مجلس الإدارة الحالي (النص مرفق ربطاً). ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠٢٠ ووافقت عليه. وبعد الإطّلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠١٩، أبرأت ذمّة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٢٢.

وعلى الأثر، انتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس إدارة جديد من ١٢ عضواً لمدة سنتين. ففاز بالتزكية المرشحون السادة :

١- السيد نديم القصار فرنسبنك ش.م.ل.،
٢- السيد سعد الأزهري بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.،
٣- السيد عبد الرزاق عاشور فينيسيا بنك ش.م.ل.،
٤- السيد سمعان باسيل بنك بيبلوس ش.م.ل.،
٥- السيد انطون صحناوي بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.،
٦- السيدة ريا حفار الحسن بنك البحر المتوسط ش.م.ل.،
٧- السيد وليد روفايل البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.،
٨-السيد غسان عساف بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.،
٩- الدكتور تنال صبّاح البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.،
١٠- الدكتور جوزف طربيه الاعتماد اللبناني ش.م.ل.،
١١- السيد سمير حنا بنك عوده ش.م.ل.،
١٢- السيد سليم صفير بنك بيروت ش.م.ل.

وعقب إعلان فوز المرشحين الإثني عشر، إجتمع مجلس الإدارة المنتخَب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على الوجه الآتي :

الرئيس: السيد سليم صفير،
نائب الرئيس: السيد نديم القصار،
أمين السرّ: السيد وليد روفايل
وأمين الصندوق : السيد عبد الرزاق عاشور.

وفي ما يلي نصّ كلمة الرئيس السيد سليم صفير بعد انتهاء الجمعية العمومية :

أيها اللبنانيون الكرام

يشهد لبنان منذ ٢١ شهراً أزمات متداخلة ومتلاحقة من مالية ونقدية وإقتصادية وضعته أمام مخاطرعدة أصبحت تهدد هوية لبنان ووجود اللبنانيين وقوتهم وارزاقهم.

إن جمعية المصارف تأسف لما آلت إليه الأوضاع في لبنان، حيث الإعتداء الجسدي والمعنوي والمادي مباح وتوقّف عمل المصارف اليوم يأتي في سياق رفض الإستهداف المستمر للمصارف وموظفيها.

أزمة لبنان أتت بعد سنوات من التلكؤ في القيام بأي إصلاحات حقيقية كما الإمعان بالهدر والفساد في مؤسسات الدولة. مصارف لبنان جاهدت للحفاظ على وجودها وعملائها وأصولها رغم التضحيات والإستهداف الممنهج على مدى عامين تقريباً.

فلم يفلس لليوم أي مصرف ولم تضيع أي وديعة كما إستطاعت جمعية المصارف أن توقف المحاولة الغير مفهومة لشطب رأس مال البنوك ووقفت ضد الـ Haircut وضد قرار التخلف عن سداد الديون الذي سارع من وتيرة الإنهيار.

مورست علينا الضغوط والتجني وخوّننا ولكن سيذكر التاريخ أن لا الحرب العسكرية إستطاعت أن تقضي على ثروات اللبنانين ولا الحرب الإقتصادية الحالية إن شاء الله تستطيع أن تقضي على إرث لبنان وكنزه وهو مصارفه وودائع اللبنانيين المقيمين والمغتربين فيه.

وهنا أغتنم الفرصة لأقول إلى كل المودعين: المصارف كما كل القطاعات الأخرى من صناعية وزراعية وسياحية وإستشفائية ضحية سوء إدارة البلد.

نحن والمودعين في مركب واحد، ننجح سويا ونغرق سوياً «فلا بنوك دون مودعين» ولا ودائع دون بنوك فلا تسمحوا أن يجعلوا منا فريقين نتقاتل فينجحوا في الأفلات من المحاسبة الدولة هي التي تحتجز الأموال عبر قرارها بعدم دفع ديونها.

المصارف لم تبدد أموال المودعين ولم تصرف لأكثر من ١٠ أعوام دون موازنات أي دون حسيب أو رقيب. فلا دولة في العالم تقاد دون موزانة.

وهي الدولة نفسها بسوء إدارتها التي دفعت بسعر الصرف إلى الإنهيار وسببت خسائر على قيمة الودائع.

إن الحملات الاخيرة الممنهجة التي سيقت ضد المصارف ليست بريئة، وهمنا اليوم تمرير المرحلة الصعبة للحفاظ على أموال المودعين كما الحفاظ على قدرة لبنان على النهوض بعد الأزمة .

إفلاس أي بنك يعني ضياع كل الأموال، وإقفال أي مصرف يعني صرف لمئات العائلات ووقف كل الخدمات المالية لمئات الألآف من الناس.

فهل هذا الهدف من الإعتداء على المصارف؟

سنتان مرت، سنتان من المصاعب والمخاطر وانعدام الرؤيا والشروط الصعبة وأقول اننا سنستمر بحماية اللبنانيين ولبنان مهما كان الثمن ومهما بدت الإجراءات صعبة أو غير عادلة.

مهمة لن تكتمل إلا بتكاتف كل أعضاء جمعية المصارف مع المودعين لخوض غمار المرحلة المقبلة بيد واحدة لمصلحة لبنان واللبنانيّين ليبقى لبنان.

مجلس الإدارة الجديد المنتخب في ٢٩ حزيران ٢٠٢١

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية
نيسان - حزيران ٢٠٢١

خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٢١، نظّمت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف دورتين تدريبيتين عبر تطبيق Zoom كما دعت المصارف لحضور دورة تدريبية إفتراضية نظّمتها الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي 'EBTN'. وتواصلت المديرية مع هيئة التحقيق الخاصة وبدأت التحضير لدورة تدريبية حول مكافحة تبييض الأموال ستقام خلال الفصل الثالث من العام.

وأدناه تفاصيل النشاطات التي أقيمت خلال الفصل الثاني.

دورة تدريبية إفتراضية حول «Road to Basel IV - Looking ahead to ٢٠٢٣»

نظّمت المديرية دورة تدريبية حول Road to Basel IV- Looking ahead to ٢٠٢٣» بين ١٧ و٢٠ أيّار ٢٠٢١ عبر تطبيق Zoom لمدّة ثلاث ساعات يوميّاً. وشارك في اللقاء ٣٩ شخصاً من مدراء وموظفي مديريات المخاطر، التمويل، الخزينة، الأسواق المالية، الإمتثال والتدقيق الداخلي، ينتمون إلى ١٥ مصرف. قام بالتدريب فيها السيد رودريك أبي الحسن، رئيس دائرة الاستراتيجية وتحليل المخاطر لمجموعة الاعتماد اللبناني ومحاضر جامعي. واتّبع المنهاج التالي:

- The main components and definition of regulatory capital and risk weighted assets under Basel IV;
- The improvements brought to the treatment of credit risk;
- The enhancements brought to the treatment of operational risk;
- The implementation of the leverage ratio surcharge introduced for the largest Banks;
- The implementation of the risk-sensitive output floor and
- The new implementation timetable.

دورة تدريبية إفتراضية حول «Blockchain»

نظّمت المديرية دورة تدريبية إفتراضية حول «Will Blockchain Revolutionize Banking?» في ٢٧ أيّار ٢٠٢١ عبر تطبيق Zoom. قام بالتدريب فيها الدكتور أندره غلام، مؤسس وصاحب شركة LOGICA s.a.r.l، وأخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات. شارك في الدورة ٩١ شخصاً من ١٦ مصرف وتمّت دعوة شخصين، الأوّل من شركة مالية والآخر من شركة تكنولوجيا. وأجاب المحاضر عن أسئلة الحضور وحصل تبادل أفكار وخبرات في هذا المجال.

واتّبع المنهاج التالي:

- Blockchain explained
- Blockchain applications
- Will blockchain revolutionize or disrupt banking
- Conclusion
- Q&A Session.

الأخبار المصرفية العامة
للفصل الثاني ٢٠٢١

بنك لبنان والمهجر مؤونات الخسائر الائتمانية سجلت ٤٩٢ مليار ليرة

نشر **بنك لبنان والمهجر** ضمن المهلة المحدّدة للمصارف المدرجة أسهمها في بورصة بيروت (خلال شهر الذي يلي ربع السنة) أرقام المركز المالي المجمّع كما هو في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقارنةً بما كان عليه نهاية العام ٢٠٢٠.

أظهرت الأرقام ما يعكسه استمرار التماسك في موازنة بنك لبنان والمهجر في إنتظار خطة الإنقاذ للنهوض المالي والإقتصادي، حيث من دون ذلك تصعب عملية تقدير حجم التأثيرات السلبية للأزمة الراهنة.

وكان اللافت أن أرقام النصف الأول أظهرت أرباحاً صافية وإن كانت متواضعة، ناتجة بحسب إدارة البنك، من عملياته في الخارج، باعتبار أن النشاط المحلي المدر للأرباح شبه معدوم.

وأظهر المركز المالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام ٢٠٢٠ ما يلي:

- تراجع محدود في إجمالي الودائع بلغت نسبته ١,٥٪.
- استمرار التراجع في التسليفات المحلية حيث بلغت نسبته ١٥,٥٪.
- تراجع طفيف في إجمالي حقوق المساهمين بلغت نسبته ٠,٣٪.

إلى ذلك تابع البنك اقتطاع مخصّصات الخسائر الإئتمانية وفقاً لنسبة تفوق النسبة المحدّدة من جانب مصرف لبنان. وبلغ إجمالي مؤونة الخسائر المتوقعة ٤٩٢ مليار في مقابل ٤١٨ مليار كما كانت في نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

ولوحظ في أرقام المركز المالي ارتفاع الأعباء التشغيلية بنسبة ٥٪ منها ارتفاع أعباء المستخدمين بنسبة ٣,٨٪ الأمر الذي يشير، ربما، إلى عدم إقدام إدارة البنك عن خطوات صرف موظفين.

بنك بيروت : سنباشر بتطبيق التصميم ١٥٨ اول تموز

أعلنت إدارة **بنك بيروت** في بيان، انه «إبتداء من الأول من شهر تموز ٢٠٢١، سيباشر **بنك بيروت** بتطبيق تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٨، وعليه سيتمّ الإتصال بكافة عملاء المصرف المؤهلين للإستفادة من مقررات هذا التعميم لتحديد موعد لتوقيع المستندات المطلوبة ليُصار الى صرف المستحقات المحدّدة لمودعيها. ويهم إدارة بنك بيروت إعلام زبائنها الكرام، أنها قد وضعت كافة الإجراءات والتدابير التقنية واللوجستية الخاصة لتمكينهم من إتمام السحوبات النقدية بالدولار الأميركي.

ويهمنا التأكيد على جهوزية مركز خدمة الزبائن للرد على أي إستفسارات تتعلّق بمقررات التعميم المذكور على الرقم ١٢٦٢. كما ويمكنكم الإتصال بنا من خلال منصّات التواصل الإجتماعي الخاصة بالمصرف».

بطاقة OMT فيزا المسبقة الدفع بطاقة تتميّز برصيدين بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي

تُعلن شركة OMT عن إطلاق بطاقة OMT فيزا المسبقة الدفع الصادرة عن **بنك لبنان والمهجر**. تتمتّع هذه البطاقة بميزة فريدة إذ تجمع بين رصيدين: بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي. ويمكن تقديم طلب الحصول على البطاقة عبر أكثر من ١,٢٠٠ مركز OMT واستلامها من أي فرع لبنك لبنان والمهجر بحسب اختيار الزبون.

تتيح بطاقة OMT إمكانية التسوّق عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم وذلك من خلال استخدام الرصيد المتوفّر بالدولار، بالإضافة إلى إمكانية التسوّق والدفع من خلال أي جهاز دفع إلكتروني (POS) في العالم وسحب الأموال عبر أجهزة الصرّاف الآلي (ATM) عالمياً. ويمكن استخدام الرصيد المتوفّر بالليرة اللبنانية لتسديد ثمن كافة المشتريات في لبنان أو حتى للسحوبات النقدية. يستطيع الزبائن إعادة شحن البطاقة والسحب منها بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي عبر أي مركز OMT في لبنان أو عبر أجهزة الصرّاف الآلي التابعة لبنك لبنان والمهجر.

وفي خلال حفل الإطلاق كان للسيد توفيق معوّض، رئيس مجلس إدارة OMT كلمة قال فيها: «إنطلاقاً من سعينا الدائم إلى

تطوير خدماتنا لمواكبة حاجات الزبائن، وضمن استراتيجية OMT التي ترتكز على تقديم حلول مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، أطلقنا بطاقة OMT وهي أداة دفع جديدة تشكّل علامة فارقة تعطي الزبائن حرية التصرّف برصيدين بالليرة اللبنانية والدولار الأمريكي بحسب الحاجة».

وصرّح السيد مهنش أغني، مدير عام منطقة الشرق الأوسط وباكستان في شركة فيزا: «تتميز بطاقة OMT فيزا المسبقة الدفع بالمرونة والأمان بالإضافة إلى كونها ملائمة إذ توفر للعملاء العديد من الميّزات المماثلة لبطاقة الائتمان أو المباشرة من فيزا، كما يمكن استخدامها في أي مكان تُقبل فيه بطاقات فيزا في لبنان أو لدى ٧٠ مليون تاجر حول العالم. ستمكّن بطاقة OMT فيزا المسبقة الدفع العملاء من الإستمتاع الكامل بمزايا التجارة الرقمية، ويسعدنا أن نتشارك مع OMT وبنك لبنان والمهجر لجلبها إلى لبنان».

وقد أضافت السيدة جوسلين شهوان، نائب الرئيس التنفيذي – مديرة صيرفة التجزئة في **بنك لبنان والمهجر**: «تندرج هذه الشراكة بين **بنك لبنان والمهجر** وOMT ضمن استراتيجية الشمول المالي التي يسعى مصرفنا دائماً إلى تفعيلها من خلال تقديم وسيلة دفع إلكترونية للشرائح المتواجدة في المناطق النائية حيث لا يوجد لدينا فروع».

بوب فينانس تلغي الرسوم وتستمرّ بتسديد الحوالات بالدولار

أعلنت شركة «بوب فينانس» عن تجنيدها ٧٠٠ مركز في لبنان لتسديد كافة التحويلات الواردة من الخارج نقداً وبالدولار الأميركي وتسيير أمور المواطنين بسرعة وبأدنى كلفة ممكنة.

وأشارت الشركة إلى أنها أعفت المواطنين من دفع عمولة مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل الضرائب والرسوم المتوجبة لوزارة المالية ومنها الاملاك المبنية، ضريبة على القيمة المضافة TVA، ورسوم الميكانيك، والخطوط الثابتة ALFA و TOUCH وغيرها، لافتة النظر إلى أنه بات بإمكان اللبنانيّين ولفترة محدودة زيارة أي مركز «بوب فينانس» وتسديد فواتيرهم من دون عمولة.

بسبب «كورونا» العام الماضي مؤشر مدراء المشتريات يرتفع ١٥,٢٪ في النصف الأول

سجّل مؤشر مدراء المُشتريات في حزيران الماضي تحسّناً ملحوظاً بنهاية النصف الأول من العام بلغ ١٥,٢٪ أيّ ما يُعادل ٦ نقاط.

ومع أن هذا التحسّن لم يخرج المؤشر إلى دائرة النموّ بل إستمرّ متقلباً ضمن دائرة الإنكماش أي بما دون الـ ٥٠ نقطة. غير أن هذه الزيادة نشأت من مقارنتها بالعام ٢٠٢٠ الذي عانى كثيراً من تداعيات جائحة كورونا التي تسببت في فترات إقفال طويلة، وانعكس ذلك في نتائج المؤشر خلال الفصل الثاني من العام الماضي حيث كانت أشهر نيسان وأيار وحزيران أشهر عجاف. كما تراوح المؤشر خلالها بين ٣٠ و ٣٧ نقطة.

سجّل متوسط مؤشر مدراء المُشتريات للـ ٦ أشهر الماضية من العام ٤٥,٤ نقطة في مُقابل متوسط ٣٩,٤ نقطة خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، أيّ بزيادة نسبتها ١٥,٥٪.

كما أن متوسط المؤشر في الفصل الأول سجّل زيادة طفيفة بلغت نسبتها ٣,٣٪، في حين شهد الفصل الثاني إرتفاعاً كبيراً نظراً لمقارنته بالأشهر العجاف، مما أدى إلى زيادة في المؤشر نسبتها ٢٧,٨٪. أما في ما يتعلّق بشهر حزيران الماضي سجّل المؤشر إنخفاضاً طفيفاً فبلغ ٤٧,٥ نقط في هذا الشهر مُقابل ٤٧,٩ نقطة في شهر أيار.

وسجّل المؤشر الذي تمّ جمع بياناته بين ١١ إلى ٢٤ حزيران:

- إنخفاضاً بدرجة طفيفة من أعلى مستوى له في أيار الماضي.
- تسارع وتيرة معدّل تراجع مؤشري الإنتاج والطلبيات الجديدة.
- إرتفاع الأسعار بسبب ضعف سعر صرف الليرة اللبنانية مُقابل الدولار.

وجاء هذا في البيان الصادر عن **بنك لبنان والمهجر للأعمال** وفيه:

بعد أن ظهرت بوادر إيجابية مبدئية بأنَّ الإقتصاد اللبناني قد يتّجه نحو الإستقرار وفقاً لبيانات المسح لشهر أيار ٢٠٢١، كشفت البيانات الأخيرة لمؤشر PMI بلوم لبنان عن تدهور النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني بوتيرة أسرع في نهاية الربع الثاني من العام ٢٠٢١. وانخفض مؤشراً الإنتاج والطلبيّات الجديدة بوتيرة متسارعة، ما دفع الشركات اللبنانية إلى تخفيض أعداد موظفيها. وذكرت الشركات اللبنانية بأنَّ العوامل الرئيسية التي تسببت في تراجع النشاط الإقتصادي بدرجة كبيرة هي عدم توافر السيولة الكافية وإنعدام الإستقرار الإقتصادي وضعف سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي.

وتعليقاً على نتائج مؤشر PMI خلال حزيران قالت **تالا نصر الله** محلّلة الأبحاث الأولى في ليبانون أنفست.

«سَجَّلَتْ قراءة مؤشر بلوم لبنان (PMI) انخفاضاً من ٤٧,٩ نقطة في شهر أيار ٢٠٢١ إلى ٤٧,٥ نقطة في شهر حزيران ٢٠٢١، مشيرةً إلى التدهور في النشاط الإقتصادي للشركات اللبنانية وضعف طلب العملاء الدوليّين على منتجاتها. وشهدتْ لبنان تراجعاً مستمراً في القوة الشرائية للعملاء خلال الربع الثاني من ٢٠٢١ ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كلفة الواردات بسبب انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية. ونتيجة لذلك، ارتفع معدَّل إستنفاذ الأعمال غير المنجزة لأعلى مستوى له في ثلاثة أشهر في شهر حزيران ٢٠٢١ واضطرت الشركات اللبنانية إلى تخفيض أعداد موظفيها. ونتيجة لذلك، ظَلَّتْ معظم الشركات اللبنانية متشائمة للغاية إزاء مستقبل الأعمال خلال الإثني عشر شهراً المقبلة مُتوقعةً انخفاض مستوى الإنتاج بسبب عدم توافر السيولة الكافية لديها وصعوبات في الحصول على الائتمان وتآكل القوة الشرائية لعملائها. والأهم من ذلك، أبرزت النتائج الحاجة إلى إعادة الإستقرار السياسي والإقتصادي في البلاد وتشكيل حكومة جديدة من أجل تنفيذ إصلاحات مُعززة للنمو الإقتصادي في المستقبل القريب، ولكن يبدو أنَّ ذلك غير محتمل الحدوث في الوقت الحاضر لسوء الحظ».

وفي ما يلي أبرز النتائج الرسمية:

وانعكس التراجع الطفيف في قراءة مؤشر PMI الرئيسي على قراءة مؤشري الإنتاج والطلبيات الجديدة اللذين سجلا انخفاضات متسارعة. وذكر المجيبون على الإستبيان بأنَّ انخفاض القوة الشرائية نظراً لتراجع قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي أثّر سلباً على المبيعات، الأمر الذي أدّى إلى إنخفاض النشاط التجاري للشركات اللبنانية. ومع ذلك، كان معدّل تراجع مؤشري الإنتاج والطلبيات الجديدة هو ثاني أدنى معدَّل مُسجَّل منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٩.

وفي الوقت ذاته، شَهِدَت الأعمال الجديدة الواردة من الأسواق الدولية إنخفاضاً بوتيرة هي الأسرع في أربعة أشهر في حزيران ٢٠٢١، بعد أن استقرّتْ في شهر أيار من العام ذاته. وأشارت الأدلة المنقولة بأنَّ انعدام الإستقرار السياسي والإقتصادي قد ساهم في ضعف الطلب من العملاء الدوليّين.

وتسبَّب نقص الطلبيّات الجديدة الواردة بتراجع الضغط على القدرة الإنتاجية للشركات بوتيرة أكثر حدةً وفقاً لبيانات المسح الأخير. وبوجه عام، ظلَّ معدّل استنفاذ الأعمال غير المُنجزة قوياً والأسرع منذ شهر آذار ٢٠٢١. ونتيجة لذلك، خفَّضت الشركات اللبنانية أعداد موظفيها للشهر الرابع على التوالي.

ورغم ارتفاع معدّل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى منذ شهر آذار ٢٠٢١، غير أنَّ تكاليف الموظفين استمرَّت بالإنخفاض في شهر حزيران بسبب تخفيض أعداد الموظفين. وظهر أثر زيادة الضغوط الناتجة عن التكلّفة في ارتفاع أسعار المشتريات، حيث نسب المجيبون على الإستبيان ذلك إلى إنخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. ورفعت الشركات اللبنانية أسعار البيع في حزيران ٢٠٢١ بمعدّل أقوى مقارنةً بشهر أيار ٢٠٢١ سعياً إلى الحفاظ على هوامشها الربحية.

وفي الجانب المقابل، أشارت بيانات المسح الأخير إلى أنَّ متوسط الوقت اللازم لتسليم مستلزمات الإنتاج طال مجدداً في حزيران ٢٠٢١. كما ارتفع معدّل تدهور أداء الموردين إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر رغم استمرار النشاط الشرائي بالإنخفاض. ونسبت الشركات المشاركة في المسح تخفيض شراء مستلزمات الإنتاج إلى مشاكل متصلة بنقص السيولة بالدولار الأميركي وصعوبات في الحصول على الائتمان. وانخفضت مخزونات مستلزمات الإنتاج نتيجة للتأخير في التسليم وإنخفاض كمية مستلزمات الإنتاج المُشتراة.

وظلَّتْ شركات القطاع الخاص اللبناني متشائمة للغاية إزاء الأعمال الجديدة المتوقّعة خلال الإثني عشر شهراً المُقبلة. وتخشى بعض الشركات من أن يدفعها استمرار تآكل القوى الشرائية لعملائها إلى تخفيض حجم إنتاجها خلال السنة المقبلة.

أخبار مصرفية دولية

«إتش إس بي سي» يضاعف أرباحه في النصف الأول من ٢٠٢١

أعلن مصرف **«إتش إس بي سي»**، اليوم، أنّه سيستأنف دفع الأرباح لحملة الأسهم بعدما ازدادت أرباحه للنصف الأول من العام بأكثر من الضعف بفضل عمليّة إعادة هيكلة متواصلة وتركيزه على آسيا.

وتفوق النتائج تقديرات المحلّلين، وتمثّل دفعة للمقرض الذي

يعتمد على آسيا، بعدما تعرّض لضربة في العام ٢٠٢٠ جرّاء فيروس كورونا والتوتر الجيوسياسي.

وارتفعت أرباحه المسجّلة قبل حساب الضرائب بـ٦,٥ مليارات دولار لتصل إلى ١٠,٨ مليارات دولار، بينما ازدادت الأرباح المسجّلة بعد الضرائب بـ٥,٣ مليارات دولار إلى ٨,٤ مليارات دولار.

إلى ذلك، كشف المصرف عن أرباح موقتة، تبلغ سبع سنتات لكلّ سهم عادي للنصف الأول من العام.

وأمرت الجهات الناظمة في بريطانيا العام الماضي المصارف بتعليق الدفعات للمحافظة على السيولة فيما اجتاح فيروس كورونا الاقتصاد العالمي، لكنها خفّفت الشهر الماضي هذه الإجراءات «الوقائية الموقتة».

ويُعدّ «إتش إس بي سي» من بين أكبر دافعي الأرباح ضمن النظام المصرفيّ الأوروبيّ، ويتوقّع بعد عام من القيود بأن يجمع أكثر من أيّ من منافسيه في العامين الجاري والمقبل، وفق تقديرات «بلومبرغ انتيلجنس».

وقال كبير المسؤولين الماليّين إوين ستيفنسون لـ«بلومبرغ»: «نشعر بالتأكيد بثقة أكبر، سنبقي عمليات إعادة الشراء قيد المراجعة إضافةً إلى الأرباح».

وارتفعت أسهم «إتش إس بي سي» بنسبة ٢,٣٪ في سوق هونغ كونغ بعد وقت قصير من إعلانه النتائج.

وتأثّر «إتش إس بي سي» على غرار كبرى المصارف في العالم بأزمة كوفيد العام الماضي إذ تراجعت أرباحه بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٢٠. كما أطلق في ظلّ الرئيس التنفيذي نويل كوين عملية إعادة هيكلة كبيرة، وقرّر خفض عدد الموظفين بنحو ٣٥ ألف عامل، وخفض التكاليف وإعادة التركيز على المنطقتين الأكثر درّاً للأرباح آسيا والشرق الأوسط.

ويحقّق المصرف ٩٠٪ من أرباحه في آسيا، حيث تدفع كلّ من الصين وهونغ كونغ نموّه بشكل أساسي.

ونشر في شباط استراتيجية جديدة تحدّد خططاً لمضاعفة مساعيه للاستحواذ على جزء أكبر من السوق الآسيوية.

وباع المصرف في وقت سابق من العام فروعه التسعين في الولايات المتحدة، واستكمل عملية إلغاء أعماله التجارية غير المربحة في مجال التجزئة في فرنسا.

وقال كوين: «نركّز على تنفيذ خطط النمو والتحوّل التي أعلناها في شباط»، مشيراً إلى أنّ جميع المناطق الجغرافية للمصرف على مستوى العالم باتت تدرّ الأرباح.

وبينما بدت نتائج «إتش إس بي سي» مثيرة للتفاؤل الحذر حيال المستقبل، إلّا أنّه لفت إلى أنّ وباء كوفيد يواصل التأثير على الاقتصاد العالمي.

وقال المصرف: «لا تزال الضبابيّة مهيمنة مع خروج البلدان من الأزمة الوبائية بسرعات متفاوتة فيما تطلق الحكومات تدابير دعم بينما تمثل النسخ المتحوّرة الجديدة للفيروس إختباراً لفاعليّة برامج التطعيم».

وبالرّغم من أنّه لم يأتِ على ذكرها الإثنين، فإن أنّ «إتش إس بي سي» يواجه تحدّياً آخر متمثلاً بالتوتر الجيوسياسي، إذ تُعد ارتباطاته التاريخيّة بالصين مصدر قوّة وضعف في آن.

ووجد المصرف نفسه في وضع أخطر مقارنة بمعظم البنوك العالمية على وقع تدهور العلاقة بين الصين والقوى الغربية، خصوصاً بعدما فرضت بيجينغ قانوناً أمنياً صارماً على هونغ كونغ العام الماضي.

وتعرّض المصرف في الوقت ذاته لإنتقادات من وسائل الإعلام الصينية الرسمية لتوفيره معلومات ساهمت في توقيف كندا مسؤولة تنفيذيّة رفيعة لدى هواوي. وقد برّر موقفه بضرورة امتثاله للقوانين المفروضة في البلدان التي ينشط فيها.

الأخبار الإقتصادية العامة
للفصل الثاني ٢٠٢١

١,٥٦ مليار دولار الحجم الإجمالي لأقساط التأمين في لبنان ٢٠٢٠

أورد المسح السنوي عن سوق التأمين العالمي لشركة إعادة التأمين العالمية Swiss Re أن لبنان احتل المرتبة ٦٤ بين أكبر ٨٨ سوقاً حول العالم من حيث حجم أقساط التأمين في العام ٢٠٢٠.

كما جاء لبنان في المرتبة الخامسة بين ١٢ سوقاً عربية مدرجة في المسح. بالمقارنة، حلّ لبنان في المرتبة ٦٣ عالمياً وفي المرتبة الخامسة إقليمياً في مسح العام ٢٠١٩.

وقد بلغ الحجم الإجمالي لأقساط التأمين في لبنان ١,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٠، وهو ما يمثّل انخفاضاً إسمياً بنسبة ٣٪ وتراجعاً حقيقياً بنسبة ٤٧,٣٪ عن العام ٢٠١٩.

وشكل إجمالي أقساط التأمين في لبنان في العام ٢٠٢٠ نسبة ٠,٠٢٪ من أقساط التأمين العالمية، و٠,٣٪ من أقساط الأسواق الناشئة بإستثناء الصين، و١,٤٦٪ من أقساط منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

ووفق نتائج المسح الذي ورد في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon This Week، فقد بلغت أقساط التأمين على غير الحياة في لبنان ١,١٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٠، بما يضع لبنان في المرتبة ٦٣ عالمياً بين ٨٨ سوقاً، وفي المرتبة السادسة في العالم العربي، فيما سجلت أقساط التأمين على غير الحياة في لبنان ارتفاعاً إسمياً بلغ ٠,٩٪ وتراجعاً حقيقياً بلغ ٤٥,٣٪ في العام ٢٠٢٠.

وقد مثّل إجمالي أقساط التأمين على غير الحياة في لبنان نسبة ٠,٠٣٪ من أقساط الحياة العالمية، و٠,٥٪ من الأقساط على غير الحياة في الأسواق الناشئة بإستثناء الصين، و٢٪ من أقساط التأمين على غير الحياة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في العام ٢٠٢٠.

الى ذلك، بلغت أقساط التأمين على الحياة في لبنان ٤١٤ مليون دولار في العام الماضي، بما يضع لبنان في المرتبة ٦٧ عالمياً وفي المرتبة الرابعة عربياً. وسجّلت أقساط التأمين على الحياة انخفاضا إسمياً بلغ ١٢,٢٪، وتراجعاً حقيقياً بنسبة ٥٢,٤٪ في العام الماضي.

ومثلت أقساط التأمين على الحياة في لبنان نسبة ٠,٠١٪ من الأقساط العالمية على الحياة، و٠,٣٪ من الأقساط على الحياة في الأسواق الناشئة بإستثناء الصين، و٠٨٥٪ من أقساط التأمين على الحياة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في العام ٢٠٢٠.

توازياً، قدّرت Swiss Re كثافة التأمين في لبنان، أو نسبة أقساط التأمين على عدد السكان، بـ٢٢٩ دولاراً للشخص الواحد في العام ٢٠٢٠، بما يضع لبنان في المرتبة ٥٦ عالمياً وفي المرتبة السادسة عربياً. وقدّرت كثافة التأمين على غير الحياة بـ١٦٨ دولاراً للشخص الواحد وكثافة التأمين على الحياة بـ٦١ دولاراً للشخص الواحد في العام ٢٠٢٠.

وفي السياق عينه، أشارت Swiss Re الى أن نسبة اختراق التأمين في لبنان، أو أقساط التأمين بالنسبة الى حجم الإقتصاد بلغت ١,٨٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٢٠، بما يضع لبنان في المرتبة ٦٦ عالمياً بين ٨٨ سوقاً والسادسة عربياً.

على الصعيد العالمي، سجلت معدلات اختراق التأمين على الحياة وعلى غير الحياة في لبنان نسبة ٠.٥٪ من الناتج المحلي و١,٣٪ من الناتج المحلي توالياً، في العام الماضي.

بعد ٣ أشهر... الضمان الاجتماعي يدخل عصر الحكومة الإلكترونيّة والخدمات عن بعد

أعلنت مديرية العلاقات العامة في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في بيان، أنّه «بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية وبتمويل من الإتحاد الأوروبي، يعمل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي على إنشاء موقع إلكتروني تفاعلي جديد تقدّم من خلاله خدمات رقميّة متطوّرة من شأنها تسهيل أمور المضمونين وأصحاب العمل وتخليص معاملاتهم بطرق أكثر سهولة وفاعليّة (MOBILE - LAPTOP - ORDINATEUR).

وفي هذا السياق، عقد المدير العام للصندوق محمد كركي سلسلة اجتماعات، آخرها كان صباح يوم الإثنين الواقع في ٢٠٢١/٧/٢٦ في حضور كل من السيد عامر صياغة (مدير المشروع من وزارة التنمية الإدارية) والسيدة لور وهبة (مديرة المشروع من الضمان الإجتماعي) والسيد حسن شكر (مدير الإحصاء و تنظيم أساليب العمل في الصندوق) والسيد جوزعرور (خبير المعلوماتية من الشركة المنفذة للمشروع) للتباحث في آخر المستجدات والنتائج التي توصّل إليها فريق العمل بعدما اجتمع مع الفريق التقني في الصندوق.

وتمّ التداول بأهمية الموقع لناحية الخدمة التفاعلية التي يقدّمها والتي سوف تسمح للمواطن اللبناني بشكل عام والمضمونين وأصحاب العمل بشكل خاص الإستفادة من خدمات الصندوق عن بعد، دون تكبيد أنفسهم مشقة الحضور الشخصي للإستفسار عن أوضاعهم في الضمان، كذلك بعض الخدمات الإلكترونية التي تهدف وبشكل أساسي إلى توفير الوقت وتسهيل عمل المستخدمين، وبالتالي تنعكس إيجاباً على حصول المضمونين وأصحاب العمل على خدماتهم من دون القدوم إلى مكاتب ومديريات الصندوق.

وقد شدّد المجتمعون على أهمية المحافظة على سريّة المعلومات وحمايتها وعلى القيمة المضافة التي سوف يقدّمها الموقع الإلكتروني خصوصاً أنه مراد أن يكون مطابقاً للمعايير الموحّدة التي أقرّتها وزارة التنمية الإدارية، والأهم في ذلك تكامله مع مشروع المكننة الشاملة والتحوّل الرقمي الذي سبق لإدارة الصندوق أن أعدّت مشروعاً متكاملاً عنه.

وقد تم وضع الجدول الزمني المناسب لإنجاز هذا المشروع وإطلاقه في مهلة أقصاها ٣ أشهر، وبذلك يدخل الصندوق عصر الحكومة الإلكترونية والخدمات عن بعد».

تقرير عن الإعتمادات المستندية

أشارت الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان إلى أن قيمة الاعتمادات المفتوحة (Letters of Credit) لتمويل الواردات إلى لبنان بلغت ٢٦,٥ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١، أي بإنخفاض بنسبة ٩١٪ عن ٢٩٤ مليون دولار في النصف نفسه من العام ٢٠٢٠. يعود التراجع الكبير في في حجم الاعتمادات إلى المتطلّبات الأكثر صرامة التي فرضتها المصارف المراسلة عقب التخفيضات المتكرّرة للتصنيفات السيادية للبنان والتحدّيات التي واجهها المستوردون في تلبية هذه المتطلّبات.

وبلغت الاعتمادات المستعملة للواردات (utilized credits for imports) ٣١,٢ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١، أي بإنخفاض قدره ٩١,٥٪ من ٣٦٨ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٠، واستحوذت على نسبة ١١٧,٧٪ من الإعتمادات المفتوحة لتمويل الواردات إلى لبنان في النصف الأول من العام ٢٠٢١. كذلك، بلغت اعتمادات الإستيراد المستحقة (outstanding import credits) ٣٨,٨ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢١ مقارنةً بـ٦٤,٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيمة الإجمالية للفواتير الواردة للتحصيل (inward bills for collection) بلغت ١٣٣,٤ مليون دولار في النصف المشمول، أي بتراجع بنسبة ١٨,٥٪ من ١٦٣,٦ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٠. وبلغت القيمة المستحقة للفواتير الواردة ٥٢ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢١ مقابل ٣١ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠.

وبموازاة ذلك، بلغت قيمة الإعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات من لبنان ٦١,٧ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١، ما يشكّل إنخفاضاً بنسبة ٥٠,٩٪ من ١٢٥,٧ مليون دولار في النصف ذاته من العام ٢٠٢٠. علاوةً على ذلك، بلغت الاعتمادات المستخدمة للصادرات (utilized credits for exports) ٤١,٣ مليون دولار أميركي في النصف المشمول من ٢٠٢١، أي بإنخفاض ٨٦,٩٪ من ٣١٤,٢ مليون دولار من الإعتمادات المستخدمة في النصف الأول من العام ٢٠٢٠، أي ما يوازي ٦٦,٩٪ من الإعتمادات المستعملة للصادرات في النصف الأول من العام ٢٠٢١. أيضاً، بلغ مجموع اعتمادات التصدير المستحقّة (outstanding export credits) ١١٦,٤ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢١ مقارنةً مع ١٣٨,١ مليون دولار في نهاية العام الماضي. وبلغت القيمة الإجمالية للفواتير الصادرة للتحصيل (outward bills for collection) ٩٦,٩ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١، ما يمثّل تراجعاً بنسبة ٣٨,٢٪ من ١٥٦,٩ مليون دولار في النصف ذاته من العام ٢٠٢٠. كما بلغت القيمة المستحقة للفواتير الصادرة للتحصيل ٢١٦,٨ مليون دولار في نهاية حزيران مقابل ٢٤٩,٤ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠.

الدولار الـ Fresh متنفّس للعائلات ومحرّك أساسي للعجلة الإقتصادية

شهد لبنان في الفترة الأخيرة ارتفاعاً في نسبة التحويلات المالية المرسلة من الخارج بالعملات الأجنبية ولا سيما بالدولار الأميركي، وذلك بعد ان أصبحت هذه الاموال المحولة المتنفس شبه الوحيد للعديد من العائلات اللبنانية التي يعيش أحد أفرادها في المهجر.

تحويلات المغتربين التي لطالما أسهمت في دعم الإقتصاد اللبناني هي اليوم اذاً مورد يعوّل عليه كثيرون، وتعتمد عليه العجلة الإقتصادية في ظل الأوضاع الإقتصادية والمالية الصعبة. انطلاقاً من هذا الواقع قامت بعض المصارف بإيجاد تسهيلات ترتبط بالأموال الجديدة او ال Fresh Funds واضعة بتصرف المواطنين حساباً مخصصاً للاموال المرسلة من الخارج يمكّن أصحابه استلام أموالهم ال Fresh نقداً عن طريق السحب من أجهزة الصراف الآلي أو عن طريق الإنفاق محلياً ودولياً في نقاط البيع وعبر الإنترنت ببطاقة سحب خاصة بالحساب.

بنك بيروت أحد تلك المصارف التي بادرت إلى طرح حساب Fresh Funds. ومن بين التسهيلات التي يقدمها إمكانية فتحه إلكترونياً عبر التطبيق الهاتفي الخاص بالمصرف واستفادة صاحبه من الأموال المحولة إليه من الخارج سواء نقداً عن طريق السحب من أجهزة الصراف الآلي أو عن طريق الإنفاق محلياً ودولياً في نقاط البيع وعبر الإنترنت ببطاقة سحب خاصة بالحساب.

أما بالنسبة إلى التحاويل، فإن هذا الحساب يسمح لمستخدميه تحويل الأموال محلياً لأشخاص لا يحملون بطاقة مصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي والأهم من ذلك أنه يتيح لهم إجراء تحويلات إلى الخارج مباشرةً من حساباتهم.

البنك الدولي: مأزق لبنان الإقتصادي ضمن الأسوأ عالمياً

رجّح البنك الدولي أن يكون مأزق لبنان الإقتصادي الحالي ضمن أشد عشر أزمات، وربما أحد أشد ثلاث، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وبحسب التقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان: «لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية»، يواجه لبنان منذ أكثر من عام ونصف، تحديات متفاقمة، تتمثل في أكبر أزمة إقتصادية ومالية في زمن السلم وجائحة كورونا وإنفجار مرفأ بيروت. ورأى البنك أن استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة، كانت غير كافية إلى حدّ كبير، ويعود ذلك إلى غياب توافق سياسي، وحماية النظام الإقتصادي.

ويقدّر البنك أن يكون انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنان في ٢٠٢٠ بنسبة ٢٠,٣٪، بعد انكماشه بنسبة ٦,٧ ٪ في ٢٠١٩. ويُعرّف البنك الدولي لبنان على أنه يقع في نطاق البلدان التي تشهد هشاشة وصراعاً وعنفاً، محذراً في هذا الإطار من تنامي المحفزات المحتملة لنشوب اضطرابات إجتماعية.

وبدأت الأزمة الإقتصادية في لبنان، منذ الربع الأخير ٢٠١٩، بدأت بهبوط حاد في سعر ٠صرف الليرة أمام الدولار، والبدء بسحب مدخرات وودائع من القطاع المصرفي بالنقد الأجنبي. وانخفضت قيمة إجمالي الناتج المحلي للبنان من ٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٨، إلى ٣٣ ملياراً في ٢٠٢٠، في حين انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٤٠٪.

الماليّة العامة
والمديونيّة العامة في العام ٢٠٢٠

استناداً إلى أرقام المالية العامة (موازنة وخزينة)، فقد انخفض العجز العام إلى ٤٠٨٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل ٨٧٩٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، وانخفضت نسبته إلى ٤,٣٪ من الناتج المحلّي المقدّر للعام ٢٠٢٠ مقابل حوالي ١١٪ في العام ٢٠١٩. فيما حقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ (١٪ من الناتج المحلي) مقابل عجز أدنى قدرُه ٤٣١ مليار ليرة في عام ٢٠١٩ (٠,٥٪ من الناتج المحلي).

وتظهر التفاصيل أن المبالغ الإجمالية المقبوضة بلغت ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل ١٦٦٨٠ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي أنها انخفضت بمقدار ١٣٣٨ مليار ليرة وبنسبة ٨٪. وتحديداً، تراجعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٢٠٦١ مليار ليرة والإيرادات غير الضريبيّة بقيمة ١٤٤ مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة.

في ما يخصّ الإيرادات الضريبيّة، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ١٣٩٤ مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة ٥١٠ مليارات ليرة قابلها ارتفاع الرسوم العقارية بقيمة ٥٧٥ مليار ليرة والدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة ٣٩٩ مليار ليرة.

على صعيد آخر، انخفضت المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٩٤٢٥ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ من ٢٥٤٧٧ مليار ليرة في العام الذي سبق، أي بقيمة ٦٠٥٢ مليار ليرة وبنسبة ٢٣,٨٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٥٢٦٠ مليار ليرة : إلى ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ مقابل ٨٣٦٦ مليار ليرة في العام الذي سبق، وذلك نتيجة إعلان الحكومة اللبنانية التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساساً وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ ونتيجة انخفاض معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة. وانخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين إلى ١٦٣١٩ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ مقابل ١٧١١١ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، وقد تراجعت، من جهة أولى، التحويلات إلى مؤسّسة كهرباء لبنان بقيمة ٨٧٦ مليار ليرة لتبلغ ١٣٩٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٠، ومن جهة ثانية، النفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٤٥١ مليار ليرة، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة.

وكانت النفقات الإجمالية قُدّرت بقيمة ١٩٧٣٢ مليار ليرة في قانون موازنة العام ٢٠٢٠ الصادر في تاريخ ٢٠٢٠/٣/٥، بما فيها سلفة الخزينة لمؤسّسة الكهرباء بقيمة ١٥٠٠ مليار ليرة، مقابل ١٤١٧٦ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية، منها ٧٨٠ مليار ليرة مقبوضات الخزينة، ليكون بذلك العجز العام المقدّر ٥٥٥٦ مليار ليرة. وكان الجديد في المادة ٢٠ من هذا القانون أنه اقترح فرض ضريبة مقطوعة قدرها ٢٪ من رقم أعمال العام ٢٠١٩ على المصارف والمؤسّسات المالية ومؤسّسات الوساطة المالية تسدّد على ٣ دفعات متساوية، مع العلم أن مفهوم رقم الأعمال للمصارف والمؤسّسات المالية يتّسم بالغرابة المحاسبيّة بل ويشكّل بدعة في علم المحاسبة ولا مثيل له في أيّ دولة في العالم. وفي المادة ٣٨ من القانون ذاته، تمّ تعديل قيمة ضمان الودائع المصرفية المشمولة بضمانة مؤسّسة ضمان الودائع المصرفية إلى ٧٥ مليون ليرة بدلاً من ٥ ملايين ليرة.

الموازنة العامة

وفي مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١ (في نسخته الثانية) الذي رفعه وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال إلى مجلس الوزراء، تقدّر نفقات الموازنة بقيمة ٢٠٢٧٨ مليار ليرة بما فيها مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة لتسديد عجز شراء المحروقات وتسديد فوائد وأقساط القروض لصالح مؤسّسة كهرباء لبنان. مع الإشارة إلى أن المبلغ المخصّص للكهرباء هو مليار دولار، أي أنه تمّ اعتماد سعر ١٥٠٠ ليرة للدولار، علماً أن السعر المتداول في السوق الموازية يفوق المعدل الرسمي بكثير، ما ينبىء بقصور فاضح في تأمين تزويد اللبنانيّين بالتيار الكهربائي. وينتج عنه ميزة تتمثّل في تقلّص حجم الفساد والنهب المرتبط بكامل قضيّة الكهرباء في لبنان. وتقدّر إيرادات الموازنة بقيمة ١٣٤٢٦ مليار ليرة يُضاف إليها مبلغ ٥٦٨ مليار ليرة إيرادات خزينة متوقّعة، ليصبح مجموع الإيرادات المتوقّعة ١٣٩٩٤ مليار ليرة. فيكون بذلك العجز العام المتوقّع ٦٢٨٤ مليار ليرة، علماً أن

مجمل هذه الأرقام والفرضيات المبنيّة عليها لا تتعدّى كونها مجرّد تمرين محاسبي بعيد إلى حدّ ما عن المصداقية المفروضة.

في ما يلي مقارنة أرقام قانون موازنة العام ٢٠٢٠ مع مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١ والأرقام المحقّقة في عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢٠:

	مشروع موازنة ٢٠٢١	قانون موازنة ٢٠٢٠	المحقّق في ٢٠٢٠	المحقّق في ٢٠١٩
إنفاق الموازنة	١٨٧٧٨	١٨٢٣٢	١٨٠٣٢	٢٣٢٠٨
سلفة الكهرباء	١٥٠٠	١٥٠٠	١٣٩٣	٢٢٦٩
إجمالي الإنفاق	**٢٠٢٧٨**	**١٩٧٣٢**	**١٩٤٢٥**	**٢٥٤٧٧**
إيرادات الموازنة	١٣٤٢٦	١٣٣٩٦	١٣٦٨٦	١٥٨٩٠
إيرادات الخزينة	٥٦٨	٧٨٠	١٦٥٦	٧٩٠
إجمالي الإيرادات	**١٣٩٩٤**	**١٤١٧٦**	**١٥٣٤٢**	**١٦٦٨٠**
العجز العام	**-٦٢٨٤**	**-٥٥٥٦**	**-٤٠٨٣**	**-٨٧٩٧**
الرصيد الأولي	**-٣١٥٣**	**-٨٣٦**	**-٩٧٧**	**-٤٣١**

المصدر: *وزارة المالية*

ويتضمّن مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢١، انخفاض خدمة الدين إلى ٣١٣١ مليار ليرة مقابل ٤٧٢٠ ملياراً في قانون موازنة العام ٢٠٢٠ بعد إعلان الحكومة توقّفها عن دفع سندات اليوروبندز والفوائد المستحقّة عليها، والإعلان عن مجموعة من الإعفاءات الضريبيّة والحوافز، نذكر منها إعفاء الشركات الناشئة (Start up companies) من ضريبة الدخل على الأرباح لمدة ٣ سنوات، وإعفاء الاستثمارات الجديدة في القطاعَيْن السياحي والصناعي بشكل جزئي من الضريبة على الأرباح لمدة عشر سنوات، ومنح حوافز للمؤسّسات الصناعية والتجارية التي تنشأ بعد إقرار هذا القانون في مناطق ترغب الحكومة في تنميتها إضافة إلى بعض الإعفاءات من دفع الضريبة على الدخل. كما لحظ مشروع القانون رفع قيمة ضمانة الودائع الجديدة (Fresh) من ٧٥ مليون ليرة إلى ٣٠٠ مليون ليرة (المادة ٨٧ من مشروع موازنة ٢٠٢١)، وإعفاء فوائد الودائع الجديدة بالعملات الأجنبية من الضريبة لمدة ٣ سنوات (المادة ٧٤ من مشروع موازنة ٢٠٢١). ويلزم المصارف تسديد الودائع الجديدة بالعملات الأجنبية التي يتمّ إيداعها نقداً لديها أو من خلال تحويلات مصرفية خارجية اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون بالطريقة ذاتها التي أودعت لديها بناءً على طلب صاحب العلاقة (المادة ١١٠ من مشروع القانون). ويرفع قيمة الضمانة على الودائع المُشار إليها إلى ٥٠ ألف دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية. ويستحدث ضريبة التضامن الوطني، وهي ضريبة استثنائية ولمرة واحدة، على قيمة كلّ حساب دائن مفتوح لدى المصارف العاملة في لبنان كما في ٢٠٢٠/١٠/٣١ (مع بعض الاستثناءات) وتراوح بين ١٪، ١,٥٪ و٢٪ على الودائع من مليون دولار أو ما يعادلها بالليرة وما فوق (المادة ٣٧ من مشروع الموازنة). كذلك وضع المشروع ضريبة بمعدل ٣٠٪ (بدلًا من ١٠٪) على الفوائد والإيرادات والعائدات الخاضعة لأحكام قانون ضريبة الدخل ولضريبة الباب الثالث منه عن الجزء الذي تتجاوز فائدته ٣٪ على الحسابات بالعملات الأجنبية و٥٪ على الحسابات بالليرة اللبنانية (المادة ٣٦ من مشروع القانون). يبدو أن اعتماد هذَيْن المعدّلَيْن قد جاء للتعويض عن تراجع ضريبة الدخل على الفوائد والضريبة على الأرباح. وفي سياق مشروع القانون، طُلب من جميع الوزارات والمؤسّسات العامة تقييم الأصول في مهلة ٦ أشهر بعد إقرار القانون علّ ذلك يشكّل فرصة لإنشاء الصندوق العقاري بالإضافة إلى صناديق سيادية أخرى جرى التداول بها.

جدول تفصيلي عن المدفوعات والمقبوضات العامة،
المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية

	٢٠١٩ فعلي	٢٠٢٠ فعلي	قانون ٢٠٢٠	مشروع ٢٠٢١
الإيرادات العامة	١٦,٦٨٠	١٥,٣٤٢	١٤,١٧٦	١٣,٩٩٤
الإيرادات الضريبيّة	١٢,٥٣٥	١٠,٤٧٤	٩,٩٦٦	١٠,٤٧٣
منها:				
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	٥,٤٤٧	٤,٨٥٧	٤,١٣٠	٤,٨٩٩
ضريبة الدخل على الفوائد	٢,٨٠٦	٣,٢٠٥	٢,٢٩٦	٢,٠٠٣
الضريبة الداخلية على السلع والخدمات	٣,٨٩٢	٢,٣٨٦	٢,٩١٨	٢,٩٣٣
الضريبة على القيمة المضافة	٣,٢٥٨	١,٨٦٤	٢,٤٢٢	٢,٤٣٣
الضريبة على الأملاك	٨٥٨	١,٤٤٨	٨٣٧	٩٢٣
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	١,٨٠٠	١,٢٩٠	١,٦٣٦	١,٣٠٥
إيرادات ضريبيّة أخرى	٥٣٨	٤٩٣	٤٤٥	٤١٤
الإيرادات غير الضريبيّة	٣,٣٥٦	٣,٢١٢	٣,٤٣٠	٢,٩٥٣
منها:				
حاصلات إدارات ومؤسّسات عامة/أملاك الدولة	٢,١٥٥	٢,١٤٦	٢,٢٤٦	٢,٠٢٢
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	٨٥١	٧١٦	٨٠٤	٥٨٩
الغرامات والمصادرات	٣٣	٢٤	٤٨	١٨
إيرادات غير ضريبيّة أخرى	٣١٦	٣٢٥	٣٣٢	٣٢٥
مقبوضات الخزينة	٧٩٠	١,٦٥٦	٧٨٠	٥٦٨
النفقات العامة	٢٥,٤٧٧	١٩,٤٢٥	١٩,٧٣٢	٢٠,٢٧٨
منها:				
التحويلات إلى مؤسّسة كهرباء لبنان	٢,٢٦٩	١,٣٩٣	١,٥٠٠	١,٥٠٠
المخصّصات والرواتب وملحقاتها	١٠,١٤٦	٩,٨٨٥	١١,٢٢٥	١١,٨١٢
خدمة الدين العام	٨,٣٦٦	٣,١٠٦	٤,٧٢٠	٣,١٣١
النفقات الاستثمارية	١,٠٢٨	٤١٨	٤٩٤	٧٣٥
نفقات أخرى	٣,٦٦٨	٤,٦٢٣	١,٧٩٣	٢,٥٨١
العجز العام	٨,٧٩٧-	٤,٠٨٣-	٥,٥٥٦-	٦,٢٨٤-
الرصيد الأولي	٤٣١-	٩٧٧-	٨٣٦-	٣,١٥٣-

المصدر: *وزارة المالية*

المديونيّة العامة

وصل الدين العام الإجمالي إلى ١٤٤١٠٨ مليارات ليرة (٩٥,٦ مليار دولار أميركي على أساس سعر الصرف الرسمي) في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ١٣٨١٥٠ مليار ليرة (ما يوازي ٩١,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩ مسجّلًا بذلك زيادة قدرها ٥٩٥٨ مليار ليرة ونسبتها ٤,٣٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل زيادة أعلى قيمتها ٩٨٠٣ مليارات ليرة ونسبتُها ٧,٦٪ في العام ٢٠١٩. إلاّ أن التراجع السريع لسعر الصرف والانكماش الاقتصادي الحادّ أدّيا إلى انخفاض نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلّي الإجمالي إلى حوالي ١٥١٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل حوالي ١٧١٪ في العام ٢٠١٩.

نجم ارتفاع الدين العام الإجمالي في العام ٢٠٢٠ من ارتفاع كلّ من الدين العام بالليرة بمقدار ٢٤٨٣ مليار ليرة ليبلغ ٨٩٧٦٢ مليار ليرة في نهاية العام المذكور، والدين بالعملات الأجنبيّة بقيمة ٢,٣ مليار دولار ليبلغ ما يوازي ٥٤٣٤٦ مليار ليرة (٣٦,١ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وعليه، شكّلت حصة الدين بالليرة ٦٢,٣٪ من إجمالي الدين العام مقابل ٣٧,٧٪ للدين بالعملات الأجنبيّة.

ويُعزى ازدياد الدين العام بالليرة في العام ٢٠٢٠ إلى اكتتابات مصرف لبنان بسندات الخزينة بالليرة، ولو بوتيرة أبطأ منه في العام الذي سبق، بحيث بلغت قيمة محفظته ٥٥٠٧٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٥٠٧١٧ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٩ (+٤٣٦٢ مليار ليرة)، وبات المصرف المركزي يحمل ٦١,٤٪ من الدين العام بالليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٥٨,١٪ في نهاية ٢٠١٩. في المقابل، انخفضت مساهمة المصارف في تمويل الدين العام بالليرة إلى ٢٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٩٪ في نهاية العام ٢٠١٩، فيما بقيت حصة القطاع غير المصرفي شبه مستقرة (١٢,٨٪ و١٢,٩٪ في التاريخَيْن على التوالي).

في ما يتعلّق بالدين العام المحرّر بالعملات الأجنبيّة، أعلنت الحكومة اللبنانية التوقّف عن دفع كامل سندات اليوروبندز والعائدات الناتجة عنها في آذار ٢٠٢٠. وكان لهذا الأمر انعكاسات مؤذية على مستويات عدّة، ووصلت قيمة المتأخّرات على الدين الخارجي إلى ٥ مليارات دولار حتى نهاية شباط ٢٠٢١. وفي نهاية العام ٢٠٢٠، بلغ الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبيّة ٣٦,١ مليار دولار توزّع بين ٣٤ مليار دولار سندات يوروبندز (منها ٥,٠٣ مليارات لمصرف لبنان و٩,٤ مليارات – بعد أخذ المؤونات في الاعتبار – للمصارف التجارية وما تبقّى موزّع على جهات أخرى محلّية بين ٢ و٣ مليار دولار وخارجية)، و٢,١ مليار دولار للجهات الثنائية والمتعدّدة.

وفي نهاية العام ٢٠٢٠، بلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٢٨٩٧٥ مليار ليرة (٨٥,٦ مليار دولار) مقابل ١٢٢٤٧٣ مليار ليرة (٨١,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٩، ليكون بذلك قد سجّل زيادة بنسبة ٥,٣٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل زيادة أعلى نسبتُها ٧,٣٪ في العام ٢٠١٩. وقد انخفضت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان إلى ٦٨٣٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٨٢٠٣ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٩، في حين ارتفعت ودائع القطاع العام لدى المصارف إلى ٨٢٩٥ مليار ليرة مقابل ٧٤٧٤ ملياراً في التاريخَيْن على التوالي.

الدين العام ٢٠١٨ – ٢٠٢٠ (نهاية الفترة - مليار ليرة)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	التغيّر ٢٠١٩/٢٠١٨ (٪)	التغيّر ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٪)
الدين العام الإجمالي	١٢٨٣٤٧	١٣٨١٥٠	١٤٤١٠٨	+٧,٦	+٤,٣
الدين العام بالليرة اللبنانية	٧٧٨٥٢	٨٧٢٧٩	٨٨٧٦٢	+١٢,١	+١.٧
الدين العام بالعملات الأجنبيّة	٥٠٤٩٥	٥٠٨٧١	٥٤٣٤٦	+٠,٧	+٦,٨
ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي	١٤١٨٦	١٥٦٧٧	١٥١٣٣	+١٠,٥	-٣,٥
الدين العام الصافي	١١٤١٦١	١٢٢٤٧٣	١٢٨٩٧٥	+٧,٣	+٥,٣

المصدر: مصرف لبنان

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فقد عرفت جميعها انخفاضاً في العام ٢٠٢٠ (بعضها في آذار وبعضها في نيسان) وراوح الانخفاض بين ١٨٠ و٣٠٠ نقطة أساس. من جهة أخرى، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية إلى ٦,٥٢٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٦,٤٤٪ في نهاية العام ٢٠١٩، نتيجة استحقاق سندات بفائدة استثنائية قدرها ١٪ في كانون الأول ٢٠٢٠. وبلغ الأَجل المثقّل لهذه المحفظة ٤,٦٥ سنوات في نهاية العام ٢٠٢٠ مقابل ٤,٨٧ سنوات في نهاية العام ٢٠١٩.

معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة العادية بالليرة اللبنانية (%)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	١٢٠ شهراً
ك الأول ٢٠١٨	٤,٤٤	٤,٩٩	٥,٣٥	٥,٨٤	٦,٥٠	٦,٧٤	٧,٠٨	١٠,٠٠
ك الأول ٢٠١٩	٥,٣٠	٥,٨٥	٦,٥٠	٧,٠٠	٧,٥٠	٨,٠٠	٩,٠٠	١٠,٠٠
ك الأول ٢٠٢٠	٣,٥٠	٤,٠٠	٤,٥٠	٥,٠٠	٥,٥٠	٦,٠٠	٦,٥٠	٧,٠٠
الانخفاض ٢٠١٩/٢٠٢٠ (نقطة أساس)	١٨٠	١٨٥	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٠٠

المصدر: *مصرف لبنان*

وفي سوق سندات اليوروبندز، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبيّة (Eurobonds) ٧,٣٨٪ في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز) شأنها في نهاية العام ٢٠١٩، وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات مقابل ٨,٠ سنوات في نهاية الفترتَيْن على التوالي.

الوضع الإقتصادي والمالي والمصرفي
حزيران ٢٠٢١

في النصف الأول من العام ٢٠٢١، سجّل عدد من مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة تحسّناً بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠ التي عرفت إقفالاً بسبب جائحة كورونا. وانخفضت الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المصرفي بمقدار ١,٨ مليار دولار، مقابل انخفاضها بقيمة ٢,٥ مليار دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢٠. على صعيد آخر، تباطأت في النصف الأول من العام ٢٠٢١ وتيرة تراجع كلّ من النشاط المصرفي المعبَّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية إلى -٣,٧٪، وودائع القطاع الخاص إلى -٣,٥٪ والتسليفات الممنوحة له إلى -١١,٩٪. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢١، استمرّت معدّلات الفائدة على الودائع في المصارف في التراجع ولو بوتيرة أبطأ من الأشهر السابقة، وتابعت موجودات مصرف لبنان الخارجية (من دون الذهب) تراجعها إلى ٢٠,٦ مليار دولار في نهاية حزيران ٢٠٢١. من ناحية أخرى، ارتفع متوسّط مؤشّر أسعار الاستهلاك في لبنان بنسبة ١٢٩,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع متوسّطه في النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

أولاً- الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في حزيران ٢٠٢١، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل ٣٦٦٧ مليون دولار مقابل ٣١١٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق و٤٨٦٤ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٠، لتنخفض بنسبة ٢٢,١٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة ٥٥,٢٪ في فترة كانون الثاني- حزيران ٢٠٢١ مقابل ٦٤,٠٪ في فترة كانون الثاني- حزيران ٢٠٢٠، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم ١
تطوّر الشيكات المتقاصّة في النصف الأول من السنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	٢٢٧٧	٢٢٣٢	١٥٤٦	٨٦١	-٤٤,٣
- القيمة (مليار ليرة)	١٦٠٢٦	١٥٥٤٧	١٤٣٤٢	١٣٩٠٦	-٣,٠
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	٧٠٣٨	٦٩٦٦	٩٢٧٧	١٦١٥١	+٧٤,١
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	٣٥٩٨	٢٨٣١	١٤٩٣	١٠٢٢	-٣١,٥
- القيمة (مليون دولار)	٢٢٢١٣	١٧١٨٤	١٦٩٤٦	١١٣٨٤	-٣٢,٨
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	٦١٧٤	٦٠٧٠	١١٣٥٠	١١١٣٩	-١,٩
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	٤٩٥١٢	٤١٤٥٢	٣٩٨٩٠	٣١٠٦٧	-٢٢,١
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	٨٤٢٨	٨١٨٧	١٣١٢٦	١٦٤٩٩	+٢٥,٧
دولرة الشيكات، ٪					
- العدد	٦١,٢	٥٥,٩	٤٩,١	٥٤,٣	
- القيمة	٦٧,٦	٦٢,٥	٦٤,٠	٥٥,٢	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الإستيراد

في آذار ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى ١٣٨٠ مليون دولار مقابل ١٠٣٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و٨٢٦ مليون دولار في آذار ٢٠٢٠. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ١٣,٦٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، كما ازدادت الكمّيات المستوردة بنسبة ٩,٤٪.

وتوزّعت الواردات السلعية في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٥,٦٪ من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (١٤,٨٪)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (٩,٠٪)، ثمّ منتجات المملكة النباتية (٨,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول من العام ٢٠٢١، حلّت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ٩,٢٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (٩,٠٪)، فالصين (٧,٦٪)، ثمّ الولايات المتحدة الأميركية (٦,٢٪)، فالإمارات العربية المتحدة (٥,٧٪).

جدول رقم ٢

الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الواردات السلعية (مليون دولار)	٤٨٠٩	٤٩٤٩	٢٩٣١	٣٣٢٩	+ ١٣,٦

المصدر: *المركز الآلي الجمركي*

حركة التصدير

في آذار ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى ٣١٥ مليون دولار، مقابل ٢٠٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٣٨ مليون دولار في آذار ٢٠٢٠. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٢٣,٥٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الفصل الأول من العام ٢٠٢١ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (١٣,٧٪)، ثمّ المعادن العادية ومصنوعاتها (١٢,٧٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (١١,٥٪)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٨,٥٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الفصل الأول من العام ٢٠٢١، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (٧,٧٪)، ثمّ سويسرا (٧,٤٪)، فقطر (٥,٧٪)، ثمّ الولايات المتحدة الأميركية (٤,٤٪).

جدول رقم ٣

الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الصادرات السلعية (مليون دولار)	٨١٤	٨٥٦	٩١٤	٦٩٩	- ٢٣,٥٪

المصدر: *المركز الآلي الجمركي*

الحسابات الخارجية

- في آذار ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، توسّع **عجز الميزان التجاري** إلى ١٠٦٥ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ٨٣٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٥٨٨ مليون دولار في آذار ٢٠٢٠. كما توسّع عجز الميزان التجاري إلى ٢٦٣٠ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢١، مقابل عجز قدره ٢٠١٧ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.
- في حزيران ٢٠٢١، سجّلت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة ٢٣٨ مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة ١٨١ مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة ٢٩٦ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٠. وبذلك تكون هذه الموجودات قد تراجعت بقيمة ١٨١٢ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بقيمة ٢٤٨٦ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

قطاع البناء

- في حزيران ٢٠٢١، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت ٦٦٦ ألف متر مربع (م٢) مقابل ٣٥٠ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٤٩٠ ألف م٢ في حزيران ٢٠٢٠. وازدادت تراخيص مساحات البناء من نقابة بيروت بنسبة ملحوظة بلغت ٢٠٩,٣٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ قياساً على ما كانته في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

جدول رقم ٤

تطور مساحات البناء المرخَّص بها في النصف الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
مساحات البناء الإجمالية (ألف م٢)	٤٠١٦	٢٧٤٠	١٠٩٤	٣٣٨٤	+٢٠٩,٣٪

المصدر: *نقابتا المهندسين في بيروت والشمال*

- في حزيران ٢٠٢١، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري ١١٢,٥ مليار ليرة مقابل ١٠٨,٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه ١٢٥,٤ مليارات في حزيران ٢٠٢٠. وازدادت هذه الرسوم بنسبة بلغت ٣٥,٤٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت بحسب آخر ٣٠٥ آلاف طن في حزيران ٢٠٢١ مقابل ١٤٠ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٩٣ ألف طن في حزيران ٢٠٢٠. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع النصف ذاته من العام ٢٠٢٠.

قطاع النقل الجوي

في حزيران ٢٠٢١، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٣٢٩ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٣٤٥١٩ شخصاً وعدد المغادرين ١٤٨١٠٦ أشخاص والعابرين ٧٩٥٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٠٣٣ طنّاً مقابل ٣٩١٢ طنّاً للبضائع المشحونة.

وازداد كلّ من عدد الرحلات بنسبة ١٨,٥٪، وحركة القادمين بنسبة ٢٩,٦٪، وحركة المغادرين بنسبة ٩,٠٪، كما ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٤٢,٥٪، وذلك في النصف الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

جدول رقم ٥

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة «الميدل ايست» منها في النصف الأول من العامين ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

	٢٠٢٠	٢٠٢١	التغيّر، ٪
حركة الطائرات (عدد)	١٢٧٠٤	١٥٠٥٢	+١٨,٥
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٣٩,٦	٣٣,٦	
حركة القادمين (عدد)	٥٦٣٩٣٠	٧٣٠٧٩٤	+٢٩,٦
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٥٠,٠	٤٠,٢	
حركة المغادرين (عدد)	٦٢٧٦٩٧	٦٨٤٢٠٥	+٩,٠
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٤٥,٦	٤٢,٥	
حركة العابرين (عدد)	١٥٠٤٤	٢٧٧٧٣	+٨٤,٦
حركة شحن البضائع (طن)	٢٥٠٩٦	٣٥٧٦٤	+٤٢,٥
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	١٩,٣	١٤,٠	

المصدر: *قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي*

حركة مرفأ بيروت

في حزيران ٢٠٢١، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٨٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٢٨٢٧٩٩ طناً والمشحونة ٦٥٧٩٥ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١١١٢٢ مستوعباً. وفي النصف الأول من العام ٢٠٢١ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠، ارتفع كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة ٩,٥٪، وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٥,٥٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١٧,٣٪، في حين تراجع عدد البواخر بنسبة ١٦,٧٪.

بورصة بيروت

في حزيران ٢٠٢١، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٣٠٢٧٧٣٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٥٥,٠١ مليون دولار مقابل تداول ٢٢٧٦٣٩٢ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ٣٤,٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٩٠٤٠٦٤٧ سهماً بقيمة ٢٨,٥ مليون دولار في حزيران ٢٠٢٠). وبلغت الرسملة السوقية ٩٠٢٢ مليون دولار مقابل ٩١٧٧ مليوناً (٦٣٥٦ مليون دولار) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي حزيران ٢٠٢١، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٩٦,٩٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت تلاها القطاع المصرفي بنسبة ٢,٧٪، ثم القطاع التجاري بنسبة ٠,٣٪ فالقطاع الصناعي بنسبة ٠,١٪.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في النصف الأول من العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١ يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣٤,٨ مليون سهم إلى ١٨,٣ مليون سهم.
- ارتفاع قيمة التداول من ١٢٣,٦ مليون دولار إلى ١٨٧,٩ مليون دولار.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الثاني ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة عجزاً مقداره ١٠٣٧ مليار ليرة مقابل عجز بسيط قيمته ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠ وعجز بقيمة ١٠١١ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٠.

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الشهر الأول من العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١ المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من ١٥٣٩ مليار ليرة إلى ٧٥٦ مليار ليرة، أي بمقدار ٧٨٣ مليار ليرة وبنسبة ٥٠,٩٪. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٥٨٣ مليار ليرة، والإيرادات غير الضريبية بقيمة ١٤٤ مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة ٥٦ مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت الإيرادات الناتجة من كلّ من ضريبة الدخل بقيمة ٣٢٢ مليار ليرة (منها ١٣٨ مليار ليرة تلك الناتجة عن الضريبة على الفوائد)، والضريبة على القيمة المضافة بقيمة ١٧٥ مليار ليرة، والرسوم العقارية بقيمة ٢٠ مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة ٤ مليارات ليرة.
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من ٢٥٥٠ مليار ليرة إلى ١٧٩٣ ملياراً، أي بقيمة ٧٥٦ مليار ليرة وبنسبة ٢٩,٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ١٢٦ مليار ليرة (من ٥١٩ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى ٣٩٣ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢١)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ٦٣٠ مليار ليرة (إلى ١٤٠١ مليار ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢١ مقابل ٢٠٣١ مليار ليرة في الشهر ذاته من العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٢٤٣ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٤٦١ مليار ليرة.
- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع قليلاً من ١٠١١ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢٠ إلى ١٠٣٧ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠٢١، وارتفعت نسبتُه من ٣٩,٦٪ من مجموع المدفوعات إلى ٥٧,٨٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار ٦٤٤ مليار ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقدارُه ٤٩٢ مليار ليرة في الشهر الأول من العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في الشهر الأول من العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم ٦
تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	كانون الثاني ٢٠٢٠	كانون الثاني ٢٠٢١
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	٢٠,٤	٢١,٩
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	٣٣,٧	٥٢,٠

المصدر: *بيانات وزارة المالية*

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢١، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٨٩٥٣٢ مليار ليرة مقابل ٩٠٣١٤ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٨١٤١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة ١٣٩١ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢١. وأصدرت وزارة المالية في حزيران ٢٠٢١ سندات من فئة ٧ سنوات بقيمة ١١٨ مليار ليرة وسندات من فئة ١٠ سنوات بقيمة ١١٨ ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى (منها ١٤٨١ مليار ليرة من فئة الخمس سنوات).

جدول رقم ٧
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	المجموع
كانون١ ٢٠٢٠	٠,٠٤	٠,١٦	١,١٨	٢,١٧	٧,٦٢	٢٤,٥٤	٢١,٢٦	٠,٠٨	٣٧,٨٦	٣,٤٩	١,٦١	١٠٠,٠٠
أيـــار ٢٠٢١	٠,٠٨	٠,١٢	١,٣٥	١,٨٧	٧,١٩	٢٤,٧٠	٢١,٩٣	٠,٠١	٣٧,٧٩	٣,٤١	١,٥٧	١٠٠,٠٠
حزيران ٢٠٢١	٠,٠٦	٠,١٢	١,٣٢	٢,٠٠	٥,٢٠	٢٥,٧٩	٢٢,٢٥	٠,٠٠	٣٨,٢٥	٣,٤٣	١,٥٨	١٠٠,٠٠

المصدر: *بيانات مصرف لبنان.*

يبيّن توزّع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة في نهاية حزيران ٢٠٢١ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، ارتفاع حصة فئة الخمس سنوات إلى ٢٥,٨٪ من مجموع المحفظة (اكتتاب بقيمة ١٤٨١ مليار ليرة) مقابل تراجع حصة فئة ٣ سنوات إلى ٥,٢٪ (استحقاق بقيمة ٢٠٥٠ مليار ليرة)، لتسجّل الفئات الأخرى استقراراً أو تغيّراً بسيطاً إما صعوداً أو نزولاً.

وارتفعت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر نيسان ٢٠٢١ بقيمة ٥٠٩ مليارات ليرة، إذ بلغت ٩١٤٩٥ مليار ليرة مقابل ٩٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٤٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠).

وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم ٨
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية-نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
المصارف	٢٢٨١٩	٢٢٩٠٢	٢٢٨٥٣
الحصة من المجموع	٪٢٥,٥	٪٢٥,٢	٪٢٥,٠
مصرف لبنان	٥٥٠٧٩	٥٦٤٤٥	٥٦٧٤٩
الحصة من المجموع	٪٦١,٦	٪٦٢,٠	٪٦٢,٠
المؤسسات المالية	٤٥٧	٤٤٧	٤٥٤
الحصة من المجموع	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥
المؤسسات العامة	١٠٣٩٣	١٠٥٢٤	١٠٧٨٥
الحصة من المجموع	٪١١,٦	٪١١,٦	٪١١,٨
الجمهور	٦٧٦	٦٦٨	٦٥٤
الحصة من المجموع	٪٠,٨	٪٠,٧	٪٠,٧
المجموع	**٨٩٤٢٤**	**٩٠٩٨٦**	**٩١٤٩٥**

المصدر: *مصرف لبنان.*

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر بين نهاية آذار ونهاية نيسان ٢٠٢١ حيث بلغت حصة المصارف ٢٥٪ مقابل ٦٢٪ لمصرف لبنان و١٣٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة الأجنبية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٤٧٩٧ مليون دولار مقابل ٣٤٥٨٨ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٣٣٩٦٦ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠).

وفي نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز ٨٣٩٢ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٤,١٪ من مجموع المحفظة) مقابل ٨٤٤٢ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٤,٤٪ من المجموع) في نهاية آذار ٢٠٢١ و٩٣٩١ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٧,٦٪ من المجموع) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠.

الدين العام

في نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغ الدين العام الإجمالي ١٤٧٣٨٦ مليار ليرة (أي ما يعادل ٩٧,٨ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار) مقابل ١٤٦٥٩٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٤١٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة ٣٢٧٨ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ (زيادة بقيمة ١٨٧٢ مليار ليرة في الثلث ذاته من العام ٢٠٢٠) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة ٢٠٥٥ مليار ليرة والدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي ١٢٢٣ مليار ليرة (ما يوازي ٨١١ مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٣٠٩٩٩ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢١، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه ١,٦٪ قياساً على نهاية العام ٢٠٢٠ (+٣,٠٪ في الثلث الأوّل من العام ٢٠٢٠).

وفي نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغت **قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٨١٧ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦٢,٣٪ من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل ٥٥٥٦٩ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه ٣٧,٧٪ من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية آذار ونهاية نيسان ٢٠٢١ بحيث بلغت: ٢٥,٢٪ للمصارف مقابل ٦١,٨٪ لمصرف لبنان و١٣,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم ٩

مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
المصارف في لبنان	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,٢
مصرف لبنان	٦١,٤	٦١,٨	٦١,٨
القطاع غير المصرفي	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: *مصرف لبنان.*

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم ١٠

مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
الحكومات	١,٦	١,٦	١,٥
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	٤,١	٤,٠	٤,٠
سندات يوروبوندز	٩٤,٢	٩٤,٣	٩٤,٤
سندات خاصة للإستملاكات + مصادر أخرى خاصة	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: *مصرف لبنان.*

ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالي IFRS7 تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: ١-إجمالي الموجودات/المطلوبات، ٢-ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و٣-المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشَر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

ثالثاً: القطاع المصرفي

الموجودات/ المطلوبات

في نهاية حزيران ٢٠٢٠، تراجعت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان** إلى ما يعادل ٢٧٢٩٧٥ مليار ليرة (ما يوازي ١٨١,١ مليار دولار)، مقابل ٢٧٦٤٠٦ مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٨٣٤٧٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٠٣١٥٠ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠)، لتكون قد انخفضت بنسبة ٣,٧٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بنسبة ٧,٢٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت **الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية**، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل ٢١٠٣٩٢ مليار ليرة (ما يوازي ١٣٩,٦ مليار دولار)، وشكّلت ٧٧,١٪ من إجمالي المطلوبات، مقابل ٢١٢٠٩٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢١٨٠١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٢٥١٣٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة ٣,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ٨,٨٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وبلغ **معدّل دولرة** ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم ٨٠,٢٧٪ في نهاية حزيران ٢٠٢١، مقابل ٨٠,٥٠٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٨٠,٣٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٩,٨٣٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٠).

- في نهاية حزيران ٢٠٢١، **تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل ١٦٢٥٤٢ مليار ليرة وشكّلت ٥٩,٥٪ من إجمالي المطلوبات، مقابل ١٦٣٤١٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و١٦٨٥١٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٧٥١٣٠ ملياراً في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الودائع بنسبة ٣,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ٨,١٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة ٢,٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة ٣,٨٪، وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٣٤٪ في نهاية حزيران ٢٠٢١، مقابل ٧٧,٧٢٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٧,٥٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٦,٩٠٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٠).

وفي نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي ٢٦٤١٢ مليون دولار مقابل ٢٦٧٠٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٧٣٥٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٨٣٢٩ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الودائع بنسبة ٣,٤٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بنسبة ١٢,٧٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي ٥٢٥٩ مليون دولار مقابل ٥٢٧٣ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٥٨٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٦٦٩ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل ٢٤٦٩٠ مليار ليرة (ما يوازي ١٦,٤ مليار دولار) مقابل ٢٥٥٨٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٣٠٠٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٩٤٨٥ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠).

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي ١٦٣١٥٢ مليار ليرة، مقابل ١٦٤٧٢٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و١٦٦٤٧٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٧٣٨٩٨ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتراجعت بنسبة ٢,٠٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١ وهي نسبة التراجع ذاتها المسجّلة في النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

رابعاً - الوضع النقدي

الكتلة النقدية

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي ٤٢٥٤٩ مليار ليرة أو ما يعادل ٢٨٢٢٥ مليون دولار، مقابل ٢٨٨٤٤ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٣٢٠٣٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٦٥٨٢ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة ١١,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ١٧,٢٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية حزيران ٢٠٢١، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل ٢٩١٦٣ مليار ليرة، مقابل ٢٩٦٨٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٣١٧٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٦٧٢٤ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة ٨,١٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ١٥,١٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار ٧٥٩ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢١ لتبلغ ١٦٨٢٩ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢١، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي ١٨٢٣ مليار ليرة لتبلغ ما يعادل ١٢٣٣٤ مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية حزيران ٢٠٢٠، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية ١٣١٩٩ مليون دولار مقابل ١٣٤٣٩ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و١٤٠٢٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٤٣٩٢ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة ٥,٩٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ١٨,٢٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

في نهاية حزيران ٢٠٢١، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م٣) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي ٢٠٢٢٣٨ مليار ليرة، مقابل ٢٠٢٧٤٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٠٠٠٥٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٩٥١٩٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م٣) قد ازدادت بنسبة ١,١٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ٣,٨٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م٣) أي ((م٣-م٢)/م٣) ٦٢,٩٠٪ في نهاية حزيران ٢٠٢١ مقابل ٦٣,٣٥٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٦,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٦٩,٨٧٪ في نهاية حزيران ٢٠٢٠). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م٣) والبالغ ٢١٨٦ مليار ليرة في النصف الأول من العام ٢٠٢١ من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي ٤٤٥٨ مليار ليرة (ما يعادل ٢٩٥٧ مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي ٢٧٨٠ مليار ليرة (ما يعادل ١٨٤٤ مليون دولار)، والموجودات من الذهب بمقدار ١٦٧٨ مليار ليرة (١١١٣ مليون دولار) نتيجة تراجع سعر أونصة الذهب عالمياً.
- انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة ٣٩٩٩ مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع المسجّلة «سلباً» بقيمة ٦٥١ مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي ٥٧٨١ مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل ٣٩٤٠ مليار ليرة (حوالي ٢٦١٤ مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره ١٨٤١ مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة ١٥٧٧٣ مليار ليرة.

وفي النصف الأول من العام ٢٠٢١، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م١) بنسبة ٢٧,٧٪، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م٢) بنسبة ١١,١٪.

- م١ (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
- م٢ (M2) تشمل م١ وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
- م٣ (M3) تشمل م٢ وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية حزيران ٢٠٢١، ارتفعت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٦٠٪ مقابل ٦,٤٩٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠). يُعزى ذلك إلى استحقاق سندات من فئة ٣٦ شهراً بقيمة ٢٠٠٠ مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرُها ١٪. وبلغ متوسط عمر المحفظة ١٦٣٣ يوماً (٤,٤٩ سنوات) مقابل ١٦٠٥ أيام (٤,٤١ سنوات) و١٦٩٣ يوماً (٤,٦٥ سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر حزيران ٢٠٢١ على فئات السندات بالليرة المُصدَرة، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتَيْن، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات، ٦,٥٠٪ لفئة السبع سنوات و٧,٠٠٪ لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في حزيران ٢٠٢١، بقي متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّ وبلغ ١,٨٤٪ مقابل ١,٨٥٪ في الشهر الذي سبق (١,٤٦٪ في حزيران ٢٠٢٠)، وانخفض متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٧,٣٢٪ مقابل ٧,٨٦٪ (٦,٨٤٪) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي حزيران ٢٠٢١، لم تتمّ أية عملية عبر شركة لبنان المالية، وكان متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ ٣٪ في الشهر الذي سبق (٨,٦٤٪ في حزيران ٢٠٢٠).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم ١١
تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	حزيران ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	٤,١٦	١,٨٥	١,٨٤
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	٦,٨٤	٧,٨٦	٧,٣٢
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	٨,٦٤	٣,٠٠	–

المصدر : *مصرف لبنان، شركة لبنان المالية.*

الفوائد المصرفية على الدولار

في حزيران ٢٠٢١، استمرّ المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ ٠,٣٩٪ مقابل ٠,٤٢٪ في الشهر الذي سبق (١,٦٤٪ في حزيران ٢٠٢٠)، وانخفض المتوسّط المثقَّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٦,٤٦٪ مقابل ٦,٦١٪ (٧,٤٩٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.
وفي حزيران ٢٠٢١، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٠,١٣٪ مقابل ٠,١٥٪ في الشهر الذي سبق (٠,٣١٪ في حزيران ٢٠٢٠). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم ١٢
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	حزيران ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	١,٦٤	٠,٤٢	٠,٣٩
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	٧,٤٩	٦,٦١	٦,٤٦
متوسّط معدل ليبور لثلاثة أشهر	٠,٣١	٠,١٥	٠,١٣

المصدر : *مصرف لبنان.*

سوق القطع

في حزيران ٢٠٢١، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرات مع هامش تسعيرة ١٥٠١ ليرة للشراء و١٥١٤ ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف ٣٩٠٠ ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وفتح الدولار بسعر ١٣٠٠٠ ليرة في السوق الموازية في مطلع الشهر وأقفل على سعر ١٦٥٠٠ ليرة. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ ٢٢ يوماً في الشهر السادس من العام ٢٠٢١ .
على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ٢٠٥٦٦ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠٢١ مقابل ٢١١١٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٢٤٠٩٩ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٣٥٣٣ مليون دولار في النصف الأول من العام ٢٠٢١ مقابل انخفاضها بقيمة ٤٣١١ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في حزيران ٢٠٢١، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** بنسبة ٢٧,٨٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٩٠,٨٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٠. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران ٢٠٢١ بنسبة ١٢٣٪ قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران ٢٠٢٠.
أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة ٩,٧٪ في شهر حزيران ٢٠٢١ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٤٦,١٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٠. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في حزيران ٢٠٢١ ارتفاعاً بنسبة ١٢٩,٨٪ قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في حزيران ٢٠٢٠.

جدول رقم ١
المؤشرات الرئيسية لنشاط المصارف التجارية كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل. وبملايين الدولارات)

	حزيران ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
اجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية	٣٠٣١٥٠	٢٨٣٤٧٤	٢٧٦٤٠٦	٢٧٢٩٧٥
اجمالي الودائع عام وخاص (مقيم وغير مقيم)	٢٢٥١٣٤	٢١٨٠١٧	٢١٢٠٩٣	٢١٠٣٩٢
بالليرات اللبنانية	٥١٢٣٠	٤٩٤٤٦	٤٨١٣٩	٤٧٩٦٩
بالعملات الأجنبية	١٧٣٩٠٤	١٦٨٥٧١	١٦٣٩٥٤	١٦٢٤٢٤
(مقيمة بملايين د.أ)	(١١٥٣٥٩)	(١١١٨٢١)	(١٠٨٧٥٩)	(١٠٧٧٤٤)
مجموع التسليفات (عام + خاص) (ليرة)	٩٩١٦١	٨٦٢٦٨	٧٨٧٢٣	٧٧٢٠٠
التسليفات للقطاع الخاص *	٦٢٤٣٧	٥٤٥٢٣	٤٩٠٣٧	٤٨٠٣٧
بالليرات اللبنانية	٢٢٧١٤	٢٢٠٣٠	٢٠١٢٤	١٩٩٦٩
بالعملات الأجنبية	٣٩٧٢٣	٣٢٤٩٣	٢٨٩١٣	٢٨٠٦٨
(مقيمة بملايين د.أ)	(٢٦٣٥٠)	(٢١٥٥٤)	(١٩١٧٩)	(١٨٦١٩)
التسليفات للقطاع العام	٣٦٧٢٤	٣١٧٤٥	٢٩٦٨٦	٢٩١٦٣
بالليرات اللبنانية	٢١٠٧٤	١٧٥٨٨	١٧٢٧٠	١٦٨٢٩
بالعملات الأجنبية	١٥٦٥٠	١٤١٥٧	١٢٤١٦	١٢٣٣٤
(مقيمة بملايين د.أ)	(١٠٣٨١)	(٩٣٩١)	(٨٢٣٦)	(٨١٨٢)
(موجودات خارجية صافية (دولار)	(٢١٦٠٧)	(١٩٩١٢)	(١٨٥٣٥)	(١٨٤٧٢)
موجودات خارجية (دولار)	١٤٣٩٢	١٤٠٢٣	١٣٤٣٩	١٣١٩٩
(التزامات خارجية (دولار)	٣٥٩٩٩	٣٣٩٣٥	٣١٩٧٤	٣١٦٧١
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان (ليرة)	١٧٣٨٩٨	١٦٦٤٧٧	١٦٤٧٢٣	١٦٣١٥٢
الأموال الخاصة الأساسية (ليرة)	٢٧٩٢٦	٢٨٠٢٦	٢٣٣٩٨	٢٣٣٨٤
القاعدة الرأسمالية (ليرة)	٢٩٤٨٥	٣٠٠٤٥	٢٥٥٨٠	٢٤٦٩٠
بالنسبة المئوية (٪)				
الودائع بالعملات/ اجمالي الودائع	٧٧,٢٤	٧٧,٣٢	٧٧,٣٠	٧٧,٢٠
تسليفات بالعملات(قطاع خاص) / اجمالي التسليفات(قطاع خاص)	٦٣,٦٢	٥٩,٥٩	٥٨,٩٦	٥٨,٤٣
تسليفات بالعملات(قطاع خاص) / ودائع بالعملات(قطاع خاص)	٢٢,٨٤	١٩,٢٨	١٧,٦٣	١٧,٢٨
تسليفات للقطاع العام بالليرة/ الودائع بالليرة	٤١,١٤	٣٥,٥٧	٣٥,٨٧	٣٥,٠٨
تسليفات للقطاع العام بالعملات / الودائع بالعملات	٩,٠٠	٨,٤٠	٧,٥٧	٧,٥٩
تسليفات القطاع العام/ إجمالي الودائع	١٦,٣١	١٤,٥٦	١٤,٠٠	١٣,٨٦
التسليفات / الودائع (قطاع خاص)	٢٨,٦٦	٢٥,٩٩	٢٤,٠٨	٢٣,٧٤
القاعدة الرأسمالية / اجمالي الميزانية	٩,٧٣	١٠,٦٠	٩,٢٥	٩,٠٤
سعر الدولار في نهاية الفترة	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*
** لا تتضمّن الأوراق المالية.*

جدول رقم ٢
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

	حزيران ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
الموجودات				
الموفورات	١٧٥٣٥٩	١٦٨١٤٢	١٦٧١٠٩	١٦٥٧٥١
– أوراق نقدية	١٤٦١	١٦٦٤	٢٣٨٦	٢٥٩٨
– ودائع لدى مصرف لبنان	١٧٣٨٩٨	١٦٦٤٧٧	١٦٤٧٢٣	١٦٣١٥٢
ديون على القطاع الخاص المقيم *	٥٥١٤٧	٤٨٢٨٨	٤٣٤٨٣	٤٢٥٤٩
– بالليرات اللبنانية	٢٠٢١٥	١٩٦٧٤	١٧٩٩٥	١٧٨٧٣
– بالعملات الأجنبية	٣٤٩٣٢	٢٨٦١٤	٢٥٤٨٨	٢٤٦٧٦
ديون على القطاع العام	٣٦٧٢٤	٣١٧٤٥	٢٩٦٨٦	٢٩١٦٣
منها: سندات بالليرة	٢٠٧٤١	١٧٢٦٦	١٦٩٥٧	١٦٥٤٣
سندات بالعملات	١٥٦٥٠	١٤١٥٧	١٢٤١٦	١٢٣٣٤
ديون مختلفة	٣٣٤	٣٢٢	٣١٣	٢٨٦
موجودات خارجية	٢١٦٩٦	٢١١٤٠	٢٠٢٦٠	١٩٨٩٨
– قروض على غير المقيمين	٧٢٩١	٦٢٣٥	٥٥٥٤	٥٤٨٨
– قروض على مصارف غير مقيمة	٦٨٠٠	٧١١٠	٧٣٥٨	٧٠١٧
– موجودات خارجية أخرى	٦١٠٩	٦١٩٠	٥٤٩٩	٥٤٧٦
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	٧٣٣	٨٧١	١٢٠١	١٢٧٥
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	٧٦٤	٧٣٥	٦٤٧	٦٤١
القيم الثابتة **	٧١٢٥	٧٥٩٤	٧٤٧٣	٧٣٥١
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	٢٢٩٣	٢٤٤٥	٢٧٥٧	٢٧٥١
موجودات غير مصنفة	٤٨٠٧	٤١٢٠	٥٦٣٩	٥٥١٢
المجموع	٣٠٣١٥٠	٢٨٣٤٧٤	٢٧٦٤٠٦	٢٧٢٩٧٥
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص	١٧٥١٣٠	١٦٨٥١٩	١٦٣٤١٨	١٦٢٥٤٢
– ودائع بالليرة	٤٠٤٦٣	٣٧٧٧٩	٣٦٤٠٧	٣٦٨٢٧
– ودائع بالعملات الأجنبية	١٣٤٦٦٦	١٣٠٧٤٠	١٢٧٠١١	١٢٥٧١٥
ودائع القطاع العام	٧٢٩٨	٨٢٦٤	٨٤٢٢	٨٠٣٣
ودائع القطاع الخاص غير المقم	٤٢٧٠٧	٤١٢٣٣	٤٠٢٥٣	٣٩٨١٧
– بالليرات اللبنانية	٣٤٦٩	٣٤٠٣	٣٣١٠	٣١٠٨
– بالعملات الأجنبية	٣٩٢٣٧	٣٧٨٣٠	٣٦٩٤٣	٣٦٧٠٩
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	١١٥٦١	٩٩٢٤	٧٩٤٩	٧٩٢٨
سندات دين	٨٣٣	٨١٣	٦١٠	٦٠١
أموال دائمة	٢٩٤٨٥	٣٠٠٤٥	٢٥٥٨٠	٢٤٦٩٠
– أموال خاصة	٢٧٩٢٦	٢٨٠٢٦	٢٣٣٩٨	٢٣٣٨٤
– الرأسمال المساند	١٥٥٩	٢٠١٩	٢١٨٢	١٣٠٦
مطلوبات غير مصنفة	٣٦١٣٧	٢٤٦٧٥	٣٠١٧٤	٢٩٣٦٣
المجموع	٣٠٣١٥٠	٢٨٣٤٧٤	٢٧٦٤٠٦	٢٧٢٩٧٥

المصدر: *بيانات مصرف لبنان.*
* *لا تتضمّن محفظة الأوراق المالية*
** *موجودات مادية وغير مادية.*
منذ كانون الأول، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات والودائع المقابلة المنشأة مع مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الاستحقاق ذاته.

جدول رقم ٣
وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	٦٣٦١٤	٥٤١٦٢	٥٠١٧٨	٤٧٣٣٠
– ذهب	٢٤٦١٥	٢٦١١٦	٢٦٤٩٨	٢٤٤٣٩
(مقيم بملايين د.أ)	(١٦٣٢٨)	(١٧٣٢٤)	(١٧٥٧٧)	(١٦٢١١)
– عملات أجنبية	٣٨٩٩٩	٢٨٠٤٦	٢٣٦٨٠	٢٢٨٩٢
(مقيمة بملايين د.أ)	(٢٥٨٧٠)	(١٨٦٠٤)	(١٥٧٠٨)	(١٥١٨٥)
ديون على القطاع الخاص	**٣٧٥**	**٣٧٧**	**٣٨٨**	**٣٩٠**
سلفات للمصارف التجارية *	**٢٠٣٥٧**	**١٩٧٥٦**	**١٩٣٩٤**	**١٩٣٢٧**
سلفات لمصارف متخصّصة ومؤسسات مالية	١٧٥٥	١٧٦٨	١٧٤٥	١٧٤٣
سلفات للقطاع العام (المؤسسات العامة)	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
محفظة الأوراق المالية	**٦٩٠٣٣**	**٦٨٥٤٨**	**٧٠٠٠٩**	**٦٩٠١٩**
القيم الثابتة	**٣٩٦**	**٣٩٥**	**٤٠٢**	**٤٠٩**
أصول من عمليات تبادل أدوات مالية	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**
موجودات غير مصنفة	**٥٥٥٤٥**	**٦٠٩٨٧**	**٧٧٣٩٧**	**٨٠٠٠١**
المجموع	**٢٢٩١٥٦**	**٢٢٤٠٧٥**	**٢٣٧٥٩٥**	**٢٣٦٢٩٩**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**١٩٢٨٧**	**٣٠٩١٨**	**٣٩٨٨٢**	**٤٠٣٤٠**
ودائع المصارف التجارية*	**١٦٢٥٥٣**	**١٥٥٥٠٤**	**١٥٤٩٣٠**	**١٥٤٤٤٧**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**٢٨٥٥**	**٢٧٧٤**	**٢٧١٢**	**٢٧١٣**
ودائع القطاع الخاص	**٨٩**	**٧٩**	**٨٦**	**١٦٦**
التزامات تجاه القطاع العام	**٦٣٥٨**	**٦٨٣٨**	**٨٨٧١**	**٩١٢٠**
فروقات قطع	**١٦٣٨٢**	**١٧٣٨٣**	**١٨٧٦٨**	١٦٧٣٢
التزامات خارجية	**٢٩٥٤**	**٤٤٢٠**	**٤٣١١**	**٤٣٠٧**
(مقيمة بملايين د.أ)	(١٩٦٠)	(٢٩٣٢)	(٢٨٦٠)	(٢٨٥٧)
التزامات خاصة طويلة الأجل	**٨٤٤**	**٩٠**	**٩٠**	**٩٠**
الأموال الخاصة	**٥٦٠٧**	**٥٣٥٠**	**٥٣٥٠**	**٥٣٥٠**
مطلوبات غير مصنفة	١٢٢٢٥	٧٢٠	٢٥٩٤	٣٠٣٣
المجموع	**٢٢٩١٥٦**	**٢٢٤٠٧٥**	**٢٣٧٥٩٥**	**٢٣٦٢٩٩**

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* ابتداءً من ٢٠١٩/٠٣/١٥ ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 - الأدوات المالية: العرض (تعديلات معيار المحاسبة الدولي ٣٢) والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاح (تعديل ٧ من المعايير الدولية للتقارير المالية) قام مصرف لبنان بإجراء مقاصة بين التسهيلات والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم مع المصارف بالليرة اللبنانية والتي تحمل نفس تاريخ الاستحقاق.

جدول رقم ٤
تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية* كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

البيان	حزيران ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	أيار ٢٠٢١	حزيران ٢٠٢١
الكتلة النقدية M2	**٢٧٠٠٢**	**٤٠١٥٦**	**٤٩٩٩٣**	**٥١٢٦٦**
– النقد في التداول	١٧٨١٧	٢٩٢٤٢	٣٧٤٨٣	٣٧٧٣٠
– ودائع تحت الطلب بالليرة	٩١٨٥	١٠٩١٤	١٢٥١٠	١٣٥٣٦
الكتلة شبه النقدية	**١٦٧٧٠١**	**١٥٩٣٧٦**	**١٥٢٤١٣**	**١٥٠٦٤٤**
– ودائع أخرى بالليرة	٣١٨١٨	٢٧٣٥٤	٢٤٣١٩	٢٣٧٦٦
– ودائع بالعملات الأجنبية	١٣٥٨٨٤	١٣٢٠٢٢	١٢٨٠٩٤	١٢٦٨٧٧
سندات دين	**٤٩٣**	**٥١٩**	**٣٣٩**	**٣٢٨**
النقد وشبه النقد				
– بالليرات اللبنانية M2	٥٨٨٢٠	٦٧٥١٠	٧٤٣١٢	٧٥٠٣٢
– بالليرات والعملات M3	١٩٥١٩٧	٢٠٠٠٥٢	٢٠٢٧٤٥	٢٠٢٢٣٨
– اجمالي الوفورات النقدية				
M4 = M3 + سندات الجمهور	٢٠٦٧١٠	٢١١٥٧٨	٢١٤٦٤٥	٢١٤٣٨٨
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**٣٧٧٠١**	**٢٧٠٢٨**	**٢٥٠٤٣**	**٢٢٥٧١**
– الموجودات بالذهب	٢٤٦١٥	٢٦١١٦	٢٦٤٩٨	٢٤٤٣٩
– الموجودات بالعملات الأجنبية	١٣٠٨٦	٩١٢	(١٤٥٥)	(١٨٦٨)
وضعية القطاع العام المدينة	**٦٤٢٤٢**	**٥٨٩٠٧**	**٥٤٨٧٨**	**٥٥٥٥٨**
– ديون صافية على القطاع العام	٨٠٦٢٤	٧٦٢٩٠	٧٣٦٤٦	٧٢٢٩١
– فروقات القطع	(١٦٣٨٢)	(١٧٣٨٣)	(١٨٧٦٨)	(١٦٧٣٢)
ديون على القطاع الخاص	**٥٩٣٢٥**	**٥١٩٦٤**	**٤٧٠٦٠**	**٤٦١٨٣**
– بالليرات اللبنانية	٢٢٣٨٦	٢١٧٠٦	١٩٩٧٦	١٩٨٦٥
– بالعملات الأجنبية	٣٦٩٣٩	٣٠٢٥٨	٢٧٠٨٤	٢٦٣١٨
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**٣٣٩٢٩**	**٦٢١٥٣**	**٧٥٧٦٥**	**٧٧٩٢٦**
المجموع	**١٩٥١٩٧**	**٢٠٠٠٥٢**	**٢٠٢٧٤٥**	**٢٠٢٢٣٨**

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* *منذ كانون الثاني ٢٠١٧ ، يعتمد احتساب المجاميع النقدية وعناصر تغطيتها على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.*

جدول رقم ٥
التغيّرات الشهرية للموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المالي
(بملايين الدولارات الأميركية)

الشهر/العام	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠			٢٠٢١		
					مصرف لبنان	المصارف	المجموع	مصرف لبنان	المصارف *	المجموع
كانون الثاني	(٧١٨,٩)	١٦٦,٧	٢٣٦,٩	(١٣٧٩,٧)	(٦١٢,٨)	٤٥٤,٩	(١٥٧,٩)	(٦٣٠,٨)	٢٢٠,٢	(٤١٠,٦)
شباط	٣٦٢,٦	٣٤١,٨	(٧١,٦)	(٥٥٠,١)	(٩٨٩,٢)	٦٤١,٧	(٣٤٧,٤)	(٤٥٧,٣)	١١٦,٧	(٣٤٠,٦)
آذار	(٢٨٧,٩)	٤٦,٣	(٣٦٣,٥)	(٧٥,١)	(٥٥١,١)	(٥,٧)	(٥٥٦,٨)	(٧٦٦,٣)	٦٧٠,٤	(٩٥,٩)
نيسان	(٢٥٤,٩)	(٣٢٠,٩)	(٥٧٥,٠)	(١٣٠٠,٠)	(٨١٢,٤)	٥٧١,٨	(٢٤٠,٦)	(٥١٥,٩)	(٣٠,١)	(٥٤٦,٠)
أيار	(٨٦١,٦)	(٥٩١,٥)	١٢٠٣,٥	(١٨٨١,٦)	(٩٠٨,١)	٢٠,٤	(٨٨٧,٧)	(٥٤٣,٦)	٣٦٢,٩	(١٨٠,٧)
حزيران	(١٣,٠)	(٧٥٨,٠)	(٦٣٨,٥)	(٢٠٤,٣)	(٥٥٥,٨)	٢٦٠,١	(٢٩٥,٨)	(٥٤٤,٦)	٣٠٦,٣	(٢٣٨,٣)
تموز	٣٥٢,١	١٠٠,٢	(٥٤٨,٩)	٧٢,٥	(٢٧٧٩,٩)	(٢٦٦,٥)	(٣٠٤٦,٤)			
آب	١٧٨٧,٨	٣٦٨,٣	(٤٠٨,١)	(٥٧٨,٥)	(٢٢٢١,٢)	٢٥٣,٢	(١٩٦٨,٠)			
أيلول	١٨٨,٧	٤٥٧,٢	(١٤٦,١)	(٥٨,٥)	(٢٥٣١,٩)	٤٢٤,٢	(٢١٠٧,٧)			
تشرين الأول	(٦٨٠,٢)	(٨٨٧,٨)	(١٨١٠,٤)	(١٩٧,٩)	(٤٨٩,٦)	١٠٩,٦	(٣٨٠,٠)			
تشرين الثاني	٤٥٣,٠	٦٨,٢	(٩٥٣,٩)	١١٤٢,٨	(٦٢٩,٩)	٤١٥,٥	(٢١٤,٤)			
كانون الأول	٩٠٩,٨	٨٥٣,٨	(٧٤٧,٥)	(٨٤٠,٨)	(١١٩٢,١)	٨٤٤,٠	(٣٤٨,١)			
المجموع العام	**١٢٣٧,٥**	**(١٥٥,٧)**	**(٤٨٢٣,١)**	**(٥٨٥١,٢)**	**(١٤٢٧٤,٠)**	**٣٧٢٣,٢**	**(١٠٥٥٠,٨)**	(٣٤٥٨,٥)	١٦٤٦,٤	(١٨١٢,١)

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* إن تغيُّر صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان في السنة الجارية يشمل صافي فرق سندات دين الجمهورية اللبنانية بالعملات الأجنبية المتداولة عالمياً والمُكتسَبة من مصرف لبنان خلال السنة ذاتها فقط.

جدول رقم ٦
الدين العام لغاية نهاية نيسان ٢٠٢١
(مليار ل.ل.)

	نيسان ٢٠٢٠	النسبة (٪)	كانون الأول ٢٠٢٠	النسبة (٪)	آذار ٢٠٢١	النسبة (٪)	نيسان ٢٠٢١	النسبة (٪)
مجموع الدين العام الفعلي	١٤٠٠٢٢		١٤٤١٠٨		١٤٦٥٩٢		١٤٧٣٨٦	
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	٨٨١٢٦	١٠٠,٠	٨٩٧٦٢	١٠٠,٠	٩١٣٢٧	١٠٠,٠	٩١٨١٧	١٠٠,٠
مصرف لبنان	**٥١٨١٨**	**٥٨,٨**	**٥٥٠٧٩**	**٦١,٤**	**٥٦٤٤٥**	**٦١,٨**	**٥٦٧٤٩**	**٦١,٨**
قروض	٠		٠		٠		٠	
سندات خزينة	٥١٨١٨		٥٥٠٧٩		٥٦٤٤٥		٥٦٧٤٩	
المصارف	**٢٤٦٦٥**	**٢٨,٠**	**٢٣١٥٧**	**٢٥,٨**	**٢٣٢٤٢**	**٢٥,٤**	**٢٣١٧٥**	**٢٥,٢**
سندات خزينة	٢٤٣٨٣		٢٢٨١٩		٢٢٩٠٢		٢٢٨٥٣	
قروض للمؤسسات العامة	٢٨٢		٣٣٨		٣٤٠		٣٢٢	
آخرون (سندات)	**١١٦٤٣**	**١٣,٢**	**١١٥٢٦**	**١٢,٨**	**١١٦٣٩**	**١٢,٧**	**١١٨٩٣**	**١٣,٠**
الجمهور	٧٩٨		٦٧٦		٦٦٨		٦٥٤	
المؤسسات العامة	١٠٣٩٠		١٠٣٩٣		١٠٥٢٤		١٠٧٨٥	
المؤسسات المالية	٤٥٥		٤٥٧		٤٤٧		٤٥٤	
الدين المحرر بالعملات الأجنبية	٥١٨٩٦	١٠٠,٠	٥٤٣٤٦	١٠٠,٠	٥٥٢٦٥	١٠٠,٠	٥٥٥٦٩	١٠٠,٠
مؤسسات التنمية والحكومات	٣٠٤٦	٥,٩	٣٠٨٣	٥,٧	٣٠٦٦	٥,٥	٣٠٥٦	٥,٥
غيرها	٤٨٨٥٠	٩٤,١	٥١٢٦٣	٩٤,٣	٥٢١٩٩	٩٤,٥	٥٢٥١٣	٩٤,٥
ودائع القطاع العام	**١٣٨٢٦**		**١٥١٣٣**		**١٥٨٤٠**		**١٦٣٨٧**	

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*
أضيفت مجدداً سندات غير المقيمين بالليرة الى الدين الداخلي بدلاً من ضمّها الى الدين الخارجي، وذلك حسب التصنيف الجديد المعتمد من قبل مصرف لبنان.
** لا تتضمّن القروض الممنوحة بموجب مؤتمر باريس – ٢.*

جدول رقم ٧
المالية العامة في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١
(مليار ل.ل.)

	٢٠٢٠	٢٠٢١	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة
الإيرادات الإجمالية	١٥٣٩	٧٥٦	– ٧٨٣	– ٥٠,٨٨
النفقات الإجمالية	٢٥٥٠	١٧٩٣	– ٧٥٧	– ٢٩,٦٩
منها خدمة الدين العام	٥١٩	٣٩٣	– ١٢٦	– ٢٤,٢٨
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	٢٠٣١	١٤٠٠	– ٦٣١	– ٣١,٠٧
العجز الكلّي	١٠١١	١٠٣٧		
الرصيد الأولي	– ٤٩٢	– ٦٤٤		
العجز الكّلي/النفقات (٪)	٣٩,٦	٥٧,٨		

المصدر : *وزارة المالية.*

جدول رقم ٨
توزّع سندات الخزينة بالليرة اللبنانية حسب المكتتبين* (القيمة الشرائية)
(في نهاية الفترة - مليار ل.ل.)

البيان	كانون الأول ٢٠٢٠	النسبة (٪)	آذار ٢٠٢١	النسبة (٪)	نيسان ٢٠٢١	النسبة (٪)
المصارف	٢٢٨١٩	٢٥,٥	٢٢٩٠٢	٢٥,٢	٢٢٨٥٣	٢٥,٠
مصرف لبنان	٥٥٠٧٩	٦١,٦	٥٦٤٤٥	٦٢,٠	٥٦٧٤٩	٦٢,٠
المؤسسات المالية	٤٥٧	٠,٥	٤٤٧	٠,٥	٤٥٤	٠,٥
المؤسسات العامة	١٠٣٩٣	١١,٦	١٠٥٢٤	١١,٦	١٠٧٨٥	١١,٨
الجمهور	٦٧٦	٠,٨	٦٦٨	٠,٧	٦٥٤	٠,٧
المجموع	**٨٩٤٢٤**	**١٠٠,٠**	**٩٠٩٨٦**	**١٠٠,٠**	**٩١٤٩٥**	**١٠٠,٠**

المصدر : *مصرف لبنان.*
** يشمل سندات الخزينة المكتتب بها من قبل الجمهور، والمؤسسات العامة، والمؤسسات المالية بالإضافة الى الفوائد المتراكمة.*

جدول رقم ٩
القيمة الإسمية لسندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملة الوطنية
والموقوفة في حزيران ٢٠٢١ (مليار ليرة)

الفئة	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ أشهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	المجموع
١- الإكتتابات الاسمية	١٦	٢٣	١٨	٢١٢	٢١٢	١٤٨١	١١٨	–	١١٨	–	–	٢١٩٨
المردود المثقل (٪)	٣,٤٧	٣,٩٢	٤,٣١	٤,٩٤	٥,٤٣	٥,٩١	٦,٤٠	–	٦,٨٨	–	–	٥,٨٠
المردود	٣,٥٠	٤,٠٠	٤,٥٠	٥,٠٠	٥,٥٠	٦,٠٠	٦,٥٠	–	٧,٠٠	–	–	٥,٨٨
٢- الإستحقاقات	**٣٢**	**٢٧**	**٥٦**	**١١٢**	**٢٠٥٠**	**٦٩٧**	**–**	**٦**	**–**	**–**	**–**	**٢٩٨٠**
٣- الاستبدالات	**٥٤**	**١٠٧**	**١١٧٨**	**١٧٨٧**	**٤٦٥٢**	**٢٣٠٨٩**	**١٩٩٢٧**	**٠**	**٣٤٢٤٥**	**٣٠٧٦**	**١٤١٧**	**٨٩,٥٣٢**
النسبة الى المجموع (٪)	٠,١	٠,١	١,٣	٢,٠	٥,٢	٢٥,٨	٢٢,٣	٠,٠	٣٨,٢	٣,٤	١,٦	١٠٠
الأجل المثقل (أيام)												١٦٣٣
الفائدة المثقلة (٪)												٦,٦٠

إعداد : *قسم الإحصاء والدراسات - الأمانة العامة - جمعية مصارف لبنان.*
المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

جدول رقم ١٠
الاستحقاقات الشهرية بالقيمة الاسمية لمحفظة سندات الخزينة المتداولة والمصدرة بالليرة اللبنانية
كما في نهاية حزيران ٢٠٢١ (مليار ل.ل.)

	الفئة											المجموع
	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ أشهر	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	
تموز ٢٠٢١	٢١	٦	٤٥	٢٥٩	٥٠	٤٠٢						٧٨٣
آب ٢٠٢١	١٧	١٧	١٢٩	٢٠	٥٠	٢٩٦						٥٣٠
أيلول ٢٠٢١	١٦	١٣	١٣٠	٥٠	٥٠	٦٢٠						٨٧٩
تشرين الأول ٢٠٢١		٢٥	٦٤		١٠٠	١٧٤						٣٦٣
تشرين الثاني ٢٠٢١		٢٣	٢٠	٥٨	١١٥	٢٤٥						٤٦١
كانون الأول ٢٠٢١		٢٣	١٣	٨٠	١١٨	١١٠٠						١٣٣٤
٢٠٢١	٥٤	١٠٧	٤٠١	٤٦٧	٤٨٤	٢٨٣٧						٤٣٥٠
٢٠٢٢			٧٧٧	٨٧١	١٦٤١	٤٨٤٦	١٧٩٢		٩٠٠			١٠٨٢٧
٢٠٢٣				٤٤٩	١٣٥٤	٤٩١٨	٢٤٢٣		١٦١٤			١٠٧٥٨
٢٠٢٤					١١٧٤	٣٦٦٣	٢٠٤٠		١٩٠٥			٨٧٨١
٢٠٢٥						٤١١٦	٤١٩٢		٣١٤٣	٣٠٧٦		١٤٥٢٧
٢٠٢٦						٢٧١٠	٥١٦٠		٣٧٩٤			١١٦٦٣
٢٠٢٧							٣١٣٤		٣٦٩٩			٦٨٣٤
٢٠٢٨							١١٨٦		٦٠٨٣			٧٢٦٨
٢٠٢٩									٩١٧٤			٩١٧٤
٢٠٣٠									٣٠٦٠			٣٠٦٠
٢٠٣١									٨٧٣		٢١٥	١٠٨٨
٢٠٣٣											١٢٠٢	١٢٠٢
المجموع	٥٤	١٠٧	١١٧٨	١٧٨٧	٤٦٥٢	٢٣٠٨٩	١٩٩٢٧	٠	٣٤٢٤٥	٣٠٧٦	١٤١٧	٨٩٥٣٢

إعداد : قسم الإحصاء والدراسات – الأمانة العامة – جمعية مصارف لبنان.
المصدر : بيانات مصرف لبنان.

لمزيد من التفاصيل يمكنكم مراجعة منشورة *Lebanese Treasury Securities* على موقعنا الإلكتروني *www.abl.org.lb*

جدول رقم ١١

إصدارات الدولة اللبنانية من اليوروبوندز

القيمة الإجمالية كما في نهاية آذار ٢٠٢٠ (قبل إعلان الحكومة عن التوقّف عن الدفع) (مليون دولار)

الفئة	محفظة اليوروبوندز
٦ سنوات	١٢٠٠
٧ سنوات	١٠٨٩
٨ سنوات	٧٠٠
٩ سنوات	٥٣٨
١٠ سنوات	٧٧٩٠
١٢ سنة	١٥٤٠
١٣ سنة	٢٦٩٣
١٤ سنة	٢٥٠٠
١٥ سنة	٨٩١٣
١٦ سنة	٣٠٠٠
٢٠ سنة	١٣٥٠
المجموع	**٣١٣١٤**
معدل الفائدة المثقلة (٪)	**٧,٣٨**
الأجل المثقل (سنة)	**٧,٨٤**

* *قبل إعلان الحكومة اللبنانية وقف دفع جميع سندات اليوروبوندز .*

جدول رقم ١٢

الإستحقاقات الشهرية المرتقبة لمحفظة إصدارات الدولة من اليوروبوندز، (مليون دولار)

آذار ٢٠٢٠	١٢٠٠	(غير مسدّدة)
نيسان ٢٠٢٠	٧٠٠	(غير مسدّدة)
حزيران ٢٠٢٠	٦٠٠	(غير مسدّدة)
نيسان ٢٠٢١	٢٠٩٢	(غير مسدّدة)
أيار ٢٠٢٢	٥٠٠	
تشرين الأول ٢٠٢٢	١٥٤٠	
كانون الثاني ٢٠٢٣	١١٠٠	
أيار ٢٠٢٣	٥٠٠	
نيسان ٢٠٢٤	٧٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٤	٥٣٨	
كانون الأول ٢٠٢٤	٢٥٠	
شباط ٢٠٢٥	٨٠٠	
حزيران ٢٠٢٥	٨٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٦	١٦٠٠	
آذار ٢٠٢٧	١٢٥٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٧	١٠٠٠	
آذار ٢٠٢٨	١٧٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٨	٨٩٣	
أيار ٢٠٢٩	١٠٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٩	١٥٠٠	
شباط ٢٠٣٠	١٤٠٠	
نيسان ٢٠٣١	٣٠٠	

تشرين الثاني ٢٠٣١	٢٥٠٠
آذار ٢٠٣٢	١٠٠٠
أيار ٢٠٣٣	١٥٠٠
أيار ٢٠٣٤	١٥٠٠
تموز ٢٠٣٥	١٥٠٠
تشرين الثاني ٢٠٣٥	٦٠٠
آذار ٢٠٣٧	٧٥٠

* *سندات يوروبوندز مُصدرة في إطار مؤتمر باريس -٢ ويتمّ تسديدها على عشرين قسطاً نصف سنوي ابتداءً من السنة السادسة (٢٠٠٨) ولغاية الشهر والسنة المشار إليهما في الجدول أعلاه.*

جدول رقم ١٣
متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
حزيران ٢٠٢١

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال
الدولار الأميركي	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠
الفرنك السويسري	١٦٣٤,٥٠	١٦٨٣,٠٤	١٦٦٠,٥٦	١٦٣٤,٥٠
الجنيه الاسترليني	٢٠٨٦,٢٣	٢١٣٨,٨٤	٢١١٥,١٠	٢٠٨٦,٢٣
الين الياباني	١٣,٥٩	١٣,٧٧	١٣,٦٩	١٣,٦٥
الدولار الكندي	١٢١٢,٤٠	١٢٥١,٩٧	١٢٣٤,١٤	١٢١٤,٥٥
الدولار الاسترالي	١١٣٠,٧٨	١١٦٩,٩٧	١١٥٢,٧٢	١١٣١,٥٣
اليورو	١٧٩٢,٨٧	١٨٤٤,٧٣	١٨١٦,٨٧	١٧٩٣,٦٢

جدول رقم ١٤
أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي
أيار ٢٠٢١ و حزيران ٢٠٢١

	أيار ٢٠٢١				حزيران ٢٠٢١			
العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال
الجنيه الاسترليني	١,٣٩	١,٤٢	١,٤١	١,٤٢	١,٣٨	١,٤٢	١,٤٠	١,٣٨
الين الياباني	١٠٨,٦٠	١٠٩,٨٥	١٠٩,١٥	١٠٩,٥٨	١٠٩,٢٥	١١١,١١	١١٠,١٥	١١١,١١
الفرنك السويسري	٠,٩٠	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٩١	٠,٩٣
اليورو	١,٢٠	١,٢٣	١,٢١	١,٢٢	١,١٩	١,٢٢	١,٢٠	١,١٩
أونصة الذهب	١٧٧٩,٠٦	١٩٠٦,٨٧	١٨٥٣,٠١	١٩٠٦,٨٧	١٧٦١,١٠	١٩٠٨,٣٨	١٨٣٢,٢٣	١٧٦٩,٧٣

جدول رقم ١٥
أسعار الفائدة على بعض العملات الدولية الرئيسية
أيار ٢٠٢١ و حزيران ٢٠٢١

التاريخ	أيار ٢٠٢١				حزيران ٢٠٢١			
العملة	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الدولار الأميركي	٠,١٠	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٦	٠,٠٩	٠,١٣	٠,١٦	٠,٢٤
الجنيه الاسترليني	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١١	٠,١٧	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١١	٠,١٧
الفرنك السويسري	– ٠,٨٠	– ٠,٧٥	– ٠,٧٠	– ٠,٥٩	– ٠,٨٠	– ٠,٧٥	– ٠,٧١	– ٠,٥٩
اليورو	– ٠,٥٧	– ٠,٥٥	– ٠,٥٣	– ٠,٤٩	– ٠,٥٨	– ٠,٥٥	– ٠,٥٣	– ٠,٤٩

جدول رقم ١٦
مساحات البناء (م٢)
حزيران ٢٠٢٠ – حزيران ٢٠٢١

المحافظات	حزيران ٢٠٢٠	النسبة (٪)	حزيران ٢٠٢١	النسبة (٪)
بيروت	١٠٠٩٢	٢,٠٦	١٦٤٢٩	٢,٤٧
جبل لبنان	٢٠٤٧٨١	٤١,٧٥	٣٠٥٨٧٦	٤٥,٩١
البقاع	٤٨٤٥٠	٩,٨٨	٩٨٠٤٠	١٤,٧١
الشمال	٢٤٦٤	٠,٥٠	٣١٠٤	٠,٤٧
الجنوب	١٤٧١١٤	٢٩,٩٩	١٥٨٠٤٠	٢٣,٧٢
النبطية	٧٧٥٨٦	١٥,٨٢	٨٤٨٠٩	١٢, ٧٣
المجموع	٤٩٠٤٨٧	١٠٠,٠٠	٦٦٦٢٩٨	١٠٠,٠٠

المصدر : نقابة المهندسين في بيروت.

جدول رقم ١٧
حركة مطار بيروت الدولي
حزيران ٢٠٢٠ – حزيران ٢٠٢١

الشهر	الطائرات			الركاب			المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
حزيران ٢٠٢٠	٣٢٨	٣٢٥	٦٥٣	٦٩٦٤	٦٧٠٦	١٣٦٧٠	١٦٢٥	١٥٢٩٥	١٤٦٥	٢١٦٣	٣٦٢٨
حزيران ٢٠٢١	١٦٦٨	١٦٦١	٣٣٢٩	٢٣٤٥١٩	١٤٨١٠٦	٣٨٢٦٢٥	٧٩٥٦	٣٩٠٥٨١	٢٠٣٣	٣٩١٢	٥٩٤٥
التغير ٪	٥,٨٠٤	٤١١,١	٤٠٩,٨	٣٢٦٧,٦	٢١٠٨,٦	٢٦٩٩,٠	٣٨٩,٦	٢٤٥٣,٧	٣٨,٨	٨٠,٩	٦٣,٩

المصدر : *المديرية العامة للطيران المدني – مصلحة الأبحاث والدراسات.*

جدول رقم ١٨
حركة مرفأ بيروت
حزيران ٢٠٢٠ - حزيران ٢٠٢١

البيان	حزيران ٢٠٢٠	حزيران ٢٠٢١	التغير ٪
عدد البواخر	١٠٩	٨٩	- ١٨,٣٥
البضائع المفرغة (طن)	٢٨٩١١٠	٢٨٢٧٩٩	- ٢,١٨
البضائع المشحونة (طن)	٥٥٠٢٠	٦٥٧٩٥	١٩,٥٨
المستوعبات المفرغة	١١٦٩٤	١١١٢٢	- ٤,٨٩
عدد السيارات المستوردة	١٢١٥	١٢٩٧	٦,٧٥
الإيرادات (ألف د.أ)	١١١١٨	٧٢١٩	- ٣٥,٠٧

المصدر : *إدارة واستثمار مرفأ بيروت.*

جدول رقم ١٩
تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الفصل الأول من العام ٢٠٢١

الإستيراد			التصدير		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (٪)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (٪)
اليونان	٣٠٨	٩,٣	الإمارات العربية المتحدة	١٣٦	١٩,٥
تركيا	٣٠٠	٩,٠	المملكة العربية السعودية	٥٤	٧,٧
الصين	٢٥٢	٧,٦	سويسرا	٥٢	٧,٤
الولايات المتحدة الأميركية	٢٠٦	٦,٢	قطر	٤٠	٥,٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩٠	٥,٧	الولايات المتحدة الأميركية	٣١	٤,٤
ألمانيا	١٦٨	٥,٠	مصر	٢٨	٤,٠
الإتحاد الروسي	١٤٥	٤,٤	سورية	٢٧	٣,٩
سويسرا	١٢٦	٣,٨	العراق	٢٥	٣,٦
فرنسا	١١٦	٣,٥	الاردن	٢٤	٣,٤
اوكرانيا	١٠٩	٣,٣	اليونان	١٩	٢,٧
ايطاليا	١٠٥	٣,٢	كوريا	١٩	٢,٧
الكويت	٩١	٢,٧	الكويت	١٨	٢,٦
مصر	٨٦	٢,٦	تركيا	١٨	٢,٦
المملكة المتحدة	٦٨	٢,٠	اسبانيا	١٥	٢,١
دول أخرى	١٠٥٩	٣١,٨	دول أخرى	١٩٣	٢٧,٦
مجموع الواردات السلعية	**٣٣٢٩**	**١٠٠,٠**	**مجموع الصادرات السلعية**	**٦٩٩**	**١٠٠,٠**

المصدر : مديرية الجمارك.

خلاصة التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان
خلال الفترة الممتدة من آذار لغاية حزيران 2021

أولاً: التعاميم الأساسية

تعميم اساسي رقم 157 للمصارف
اجراءات استثنائية حول العمليات على العملات الاجنبية

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الاساسي رقم ١٣٣٢٤ تاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ المتعلق باجراءات استثنائية حول العمليات على العملات الاجنبية.

قرار اساسي رقم 13324

ان حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المواد ٧٠ و٧٥ و ٨٣ (فقرة ب) و١٧٤ منه،

وبما أن الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها لبنان أثرت بشكل كبير على سعر صرف العملات الاجنبية النقدية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٨،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: تشترك المصارف حكماً في المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة المنشأة من مصرف لبنان (في ما بعد «المنصة») وذلك بناء على دعوة (Invitation) على عنوان (IP) خاص بكل مصرف من قبل وحدة العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان.

على المصارف عند القيام بالعمليات المشار اليها في المادة الثانية ادناه، التقيد بما يلي:

١- ادخال فوراً وبوضوح وشفافية المعلومات كافة المطلوبة عن كل عملية وتثبيتها عبر البرنامج الالكتروني المسمى «Sayrafa» العائد لهذه «المنصة».

تتضمن المعلومات المطلوبة: تاريخ وقيمة العملية، تعريف العميل وفئته (شخص طبيعي، شخص معنوي،...) واسمه ورقم هاتفه وهدف العملية وصورة عن مستند مثبت لهويته أو نسخة عن مستندات التسجيل في السجل التجاري اذا كان شخصاً معنوياً، وأية معلومات أخرى قد يُطلب ادخالها لاحقاً على برنامج «Sayrafa».

٢- الاستحصال على مستند موقع من العميل يرفع بموجب السرية المصرفية عن العملية التي تتم لصالحه على «المنصة» تجاه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

المادة الثانية: يمكن للمصارف ان تقوم بعمليات الصرافة النقدية، بمفهوم القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦، لتأمين الحاجات التجارية والشخصية لعملائها، أياً تكن صفتهم، وفقاً للعرض والطلب في السوق، شرط ان لا يتم اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء أو أي نوع من العمولات تخرج عن العادات المألوفة وان لا تتجاوز، في مطلق الاحوال كحد اقصى، نسبة ١٪ من سعر الشراء وذلك عن طريق:

١- شرائها اوراقاً نقدية (Banknotes) بالليرة اللبنانية من عملائها مقابل عملات اجنبية يجري تسديدها في الخارج أو في حسابات جديدة (Fresh Accounts) في لبنان بحيث يكون للعملاء حرية استعمال هذه الأموال للاستفادة من الخدمات المصرفية كافة المقدمة من المصرف المعني بما في ذلك التحاويل الى الخارج والسحوبات النقدية وخدمات البطاقات المصرفية في لبنان والخارج.

٢- شرائها العملات الاجنبية اوراقاً نقدية أو من حسابات جديدة (Fresh Accounts) مقابل الليرة اللبنانية يجري تسديدها اوراقاً نقدية أو في حساب العميل.

المادة الثالثة: مع مراعاة القوانين المرعية الاجراء والنصوص التنظيمية والتطبيقية السارية، يمكن لمصرف لبنان، اذا ما رأى ذلك مناسباً وضمن امكانياته، التدخل على «المنصة» لتأمين ثبات سعر القطع على ان تقيد هذه العمليات في حسابات خاصة من ضمن «صندوق تثبيت القطع».

المادة الرابعة: يطلب من المصارف ادخال الارصدة النقدية اليومية لافتتاح واقفال الصندوق بالليرة اللبنانية وبالعملات الاجنبية، يومياً، على «المنصة» على ان تقوم وحدة العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان بمطابقة هذه المعلومات.

المادة الخامسة: يمكن للمصارف المشتركة في «المنصة» تحميل دليل استخدام برنامج «Sayrafa» بغية الاستيضاح أو الاستعلام عن كيفية التشغيل كما والاتصال على رقم الهاتف (٧٨-٩٨٠٨٣٩) للحصول على المزيد من المعلومات.

المادة السادسة: يطلب من لجنة الرقابة على المصارف التدقيق بصحة المعلومات المتعلقة بالتعامل على «المنصة» وبمراقبة مدى تقيّد المصارف بأحكام هذا القرار ومتابعة أي شكوى من أي متضرر بهذا الخصوص.

المادة السابعة: ان مخالفة احكام هذا القرار تعرض المصرف المخالف للعقوبات الادارية المنصوص عليها في القوانين والانظمة المرعية الاجراء.

المادة الثامنة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة التاسعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ١٠ ايار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تصميم اساسي رقم 158 للمصارف
اجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الاجنبية

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الاساسي رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨ المتعلق باجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الاجنبية.

قرار أساسي رقم 13335

ان حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادتين ٧٠ و١٧٤ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٩٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ وتعديلاته المتعلق بتوظيفات المصارف الإلزامية،
وحفاظاً على المصلحة العامة في الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها البلاد حالياً،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٤،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى[1]: على كل مصرف عامل في لبنان ان يقوم بما يلزم لتأمين تسديد تدريجي للودائع بالعملات الاجنبية المكونة في الحسابات المفتوحة قبل ٢٠١٩/١٠/٣١ وفقاً للشروط والآلية المحددة ادناه.

المادة الثانية: أولاً[2]: بغية استفادة أي شخص طبيعي صاحب حساب، مقيم او غير مقيم، (في ما يلي «صاحب الحساب») من احكام هذا القرار، يعتمد مجموع ارصدة حساباته الدائنة كافة بالعملات الاجنبية، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (كالحساب المشترك أو بالاتحاد ...)، المكونة قبل ٢٠١٩/١٠/٣١ لدى أي مصرف على حدة وذلك على ان:

أ- تحتسب هذه الارصدة كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ شرط ان يكون المبلغ ما زال متوفراً بتاريخ الاستفادة من احكام هذا القرار ولا يتعدى الرصيد المتوفر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١.

ب- لا يحتسب:
- رصيد الحسابات بالعملات الأجنبية المجمّدة كضمانة نقدية (cash collateral and cash margin) مقابل تسليفات وتسهيلات مصرفية، كما والمطلوبات المحتملة الدفع (contingent liabilities).
- ارصدة حسابات «الاموال الجديدة» وفقاً لمفهوم القرار الأساسي رقم ١٣٢١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ (تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٥٠).
- المبالغ المحولة من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية بعد تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١.

ج- تنزل منها، حصراً:
- قيمة السحوبات النقدية بالعملات الاجنبية (Banknotes) والتحاويل الى الخارج بما فيها للطلاب والتحاويل المحلية

١- عدلت هذه المادة بموجب المادة الأولى من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).
٢- عدل هذا المقطع بموجب المادة الثانية من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).

المنفذة عبر مراسل في الخارج والمبالغ المستعملة في الخارج بواسطة البطاقات المصرفية وذلك بعد تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ ومن غير «الاموال الجديدة» بمفهوم القرار الأساسي رقم ١٣٢١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ (تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٥٠).

- قيمة الجزء من حسابات «صاحب الحساب» المدينة بالعملات الاجنبية لدى المصرف المعني التي تم وسيتم تسديدها، بالليرة اللبنانية استناداً لأحكام المقطع «خامساً» من المادة الثالثة مكرر من القرار الاساسي رقم ٧٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢١ (التعميم الأساسي رقم ٨١ المعدّل بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٦٨) وذلك لغاية ٢٠٢٢/٦/٣٠ أو لغاية تاريخ تسديد كامل هذه الحسابات المدينة، ايهما اقرب.

ثانياً: لا يستفيد اي «صاحب حساب» من احكام هذا القرار اذا كان من الأشخاص المحددين في المادة الثانية من القرار الاساسي رقم ١٣٢٦٢ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ (التعميم الاساسي رقم ١٥٤) ولم يقم بإعادة النسبة المطلوبة، على أن لا يمس ذلك بالموجب الملقى على عاتق المصرف المعني بحثّ عميله على اعادة النسب المطلوبة من الاموال المحولة الى الخارج.

ثالثاً: لا يستفيد «صاحب الحساب» من احكام القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (التعميم الاساسي رقم ١٥١) عن اي حسابات له بالانفراد أو بالاشتراك أو بالاتحاد وذلك طوال فترة استفادته من احكام القرار الحاضر.

الا انه يمكن للموظفين او الاجراء الذين يتلقون رواتبهم بالدولار الاميركي الاستفادة من احكام القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ لسحب رواتبهم فقط، دون أن يحرمهم ذلك من حق الاستفادة من احكام القرار الحاضر[٣].

المادة الثالثة: أولاً: تقوم المصارف، فور صدور هذا القرار، بتحديد العملاء الذين يستوفون الشروط المحددة في هذا القرار واعلامهم بذلك.

ثانياً: في حال اراد «صاحب الحساب» الاستفادة من احكام هذا القرار، عليه أن يطلب من المصرف المعني أن يفتح «حساباً خاصاً متفرعاً» (Special Sub Account) وعلى هذا الاخير ان يلبي طلبه تحت طائلة تعرض المصرف المعني للعقوبات المنصوص عليها في هذا القرار.

ثالثاً[٤]: يحوّل الى هذا الحساب مبلغ يوازي /٥٠ ٠٠٠/ د.أ. او ما دون وذلك وفقاً للمبالغ المتوفرة في حسابات «صاحب الحساب» لدى المصرف المعني بالدولار الاميركي أو باي عملة اجنبية اخرى.

الا انه يمكن «لصاحب الحساب» ان يطلب تحويل مبلغ /١٠ ٠٠٠/د.أ. الى «الحساب الخاص المتفرع» للاستفادة من احكام هذا القرار لمدة سنة ويبقى له عند انتهاء هذه السنة، خلافاً لاحكام البند الثاني من المقطع «خامساً» من هذه المادة، حرية طلب تحويل مبالغ اضافية الى الحساب المذكور ضمن الحد الاقصى المشار اليه اعلاه بغية الاستمرار بالاستفادة من احكام هذا القرار لغاية انتهاء مدة تطبيق احكامه.

رابعاً: في حال تعددت حسابات «صاحب الحساب» لدى مصرف معين على «صاحب الحساب» ان يحدد الحساب أو الحسابات التي سيتم التحويل منها إلى «الحساب الخاص المتفرع». في حال كان الحساب حساباً مشتركاً أو متحداً، لا يتم الاستفادة منه الا بمبلغ حده الاقصى /٥٠ ٠٠٠/ د.أ. او ما يوازيه.

يختار اصحاب الحسابات المشتركة بالاتفاق في ما بينهم نسبة استفادة كل منهم من احكام هذا القرار وفي حال قرر أحد أطراف الحساب المشترك عدم الاستفادة، يمكن لأي من الأطراف الباقية في الحساب الاستفادة من الحد الأقصى المسموح به[٥].

في حال وجود حساب خاص إفرادي لصاحب حساب مشترك وقرر الاستفادة من الحساب المنفرد يمكن لشريكه ان يستفيد من الحساب المشترك[٥].

خامساً: يطبق على «الحساب الخاص المتفرع» الخصائص والشروط التالية:

- لا يقيد عليه أي عمولات أو نفقات من أي نوع كانت ويكون غير منتج للفائدة.

٣- أُضيفت هذه الفقرة بموجب المادة الثالثة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).
٤- عدل هذا المقطع بموجب المادة الرابعة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).
٥- أُضيفت هذه الفقرة بموجب المادة الخامسة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).

- لا يتم قبول أي تحويل اليه أو أي ايداع فيه بعد تاريخ فتحه وتحويل المبالغ المنصوص عليها في المقطع «ثالثاً» من هذه المادة.
- يتم السحب منه ضمن الشروط المحددة في المادة الرابعة ادناه.

سادساً: بغية الاستفادة من احكام هذا القرار، على «صاحب الحساب» ان يرفع، حصراً، السرية المصرفية عن «الحسابات الخاصة المتفرعة» وليس عن الحسابات العائدة له كافة وذلك فقط لصالح مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وذلك وفقاً للانموذج (BDL-BDR-01-PP) المرفق[٦].

سابعاً[٧]: يحظر على المصارف فرض اي التزامات أو شروط أو تعهدات أو اجراءات غير منصوص عليها في هذا القرار وذلك في العقود التي توقعها مع العملاء الذين يرغبون بالاستفادة من احكامه أو في اي تصريح أو تعهد أو مستند يوقعه هؤلاء العملاء.

ثامناً[٧]: يمنح «صاحب الحساب» او من يوكله اصولاً مهلة لغاية ٢٠٢١/٩/٣٠ لطلب فتح «الحساب الخاص المتفرع» على ان يبدأ بالاستفادة من احكام هذا القرار في مطلع الشهر الذي يلي تاريخ فتح الحساب اذا كان استفاد من احكام القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (التعميم الاساسي رقم ١٥١) خلال الشهر الذي تم فيه فتح «الحساب الخاص المتفرع». أما في حال عدم استفادته من احكام القرار المذكور بعد تاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠، فعلى المصرف منحه الحق بالاستفادة من احكام القرار الحاضر ابتداءً من تاريخ ٢٠٢١/٧/١.

المادة الرابعة: أولًا: يتم السحب من المبلغ المحول الى «الحساب الخاص المتفرع» وفقاً لما يلي:

١- مبلغ ٤٠٠ د.أ.، شهرياً، يُدفع نقداً (Banknotes) «لصاحب الحساب» و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account). على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه عملاً بالبند (١) هذا، بالدولار الاميركي، من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٨٠٠/٤ د.أ.

٢[٨]- اضافة الى ما يوازي ٤٠٠ د.أ. بالليرة اللبنانية، شهرياً، على اساس سعر ١٢/٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الاميركي الواحد، يدفع منها ٥٠٪ «لصاحب الحساب» نقداً (Banknotes) و٥٠٪ بواسطة البطاقات المصرفية. على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة بالليرة اللبنانية عملاً بالبند (٢) هذا، سنوياً، ما يوازي مبلغ ٨٠٠/٤ د.أ. على السعر المحدد اعلاه.»

٣[٩]- في حال استفادة شخصين او اكثر من الحسابات المشتركة او بالاتحاد وفقاً لاحكام هذا القرار، يتم دفع المبالغ المحددة في البندين (١) و(٢) من هذا المقطع بشكل نسبي (Prorata) اي بحسب النسبة التي تؤول لكل شخص من المبالغ المحولة الى «الحسابات الخاصة المتفرعة» من هذه الحسابات المشتركة او بالاتحاد.

ثانياً: يعود «لصاحب الحساب» سحب المبالغ المحددة أعلاه كلياً أو جزئياً في اي وقت يشاء وفي حال عدم سحب الحد المسموح به شهرياً تتراكم المبالغ غير المسحوبة الى الاشهر التالية وتبقى في حسابه وتكون حقاً ثابتاً له يمكنه سحبها وقت يشاء.

ثالثاً: يمكن «لصاحب الحساب» ان يسحب كلياً أو جزئياً القيمة المودعة في «الحساب الخاص المتفرع» بموجب شكات أو تحاويل الى حساب آخر داخل لبنان لدى المصرف نفسه أو لدى مصرف آخر وفي هذه الحالة يعتبر متنازلا عن المبالغ التي كان يحق له سحبها عن الفترة الزمنية اللاحقة لهذا التحويل او السحب.

رابعاً: على المصارف تزويد مركزية «الحسابات الخاصة المتفرعة» المشار اليها في المادة السابعة ادناه، شهرياً، بأرصدة هذه الحسابات المفتوحة لديها وبالمبالغ المسحوبة خلال الشهر. ويعود لهذه المركزية مسؤولية التأكد في حال وجود اساءة استعمال من قبل «صاحب الحساب» سيما في حال تجاوزه لسقف السحوبات المنصوص عليه اعلاه وفي هذه الحالة تقوم هذه

٦- *أُضيفت عبارة «وذلك وفقاً للانموذج (BDL-BDR-01-PP) المرفق» بموجب المادة السادسة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).*

٧- *أُضيف هذا المقطع بموجب المادة السابعة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).*

٨- *عدل هذا البند بموجب المادة الثامنة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).*

٩- *أُضيف هذا البند بموجب المادة التاسعة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).*

المركزية بابلاغ الحاكم بذلك لاجراء المقتضى وتعليق استفادة «صاحب الحساب» من احكام هذا القرار ومن احكام القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (التعميم الاساسي رقم ١٥١).

خامساً: لا يجوز للمصارف الامتناع عن دفع المبالغ المستحقة شهرياً لكل «صاحب حساب» وفقاً لأحكام هذه المادة الا في حال طلب مصرف لبنان ذلك وفقاً لما ورد في المقطع «رابعاً» من هذه المادة.

المادة الخامسة: يتم تأمين السيولة لتلبية متطلبات هذا القرار مناصفة من سيولة المصرف المعني لدى المراسلين في الخارج ومن التوظيفات الالزامية بالعملات الاجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحررها هذا الأخير، لهذه الغاية.

يقوم مصرف لبنان، شهرياً، بتحويل المبالغ المتوجبة لكل مصرف ملتزم بأحكام هذا القرار وذلك من السيولة المتوفرة لمصرف لبنان في الخارج، تحت طائلة تحميل المصرف المعني المسؤولية إذا تم استعمال هذه المبالغ لغايات غير تلك المحددة في هذا القرار.

المادة السادسة: اولاً: يحق للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة بموجب هذا القرار، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ ٣٪ المشار اليها في القرار الاساسي رقم ١٣٢٦٢ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ (التعميم الاساسي رقم ١٥٤) على ان يتم اعادة تكوين هذه النسبة في مهلة اقصاها ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ثانياً: يحظر على المصارف ان تستعمل لتسديد المبالغ المتوجبة عملاً بأحكام هذا القرار:

- الحسابات الجديدة (Fresh Accounts) المفتوحة وفقاً لمفهوم القرار الاساسي رقم ١٣٢١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ (التعميم الأساسي رقم ١٥٠ المعدل بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٥٤).
- الاموال التي تم اعادتها عملًا بأحكام المادة الثانية من القرار الاساسي رقم ١٣٢٦٢ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧ (التعميم الاساسي رقم ١٥٤).

المادة السابعة: تنشأ لدى مديرية المصارف في مصرف لبنان مركزية «الحسابات الخاصة المتفرعة» يكون دورها محصوراً بما يلي:

- متابعة تطبيق احكام هذا القرار.
- تزويد حاكم مصرف لبنان بتقارير شهرية تتضمن أرصدة «الحسابات الخاصة المتفرعة» لدى كل مصرف والمبالغ المسحوبة منها خلال الشهر، كما واية تجاوزات في تطبيق هذا القرار.

المادة الثامنة: إن عدم تقيد أي مصرف بأحكام هذا القرار يلزمه بإعادة السيولة الخارجية بالعملة الأجنبية التي استفاد منها من مصرف لبنان الى حساب هذا الاخير لدى المراسلين في الخارج، كما ويعرّضه للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف.

المادة التاسعة: على مفوضي المراقبة على أعمال المصارف المعنية التأكد من صحة تنفيذ أحكام هذا القرار وابلاغ حاكم مصرف لبنان ورئيس لجنة الرقابة على المصارف بكل مخالفة لأحكامه.

المادة العاشرة[١٠]: تتلقى الوحدة المعنية بتطبيق «سياسة أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء» المنشأة بموجب القرار الأساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ (التعميم الأساسي رقم ١٣٤) أي مراجعة أو شكوى مقدمة من أي «صاحب حساب» تتعلق بتنفيذ هذا لقرار وتقوم بدراستها ومعالجتها والبت بها وإبلاغ «صاحب الحساب» بالقرار المتخذ. تقوم الوحدة المشار اليها في هذه المادة بالتصريح الى لجنة الرقابة على المصارف دورياً عن الشكاوى المقدمة بهذا الخصوص.

المادة الحادية عشرة: يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٢٠٢١/٦/٣٠ وتطبق شروطه لمدة سنة قابلة للتعديل أو للتجديد ويبقى سارياً لغاية تحرير جميع الاموال المحولة الى «الحساب الخاص المتفرع».

المادة الثانية عشرة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في 8 حزيران 2021
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

١٠- عُدلت هذه المادة بموجب المادة العاشرة من القرار الوسيط رقم ١٣٣٥٢ تاريخ ٢٠٢١/٨/٥ (تعميم وسيط رقم ٥٩٢).

BANQUE DU LIBAN
Special sub-account Registry
(Basic circular No. 158)

BDL-BDR-01-PP [1]

Bank Secrecy revelation proxy form for the special deposit sub-account
تفويض رفع السرية عن الحساب الخاص المتفرع

مصرف لبنان
مركزية الحسابات الخاصة المتفرعة
(التعميم الأساسي رقم 158)

Bank Name _____ **أسم المصرف**

Branch Name _____ **فرع المصرف**

Date ____/____/_____ **No. de réf.** _____ **رقم الإحالة** ____________ **التاريخ**

Internal Reference Number_____ **رقم المرجع الداخلي**

Client Unique Number at BDR_____ **رقم العميل الموحد في مركزية الحسابات الخاصة المتفرعة**

Client details — معلومات العميل

Surname_____ ☐ **M/ذكر** ☐ **F/أنثى** _____ **الشهرة**

Name _____ **الاسم**

Father's name _____ **اسم الوالد**

Mother's name _____ **اسم الوالدة**

Date of Birth _____ **تاريخ الولادة**

Nationality _____ **الجنسية**

Register - No. _____ **Place** _____ **المكان** _____ **السجل - الرقم**

I, the undersigned, **أنا الموقع أدناه،**

In accordance with BDL basic circular No. 158 dated 8/6/2021, I hereby waive the banking secrecy on my "Special sub-account" held at the aforesaid bank solely in favor of the Banque du Liban and the Banking Control Commission.

عملاً بأحكام التعميم الأساسي رقم 158 تاريخ 2021/6/8 الصادر عن مصرف لبنان، أقر بالموافقة وعلى كامل مسؤوليتي للمصرف المذكور أعلاه على رفع السريّة المصرفية، عن "الحساب الخاص المتفرع" العائد لي لصالح مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف حصراً.

(Client Signature) (توقيع العميل)

(يعتبر مديرالمصرف مسؤولا عن صحة توقيع العميل)
(The director of the bank is held personally responsible for the authenticity of the client's signature)

Bank stamp and signature ختم و توقيع المصرف

[1] – اضيف هذا الانموذج بموجب القرار الوسيط رقم 13352 تاريخ 2021/8/5 (تعميم وسيط رقم 592).

ثانياً : التعاميم الوسيطة

تعميم وسيط رقم 581
تمديد العمل بالتعميم الأساسي رقم 151 لغاية 2021/9/30

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣١٨ تاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٥١.

قرار وسيط رقم 13318
تعديل القرار الاساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21 (اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية)

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، لاسيما المادتين ٧٠ و١٧٤ منه،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ المتعلق باجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يمدد العمل لغاية ٢٠٢١/٩/٣٠ بأحكام القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٤ آذار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 582
الإبقاء على سعر الصرف المحدد بـ 3900 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٢٥ تاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ المتعلق بتعديل:

- القرار الاساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ (التسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٢٣.
- القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ (اجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٥١.
- القرار الاساسي رقم ١٣٢٥٤ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٦ (مساعدة المتضررين من الانفجار في مرفأ بيروت) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٥٢.

قرار وسيط رقم 13325
تعديل القرار الاساسي 6116 تاريخ 1996/3/7 والقرار الاساسي رقم 13221 تاريخ 2020/4/21 والقرار الاساسي رقم 13254 تاريخ 2020/8/6

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، لاسيما المادتين ٧٠ و١٧٤ منه،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ وتعديلاته المتعلق بالتسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١ وتعديلاته المتعلق باجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الاجنبية،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣٢٥٤ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٦ وتعديلاته المتعلق بمساعدة المتضررين من الانفجار في مرفأ بيروت.

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٨،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: ١- تلغى اي اشارة الى «المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة» في كل من:

- المادة «الرابعة عشرة مكرر ٣» من القرار الاساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧.
- المادة الاولى من القرار الاساسي رقم ١٣٢٢١ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٢١.
- المادة الثالثة من القرار الاساسي رقم ١٣٢٥٤ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٦.

٢- خلافاً لأي نص آخر، يبقى معتمداً سعر الصرف المحدد بـ /٣٩٠٠/ ليرة لبنانية للدولار الاميركي الواحد لتطبيق

احكام المواد المذكورة في البند (١) اعلاه.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ١٠ أيار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 583
تحميل دليل استخدام برنامج "صيرفة" التابع للمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٢٦ تاريخ ٢٠٢١/٥/١٠ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ المتعلق بالمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة المرفق بالتعميم الاساسي لمؤسسات الصرافة رقم ٥.

قرار وسيط رقم 13326
تعديل القرار الاساسي رقم 13236 تاريخ 2020/6/10

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادة ٧٠ منه،

وبناءً على القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ المتعلق بتنظيم مهنة الصرافة في لبنان سيما المواد ١٣ و١٦ و١٨ و١٩ و٢٠ منه،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ المتعلق بالمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٨،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يلغى نص المادة الثانية من القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ ويستبدل بالنص التالي:

«تقوم شركات الصرافة المسجلة لدى مصرف لبنان بشراء وبيع العملات الاجنبية وفقاً للعرض والطلب في السوق، شرط ان لا يتم اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء أو أي نوع من العمولات تخرج عن العادات المألوفة وان لا تتجاوز، في مطلق الاحوال كحد اقصى، نسبة ١٪ من سعر الشراء.»

المادة الثانية: يضاف الى القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ «المادة الثانية مكرر» التالي نصها:

«المادة الثانية مكرر: يمكن لمؤسسات الصرافة المشتركة في المنصة، تحميل دليل استخدام برنامج «Sayrafa» بغية الاستيضاح أو الاستعلام عن كيفية التشغيل كما والاتصال على رقم الهاتف (٧٨-٩٨٠٨٣٩) للحصول على المزيد من المعلومات.»

المادة الثالثة: يعمل بذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ١٠ ايار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 584
تمديد المهلة المتعلّقة بعدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً بانتشار فيروس كورونا لغاية 2021/6/30.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٣٠ تاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ١٢٧١٣ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ (تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (IFRS 9)) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٤٣.

قرار وسيط رقم 13330
تعديل القرار الأساسي رقم 12713 تاريخ 2017/11/7

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المواد ٧٠ و١٧٤ و١٧٥ منه،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٢٧١٣ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ وتعديلاته المتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (IFRS 9)،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٥/١٢،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: تمدد المهلة المحددة في المقطع «أولاً» من المادة السابعة مكرر من القرار الاساسي رقم ١٢٧١٣ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ والمتعلقة بعدم تخفيض تصنيف ديون العملاء المتأثرين سلباً نتيجة انتشار فيروس كورونا وذلك لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠.

المادة الثانية: يلغى نص المقطع «رابعاً» من المادة السابعة مكرر من القرار الاساسي رقم ١٢٧١٣ تاريخ ٢٠١٧/١١/٧ ويستبدل بالنص التالي:

« رابعاً: على المصارف والمؤسسات المالية متابعة تقييم الاوضاع المالية المستقبلية للعملاء على ان يتم الانتهاء من التقييم في مهلة اقصاها ٢٠٢١/٦/٣٠.

يتم احتساب مؤونة الخسارة الائتمانية المتوقعة استناداً الى التصنيفات المحددة على اساس هذا التقييم فقط بعد التاريخ المذكور وذلك مع مراعاة احكام المقطع «ثانياً من هذه المادة ويتم تسجيلها كاملة في بيان الربح أو الخسارة العائد للعام ٢٠٢١.»

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٨ ايار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 585
تسهيلات من مصرف لبنان للمصارف والمؤسسات المالية.

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٣١ تاريخ ٢٠٢١/٥/٢٨ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ (التسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٢٣.

قرار وسيط رقم 13331
تعديل القرار الأساسي رقم 6116 تاريخ 1996/3/7

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، لا سيما المادة ٧٠ منه،

وبناءً على القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ وتعديلاته المتعلق بالتسهيلات الممكن أن يمنحها مصرف لبنان للمصارف وللمؤسسات المالية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٦،

يقرّر ما يأتي:

المادة الاولى: يلغى نص البند (١) من «المادة الرابعة عشرة مكرر٢» من القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ويستبدل بالنص التالي:

«١- يمكن للمصارف العاملة في لبنان الطلب من مصرف لبنان تأمين نسبة ٩٠٪ من قيمة المواد الاولية أو المعدات الصناعية التي تدخل في صلب الصناعة المعنية المستوردة بالعملات الاجنبية تلبية لحاجات المؤسسات الصناعية المرخصة وفقاً للاصول بحد اجمالي مقداره الرصيد المتبقي من المبلغ المحدد سابقاً بـ ١٠٠ مليون دولار اميركي أو ما يوازيه بالعملات الاجنبية الاخرى شرط ان لا يستفيد العميل من احكام هذه المادة في اي عملية استيراد الا لغاية مبلغ حده الاقصى ثلاثماية الف دولار اميركي او ما يعادله بالعملات الاجنبية وعلى ان لا يتجاوز مجموع ما يستفيد منه العميل مبلغ ثلاثة ملايين دولار اميركي او ما يعادله بالعملات الاجنبية.»

المادة الثانية: يلغى نص البند (٤) من «المادة الرابعة عشرة مكرر٢» من القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧ ويستبدل بالنص التالي:

«٤- على المؤسسات الصناعية، المستفيدة من احكام هذه المادة والتي تقوم بالتصدير، إعادة كامل العملات الاجنبية الناتجة عن عمليات التصدير الى حساب جديد (fresh account) لدى المصرف المعني في لبنان.

يكون للعميل حرية استعمال هذه الأموال للاستفادة من الخدمات المصرفية كافة المقدمة من المصرف بما في ذلك التحاويل الى الخارج والسحوبات النقدية وخدمات البطاقات المصرفية في لبنان والخارج.»

المادة الثالثة: يمدد العمل، لمدة ٦ اشهر، بأحكام «المادة الرابعة عشرة مكرر٢» من القرار الأساسي رقم ٦١١٦ تاريخ ١٩٩٦/٣/٧.

المادة الرابعة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره

المادة الخامسة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٨ ايار ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 586
تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي بالعملات الأجنبية من 15% إلى 14%

نودعكم ربطا نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٣٦ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٩٢٦

تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ (توظيفات المصارف الإلزامية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٨٦.

قرار وسيط رقم 13336
تعديل القرار الأساسي رقم 7926 تاريخ 2001/9/20

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف لا سيما المواد ٧٠ و٧٦ (الفقرة و) و١٧٤ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٩٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ وتعديلاته المتعلق بتوظيفات المصارف الإلزامية،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٤،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: تخفض النسبة المحددة في المادة الاولى من القرار الأساسي رقم ٧٩٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٠ بحيث تصبح ١٤ ٪ بدلاً من ١٥٪.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

بيروت، في ٨ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 587
توضيحات حول المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٣٧ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ المتعلق بالمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة المرفق بالتعميم الاساسي لمؤسسات الصرافة رقم ٥.

قرار وسيط رقم 13337
تعديل القرار الاساسي رقم 13236 تاريخ 2020/6/10

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادة ٧٠ منه،
وبناءً على القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ المتعلق بتنظيم منة الصرافة في لبنان سيما المواد ١٣ و١٦ و١٨ و١٩ و٢٠ منه،
وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ وتعديلاته المتعلق بالمنصة الالكترونية لعمليات الصرافة،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يضاف الى المادة الاولى من القرار الاساسي رقم ١٣٢٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ البند (٦) التالي نصه:
« ٦- ادخال الارصدة النقدية اليومية لافتتاح واقفال الصندوق بالليرة اللبنانية وبالعملات الاجنبية، يومياً، على «المنصة» على ان تقوم وحدة العملات الاجنبية لدى مصرف لبنان بمطابقة هذه المعلومات.»

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢١ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 588
توضيحات حول العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية

نودعكم ربطا نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٣٨ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ (العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٦٩.

قرار وسيط رقم 13338
تعديل القرار الاساسي رقم 7548 تاريخ 2000/3/30 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية

ان حاكم مصرف لبنان،
بناء على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين ٧٠ و١٧٤ منه،
وبناء على القانون رقم ١٣٣ تاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٦ المتعلق بمهام مصرف لبنان،
وبناءً على القانون رقم ٨١ تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٠ المتعلق بالمعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي سيما المادة ٦٤ منه،
وبناءً على القرار الاساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ وتعديلاته المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٤،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى نص الفقرة (أ) من البند (٤) من المقطع «ثانياً» من «المادة ٣» من القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ ويستبدل بالنص التالي:

«أ- مبلغ /١ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية يومياً ومبلغ/١٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية شهرياً للعمليات التي تجري بالليرة اللبنانية.»

المادة الثانية: يلغى نص الفقرة (أ) من البند (٥) من المقطع «ثانياً» من «المادة ٣» من القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ ويستبدل بالنص التالي:
«أ- مبلغ /٢ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية يومياً ومبلغ/٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية شهرياً للعمليات التي تجري بالليرة اللبنانية.»

المادة الثالثة: يلغى نص المقطع «ثالثاً» من «المادة ٣» من القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ ويستبدل بالنص التالي:
«ثالثاً: يمكن لمقدمي خدمات العمليات المصرفية أو المالية بواسطة الاجهزة الالكترونية الجوالة أو الثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج الكترونية وفقاً لما جاء في المقطع «ثانيا» اعلاه تضمين هذا التطبيق أو البرنامج خدمة «المحفظة الالكترونية» (Electronic Wallet) وذلك ضمن الشروط التالية:

١- الالتزام بالشروط كافة المنصوص عليها في المقطع ثانياً من هذه المادة.
٢- المحافظة على الدوام على رأسمال لا يقل عن /٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.
٣- ايداع اجمالي قيمة «المحافظ الالكترونية» المفتوحة على التطبيق او البرنامج الالكتروني في حساب مصرفي خاص ومستقل يُفتح لهذه الغاية باسم مقدم الخدمة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمانة وجود المبالغ المودعة في الحساب المذكور.
٤- تحقق مقدم خدمة «المحفظة الالكترونية» من هوية كل شخص يستفيد من هذه الخدمة ومن مصدر الاموال التي ستغذي «المحفظة الالكترونية».
٥- وضع سقف للأموال المتوفرة في كل «محفظة الكترونية»، على ان لا يتعدى مجموعها في اي وقت مبلغ /١٠ ٠٠٠ ٠٠٠/ ليرة لبنانية او مبلغ /١٠٠٠/ دولار اميركي.
٦- تمكين المستخدم من تعبئة «المحفظة الالكترونية» نقداً و/أو من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية و/أو من خلال «محفظة الكترونية» اخرى.
٧- منح المستخدم امكانية تحويل اموال «المحفظة الالكترونية» الى حسابه المصرفي و/أو سحبها نقداً.
٨- منح مستخدم «المحفظة الالكترونية» امكانية رفض اية عملية تلقي الاموال وحجب اي مستخدم آخر بشكل كامل.
٩- عدم اجراء اية عملية قطع على «المحفظة الالكترونية» بحيث تتم العمليات كافة بالعملة التي تم تغذية «المحفظة الالكترونية» بها.
١٠- عدم تجاوز العمولة المستوفاة من مقدم خدمة «المحفظة الالكترونية» ٠.٥ ٪ (نصف بالمئة) من قيمة كل عملية تجري على المحفظة.
١١- ارسال اعلام (Notification) الى المستخدم فور قيامه بأية عملية على «المحفظة الالكترونية».
١٢- تزويد مديرية انظمة الدفع لدى مصرف لبنان شهرياً بعدد هذه العمليات وقيمتها وفقاً للأنموذج رقم IP-1 المرفق بهذا القرار وبأي مستند اضافي قد تتطلبه متابعة هذا النوع من العمليات. »

المادة الرابعة: يضاف الى نص «المادة ٣» من القرار الأساسي رقم ٧٥٤٨ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ المقطع « رابعاً» التالي نصه:
«رابعاً: يحظر اصدار النقود الالكترونية (Electronic Money) من أي كان والتعامل بها بأي شكل من الاشكال الا وفقاً لأحكام القرارات الصادرة والتي ستصدر عن مصرف لبنان.»

المادة الخامسة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة السادسة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢١ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

أنموذج رقم 1 - IP

Institution Name : _____

Number of E-Wallets: _____

Currency : LBP		
Month / Year	***Number of transactions on E-Wallets***	***Value of transactions on E-Wallets***
Total		

Currency : USD (or other foreign currency)		
Month / Year	***Number of transactions on E-Wallets***	***Value of transactions on E-Wallets***
Total		

Date :_____
Signature :_____
To be sent to the follwing addresses:
- mbounassar@bdl.gov.lb
- MElhassanieh@bdl.gov.lb

تعميم وسيط 589
تعديل النموذج المزوّد من المصارف إلى مصرف لبنان

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٤١ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ (بيانات إحصائية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٨٥.

قرار وسيط رقم 13341
تعديل القرار الأساسي رقم 7858 تاريخ 2001/6/30

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ١٤٦ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ وتعديلاته المتعلق ببيانات إحصائية،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣،

يقرّر ما يأتي :

المادة الأولى: يلغى نص الانموذج (FND 2) المرفق بالقرار الأساسي رقم ٧٨٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ ويستبدل بالنص الجديد المرفق بهذا القرار.

المادة الثانية: يتم، استثنائياً، تزويد مصرف لبنان بالأنموذج (FUD 2)، المعدل بموجب هذا القرار، العائد للبيانات الموقوفة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٣٠ و٢٠٢١/٥/٣١ و٢٠٢١/٦/٣٠ بمهلة اقصاها ٢٠٢١/٧/٣٠.

المادة الثالثة: يُعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٨ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

مصرف لبنان
مديرية المصارف

مصادر واستعمالات الاموال
نموذج - FND 2 الوضعية الشهرية
كما في ___/___/_____

رقم المصرف------
اسم المصرف------

ل.ل / د.أ / يورو / عملات اجنبية اخرى

رقم البند	1- مصادر الاموال (الحسابات التي يتوجب عليها فوائد)		العملة	بما يوازي آلاف الليرات	
				متوسط الارصدة *	اعباء الفوائد المسجلة في حساب الارباح والخسائر خلال الشهر
600100	**مصرف لبنان**	20180 - 20100			
600200	**الهيئات الاقليمية والدولية ومصارف الانماء المتعددة الاطراف**	24501 - 24500			
600300	الودائع وما شابهها من المصارف	+ 20240 + 20350 + 20220 + 20310 + 20210 20260 + 20330 + 20230 + 20340 + 20320 20370 + 20250+			
600400	الودائع وما شابهها من المؤسسات المالية المسجلة	20580 – 20500			
600500	الودائع وما شابهها من مؤسسات المالية الاخرى	23980 –23900			
600600	الودائع وما شابهها من المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الام والشقيقة	23180 – 23100			
600700	**ودائع الزبائن**	+ 20840 + 20830 + 20890 + 20820 + 20810 24301 – 24300 + 20850			
600800	حسابات الشركاء المعطاة كضمانة لقاء تسليفات	21311			
600900	حسابات الشركاء الدائنة الاخرى	[21311] – 21310			
601000	سندات الدين المرؤوسة وما يماثلها	21858- 21850 + 23600 + 21830 – 21800			
601100	شهادات الايداع من الجهات المقربة	24706 + 24705 + 24606 + 24605			
601200	سندات الدين وقيم مالية اخرى ذات ايرادات ثابتة من القطاع المالي المرتبط	21757+21745 + 21754+ 21744			
601500	فروع في الخارج	23080 – 23000			
601800	حسابات الزبائن المجمدة	+ 20875 + 20874 + 20873 + 20872 + 20871 20877 + 20876			
601900	شهادات الايداع والشهادات المصرفية من القطاع الغير مرتبط	+ 24725 + 24730 + 24626 + 24625 + 24630 24726			
602000	ودائع القطاع العام	20980 – 20900			
602100	سندات الدين وقيم مالية اخرى من القطاع الغير مرتبط	+ 21758 + 21753 + 21747+ 21746 +21743 21759			
602200	مقدمات نقدية مخصصة لراس المال	22030			

مصرف لبنان
مديرية المصارف

مصادر واستعمالات الاموال
نموذج - FND 2 الوضعية الشهرية
كما في __/__/_____

رقم المصرف------
اسم المصرف------

ل.ل / د.أ / يورو / عملات اجنبية اخرى

رقم البند	**2- استعمالات الاموال (الحسابات المنتجة لفوائد)**		**العملة**	**بما يوازي آلاف الليرات**	
				متوسط الارصدة*	**الايرادات من الفوائد المسجلة في حساب الارباح والخسائر خلال الشهر**
610000	**مصرف لبنان ومؤسسات الاصدار الاخرى**				
610100	● تحت الطلب	10206			
610200	● حسابات مدينة اخرى	10209 + 10211			
610300	● قيم مصرفية مشتراة	10262 – 10260 – 10266 + 10234 + 10240			
620000	**سندات الخزينة اللبنانية وسندات حكومية اخرى**	14075 - 14074 – 14070 + 14021 + 14060			
630050	**القطاع المالي الغير مرتبط**				
630000	**المصارف**				
630100	● تحت الطلب	10510 + 10410			
630200	● لأجل	10520 + 10420			
630300	● قيم وقروض	+ 10560 + 10540 + 10470 + 10440 - [12890] - [12880] - [12802 - 12800] [12871]			
630400	● حسابات معطاة كضمانة	10550 + 10450			
630500	● حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة	10555 + 10460			
650000	**المؤسسات المالية و القطاع المالي الآخر**				
650100	● تحت الطلب	14410 + 10710			
650200	● لأجل	14420 + 10720			
650300	● قيم وقروض	+ 14460 + 14430 + 10765 + 10740 - [12890] - [12880] - [12802 - 12800] [12871]			
650400	● حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة	14450 + 10750			
650500	● حسابات معطاة كضمانة	14440 + 10760			
670000	**القطاع المالي المرتبط**				
670100	● تحت الطلب	12903 + 13010			
670200	● لأجل	12904 + 13020			
670300	● قيم وقروض	– 12802 + 12909 + 12906 + 13070 + 13040 [12890] - [12880] - [12871]			
670400	● حسابات معطاة كضمانة	12905 + 13050			
670500	● حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة	12907 + 13060			
675000	محفظة القروض والتسليفات				
680050	**تسليفات للجهات الغير مرتبطة**				
680000	**قطاع عام**				
680100	● صكوك مديونيات	11612			
680200	● الادارات والمؤسسات العامة	11240 + 11230 + 11620 +11614 + 11610			
690000	**التسليفات للزبائن**				
690100	● لقاء ضمانات نقدية قصيرة الاجل	18307			

690200	● القروض التي ترتبط فوائدها بمعدلات الفائدة على سندات الخزينة	(2)***			
690300	● سندات تجارية ولامر المصرف	11210 + 18320 + 18340 - [18307] - (2)***			
690400	● صكوك مديونيات	11250			
690500	● قصيرة الاجل	18310 + 18370 + 18360 +18315+ 18355 + (2)*** - [18307] - 18365			
690600	● حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة	18350			
690700	● متوسطة وطويلة الاجل	18470 + 18430 + 18450 + 18425 + 18455 + 18465			
690800	● المدعومة الفوائد	18475			
690850	● مدينون بموجب قبولات	11815			
691050	**تسليفات للجهات المرتبطة**				
691500	● التسليفات الخاضعة لاحكام المادة 152 من ق.ن.ت.	11515 + 11525 + 11526 + 11530 + 11540			
720000	**تسليفات مرتبطة بمشاركات**	16305 + 16320			
730000	**سندات دين وما شابه**				
730100	● قطاع مالي غير مرتبط	47351 + 47352 - [16891] - [15635] - [15644] - [16825]			
730200	● قطاع غير مالي غير مرتبط	47371 + 47372 - [16891] -[15635] - [15644] - [16825]			
730300	● قطاع مالي وغير مالي مرتبط	47361 + 47362 + 47381 + 47382 - [16891] - [15635] - [16825] - [15644]			
740000	قروض مرؤوسة				
740100	● قطاع مالي غير مرتبط	47353 - [16858] - [15654] - [16857]			
740200	● قطاع غير مالي غير مرتبط	47373 - [16858] - [15654] - [16857]			
740300	● قطاع مالي وغير مالي مرتبط	47363 + 47383 - [16858] - [16857] - [15654]			

* يحتسب الرصيد في نهاية الشهر على اساس متوسط الارصدة اليومية لكل بند من بنود هذا الجدول

** يحتسب من المبالغ المتعلقة بارقام الفرز الالي بين قوسين [ ] ما يعود للحسابات التي تقابلها في هذا الجدول

*** يمثل (2) المبالغ المتعلقة بارقام الفرز الالي التالية:
31480 – 31481

ملاحظة:

1- ان التصريح بهذه المعلومات مطلوب فقط من المصارف التجارية ومصارف الاعمال
2- يصرح عن الحسابات بالليرة اللبنانية بآلاف الليرات وعن كل من الحسابات بالدولار الاميركي واليورو ومجموع باقي العملات الاخرى بما يوازي آلاف الليرات اللبنانية.

يرجى تدقيق التصاريح قبل ارسالها الى مصرف لبنان

الاسم: **التاريخ:**

الهاتف: **التوقيع:**

تعميم وسيط رقم 590
تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي بالعملات الأجنبية الخاص بالمصارف الإسلامية من 15% إلى 14%.

نودعكم ربطا نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٤٢ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ المتعلق بتعديل القرار الأساسي رقم ٩٧٦٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٩ (الاحتياطي الإلزامي النقدي والاحتياطي الادنى الخاص للمصارف الإسلامية وبتوظيفاتها الإلزامية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١١٣.

قرار وسيط رقم 13342
تعديل القرار الأساسي رقم 9763 تاريخ 2007/11/9

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المادتين ٧٠ و١٧٤ منه ،

وبناءً على القرار الأساسي رقم ٩٧٦٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٩ وتعديلاته المتعلق بالاحتياطي الإلزامي النقدي والاحتياطي الادنى الخاص للمصارف الإسلامية وبتوظيفاتها الإلزامية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى: تخفض النسبة المحددة في المادة الخامسة من القرار الأساسي رقم ٩٧٦٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٩ بحيث تصبح ١٤ ٪ بدلاً من ١٥٪.

المادة الثانية: يعمل بهذا فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٨ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

تعميم وسيط رقم 591
تمديد العمل ببعض المواد المتعلّقة بكلّ من التعاميم الأساسية رقم 14 و36 و61 و67 و147 لغاية 12/31/ 2021

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٣٣٤٣ تاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ المتعلق بتعديل:

- القرار الاساسي رقم ٥٢٥٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ (فتح حسابات ودائع بالعملة الاجنبية في مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٤.
- القرار الاساسي ٦٨٥٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/١٩ (سندات الدين الممكن اصدارها من المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٣٦.
- القرار الأساسي رقم ٧٢٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٢/١١ (نظام اصدار شهادات الايداع والشهادات المصرفية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٦١.
- القرار الأساسي رقم ٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢ (إصدار شهادات إيداع مصرفية من قبل مصرف لبنان) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ٦٧.
- القرار الاساسي رقم ١٣١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣ (فتح الحسابات المصرفية) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٤٧.

قرار وسيط رقم 13343
تعديل القرار الاساسي رقم 5258 والقرار الاساسي 6856 والقرار الأساسي رقم 7224 والقرار الأساسي رقم 7534 والقرار الاساسي رقم 13100

إن حاكم مصرف لبنان،

بناءً على قانون النقد والتسليف، سيما المادتين ٧٠ و ١٧٤ منه،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ٥٢٥٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ وتعديلاته المتعلق بفتح حسابات ودائع بالعملة الاجنبية في مصرف لبنان،

وبناءً على القرار الاساسي ٦٨٥٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/١٩ وتعديلاته المتعلق بسندات الدين الممكن اصدارها من المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية،

وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٢٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٢/١١ وتعديلاته المتعلق بنظام اصدار شهادات الايداع والشهادات المصرفية،

وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢ وتعديلاته المتعلق بإصدار شهادات إيداع مصرفية من قبل مصرف لبنان،

وبناءً على القرار الاساسي رقم ١٣١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣ وتعديلاته المتعلق بفتح الحسابات المصرفية،

وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٣،

يقرر ما يأتي:

المادة الاولى: يمدد العمل لغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ بأحكام كل من:

- «المادة الرابعة مكرر» من القرار الاساسي رقم ٥٢٥٨ تاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ المضافة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٥٧ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤.
- «المادة السادسة مكرر» من القرار الاساسي ٦٨٥٦ تاريخ ١٩٩٧/١٢/١٩ المضافة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٨٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠.
- «المادة عشرون» من النظام المرفق بالقرار الأساسي رقم ٧٢٢٤ تاريخ ١٩٩٩/٢/١١ المضافة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٨٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠.
- «المادة السادسة مكرر» دمن القرار الأساسي رقم ٧٥٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٢ المضافة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٥٧ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤.
- «المادة الرابعة» من القرار الاساسي رقم ١٣١٠٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/٣ المضافة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٥٧ تاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ والمعدلة بموجب القرار الوسيط رقم ١٣١٩٥ تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٣.

المادة الثانية: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الثالثة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٢٨ حزيران ٢٠٢١
حاكم مصرف لبنان
رياض توفيق سلامه

معجزة ميدلين Medellin المدينة الكولومبية...
بعض الأمل لبيروت!

يُناقش العمدة السابق لمدينة ميدلين في كولومبيا فيديريكو غوتيريث في ما يلي مسألة إعطاء الأولوية للأمن والإستدامة، وكيف مهّدا الطريق للوصول إلى مدينة تحتذي بها دول العالم في القرن الحادي والعشرين.

في العام ١٩٩١، كانت ميدلين- ثاني أكبر المناطق الحضرية في كولومبيا-، من أكثر المدن عنفاً في العالم، لتُصبح اليوم «مدينة الربيع الدائم»، المعروفة دولياً بأنّها واحدة من أكثر مدن العالم ابتكاراً وشموليةً واستدامةً.

ويرى غوتيريث، الذي شغل منصب عمدة المدينة من كانون الثاني ٢٠١٦ لغاية كانون الثاني ٢٠٢٠، أنّ العزيمة والإصرار والوحدة التي يُبديها سكان ميدلين تعود إلى التزامهم بالتغلّب على العنف والصراعات، لتعرف المدينة تحوّلاً هائلاً في العقود الثلاثة الماضية.

بخصوص نقطة التحوّل التي شهدتها المدينة الكولومبية، يستذكر العمدة السابق بأنّه في حقبة الثمانينات والتسعينات، وصل المجتمع إلى الحضيض في ظلّ مأساة الإرهاب المرتبط بالإتجار بالمخدّرات. ويُضيف أنّه في العام ١٩٩١، شهدنا جرائم قتل بلغ معدّلها ٣٨١ حالة لكلّ ١٠٠ ألف نسمة. واليوم، يبلغ هذا المعدّل ٢٠ تقريباً لكلّ ١٠٠ ألف نسمة، أيّ أنّ الجرائم انخفضت بنسبة ٩٥٪. وبالرغم من أنّ الرقم الوحيد المقبول هو صفر، فقد تحقّق تقدّم كبير في كبح العنف وضمان احترام الحياة. ويُضيف، منذ أن قرّر رجال الأعمال البقاء في ميدلين في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وعدم الرضوخ للعنف، بدأنا نطوّر استراتيجية حيوية جذورها هي العمل بروح الفريق.

ولم تكن هناك طرق مختصرة، إنّما حلول عمليّة. و تمثّل أحد هذه الحلول بعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدوائر الأكاديمية، والمجتمع المدني. وكان عمل المجتمع كفريق واحد من العوامل الحاسمة للتحوّل الإجتماعي في المدينة. فقد انقلبت قيم المدينة رأساً على عقب بفعل المافيا، لكن وعلى الرغم من أنّ الطريق أمامنا لا يزال طويلاً فقد بدأنا باستعادة هذه القيم كالحياة والإحترام والحرّية.

وفي غضون أقلّ من ثلاثة عقود، أصبحت ميدلين مدينة تحتذي بها مدن العالم. إنّها مدينة الإبتكارات الإجتماعية، وهي اليوم أحد المراكز المنتسبة لشبكة الثورة الصناعية الرابعة في أميركا اللاتينية بالشراكة مع المنتدى الإقتصادي العالمي. لقد شهدت المدينة أسوأ ما يمكن أن يمرّ به أيّ مجتمع، فازدادت قوّة وأصبحت أكثر صلابة. وميدلين مدينة تعترف بماضيها وتفخر بحاضرها، والأهم من ذلك كلّه، تتطلّع إلى مستقبلها بكلّ تفاؤل.

وبالنسبة للأولويات التي حدّدها كعمدة للمدينة، فقد كانت التعليم والأمن والإستدامة.

- فقد رُصدت أعلى ميزانية للتعليم في تاريخ ميدلين، بحيث تمّت إعادة أكثر من ٨ آلاف طفل كانوا خارج النظام التعليمي لأسباب مختلفة إلى فصول الدراسة، وتمّ منح أكثر من ٤٣ ألف منحة دراسية للتعليم العالي.
- من الناحية الأمنية، تم توجيه ضربات قوية لهياكل ظلت تعمل على مدى عقود، ولا تزال مسألة الأمن معقّدة للغاية، فهناك أعمال إجرامية تُقترف، لكنّ الأوضاع أصبحت تتّسم بهدوء أكبر ممّا كانت في وجود العصابات خلال حقبة الثمانينات والتسعينات. والمنهج المتّبع ينطوي على ما هو أكثر من استراتيجية الشرطة، إنّه نموذج شامل يمنح الفرص ويبني الثقة ويكافح الجريمة ويركّز على الإستثمارات الإجتماعية الإستراتيجية للدولة والتي كانت معدومة في السابق، ممّا سمح للفوضى بأن تسود.
- بالنسبة للإستدامة، تم إدراج جودة الهواء ضمن جدول أعمال المدينة، كما وُضع هدف أن تصبح المدينة عاصمة أميركا اللاتينية لوسائل النقل المستدامة، حيث أُضيف إلى أسطول المدينة ٦٥ حافلة تعمل على الكهرباء، وتمّ تجديد الحافلات القديمة بالوسائل التكنولوجية النظيفة، وإنشاء مسارات للدراجات تمتدّ لما يزيد عن ٨٠ كم، ومزيد من أرصفة المشاة، إلى غيرها من وسائل وشبكات النقل من مترو وترامواي، والمساحات الخضراء. فقليلة هي الأشياء التي تدعم مبادىء المجتمع الديمقراطي أكثر من الأماكن العامة الجيّدة ونظام جيّد للنقل العام.

ويصف البعض ما حدث هنا بـ «معجزة ميدلين»، ولكنّها لم تكن معجزة، بل نتيجة سنوات طويلة من العمل الجاد. فعلى سبيل المثال، تمّ إطلاق برنامج «نسيج المنازل» لبناء النسيج الإجتماعي من خلال تدريب الأسر على الإنضباط الإيجابي. فلا فائدة من توفير أفضل البنى التحتية في الأحياء إذا كانت المنازل تعاني في داخلها من العنف ضدّ المرأة والطفل. كما تمّ إطلاق مبادرة «ميدلين تعانق تاريخها»، ذات طابع ثقافي وتاريخي، وبناء إطار مؤسساتي لدعم الإستثمارات الإجتماعية. ويعتمد نجاح ميدلين على سكانها وعلى الثقة المشتركة، إن إعادة بناء المدينة هي عملية طويلة الأجل وتقوم على جهد جماعي بحيث لا أحد ينجح بمعزل عن الآخرين. وحول معرفة احتياجات الناس، يقول العمدة السابق بأنّه بقي على مدى سنوات يجوب شوارع ميدلين، ويتحدّث إلى أهلها حتى قبل أن يصبح عمدة المدينة. ويُضيف أنّ القائد يجب أن يعرف كيف يستمع للآخر، وأن يضع نفسه مكانه، وأن يتفهّم معاناته اليومية.

المرجـــــــع :

صندوق النقد الدولي/ الموقع الإلكتروني- مجلّة التمويل والتنمية.

القروض المتعثرة في ميزانيات المصارف الأوروبية

تتخوّف السلطات الأوروبية من زيادة كبيرة في حجم القروض المتعثرة في ميزانيات المصارف، لذلك نشرت اللجنة الأوروبية برنامج عمل، يهدف إلى تخفيف العوائق أمام بيع هذه القروض. ويتفاوت نشاط السوق الثانوي للقروض المتعثرة إذ يبدو ناشطاً في بعض الدول كإيطاليا، فيما يبدو ضعيفاً في بلدان أخرى كفرنسا.

من خلال برنامجها المنشور في ١٦ كانون الأول ٢٠٢٠، تتمنى اللجنة الأوروبية تسهيل بيع المصارف لقروضها المتعثرة. فبحسب تقديرات المصرف المركزي الأوروبي والسلطات المصرفية الأوروبية، من شأن الأزمة أن تؤدي إلى مزيد من القروض المتعثرة الجديدة والتي يمكن أن تصل في سيناريو متشائم معقول إلى ١٤٠٠ مليار يورو، أي ما يعني ضعف الحجم الحالي.

إلاّ أن البرنامج لا يبدو أكيداً عند الأخذ في الاعتبار خطة التعافي المتوقّعة على الصعيد الاوروبي والجهود التي تبذلها الدول لدعم العملاء الاقتصاديين. غير أنه من المنطقي اعتبار أن التسديد المتوقّع للديون المصرفية التي عقدها هؤلاء العملاء يضعف فتزداد القروض المتعثرة. وتقوم اللجنة بدورها متوقّعة السيناريوهات كافة، لاسيما الأسوأ منها. وهي تتمنى تحسين الأدوات المتواجدة التي تسمح بإخراج القروض المتعثرة من ميزانيات المصارف وتقترح كذلك إنشاء شبكة من المصارف السيئة (Bad Banks).

وفي انتظار ترجمة اقتراحات اللجنة على الأرض، سيستمرّ السوق الثانوي لهذه القروض في العمل بنقاط القوة والضعف الحالية، علماً أن نشاطه يختلف بين البلدان. في السنوات الأخيرة، تركّزت العمليات في إيطاليا، البرتغال، اسبانيا، بريطانيا وإيرلندا.

في المقابل، يبدو هذا السوق بطيىء في فرنسا مع أن حجم هذه القروض مهم إلاّ أن نسبتها متدنّية قياساً على مجمل القروض لأسباب عدّة منها: أن حجم محفظة القروض الجيدة كبير أيضاً والأموال الخاصة لدى المصارف الفرنسية قوية، وأخيراً الفارق كبير بين سعر البيع الذي تقترحه المصارف وسعر الشراء الذي يقبل به الراغبون في الشراء. فثمة أسباب وراء بقاء حجم العمليات ضعيف في فرنسا، وقد قدّرته دراسة قامت بها ديلويت بـ ٤,٥ مليارات يورو في العام ٢٠١٩. تعود هذه العمليات في الجزء الكبير منها إلى بيع أصحاب قروض الاستهلاك الراغبين في التخلّص من تلك التي حصلت على حق الاسترداد حيث يبقى الأمل ضعيفاً في تسديد هذه الديون. فقد تمّ إذاً بيع هذه القروض بقيمة ادنى بكثير من قيمتها الاسمية.

المرجـــــــع :

Revue Banque, N0 853, Février 2021, Bilans bancaires

تقرير حول بطاقات الدفع المصرفية في لبنان

سجّل عدد بطاقات الدفع في لبنان تراجعاً في نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢١ نتيجة الظروف المصرفية والنقدية الناتجة عن الأزمة المالية والإقتصادية التي حوّلت الإقتصاد اللبناني إلى ما يشبه الـ Cash Economy.

بلغ إجمالي عدد بطاقات الدفع في نهاية حزيران ٢٠٢١ ما مجموعه ٢,٦٤٩,٤٤٩ بطاقة مُقابل ٢,٨٣٣,٧٠١ بطاقة في نهاية العام ٢٠٢٠، أيّ بتراجع نسبته ٦,٥٪. وفي تفاصيل أنواع هذه البطاقات الآتي:

- بلغت بطاقات الدفع الفوري ١,٧٦٣,٣٣٠ بطاقة في مُقابل ١,٨٤٩,٩١٠ بطاقات في نهاية العام الماضي، أيّ بتراجع نسبته ٤,٧٪.
- البطاقات الائتمانية: بلغت ٢٨٦,٤٥٦ بطاقة في مُقابل ٣٦٤,٢١٠ بطاقات في نهاية العام الماضي، ايّ بتراجع نسبته ٢١,٣٪.
- بطاقات الدفع لأجل: بلغت في نهاية حزيران ٢٠٢١ ما مجموعه ٦٦,٨٣٨ بطاقة في مُقابل ٨١,٥٩٥ في نهاية عام ٢٠٢٠، أيّ بتراجع نسبته ١٨,١٪.
- البطاقات المدفوعة مُسبقاً: بلغ عددها في نهاية حزيران الماضي ٥٣٢,٨٢٥ بطاقة مُقابل ٥٣٧,٩٨٦ بطاقة نهاية العام الماضي، أيّ بتراجع نسبته ١,٠٪

لماذا التراجع؟

ويعزى التراجع في عدد بطاقات الدفع إلى الظروف المصرفية والنقديّة التي أدّت إلى فرض المصارف قيوداً على السحوبات النقدية عموماً، وعلى استعمال بطاقات الدفع خارج لبنان (بإستثناء البطاقات المصدّرة على حسابات جديدة مربوطة بأموال طازجة (Fresh) بالعملة الأجنبية). وبالتالي فإن حَمَلة البطاقات الائتمانية المُصدَرة بالعملة الأجنبية، إنما يحملون بطاقات ما زالت صالحة، لكنه لا يمكن استخدامها سَواء في السوق المحلّية أو في الخارج.

إلى ذلك، امتنعت بعض المُستشفيات ومحلات السوبر ماركت عن قبول الدفع بالبطاقة، بهدف الحصول على أكبر كمّية من النقد الذي توجّب تقديمه لمصرف لبنان عند فتح الإعتمادات للمواد المدعومة، وبنسبة ٨٥٪.

يُضاف إلى ذلك، أن تراجع عدد بطاقات الدفع يعود إلى تراجع عدد نقاط البيع الإلكترونية (P.O.S) بنسبة ٤,٧٪، خلال النصف الأول من العام الجاري نتيجة توجه التجار نحو عمليات البيع النقديّة في ظلّ القيود المفروضة من قِبل المصارف على السحوبات من جهة، وإقفال عدد كبير من المؤسّسات نتيجة الأوضاع الإقتصادية الراهنة.

ويمكن القول أن العدد المذكور من بطاقات الدفع بات إسمياً إلى حدّ بعيد، حيث أن عدداً من البطاقات هو في جيوب الناس، لكنها غير صالحة للإستخدام سوى أنها لا تُشطب إلاّ في حال إنتهاء صلاحيتها وعدم تجديدها.

أجهزة الصراف الآلي

ويرتبط بتداول بطاقات الدفع واستخدامها، وضع أجهزة الصراف الآلي (ATMs) التي انكمش عددها إلى ١٨١٠ أجهزة في نهاية حزيران ٢٠٢١ مُقابل ١٨٧٤ صرافاً في نهاية العام ٢٠٢٠، أيّ بتراجع نسبته ٣,٤٪.

وهذا الإنكماش مردّه إلى إقفال بعض فروع المصارف بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، والمرجّح أن يتمّ إقفال المزيد منها في الأشهر الآتية. إذ أن جهاز الصرّاف الآلي غالباً ما يرتبط بوجود فرع إلى جانبه.

والواقع أن هناك تمركزاً في شبكة الصرّافات الآلية من خلال تواجد ٦٦٠ صرافاً آلياً في جبل لبنان أي ما نسبته ٣٦,٥٪ من الإجمالي، تليها نسبة مُتقاربة للعدد المتواجد في بيروت (٣٥,٩٪).

تمّ تحديث الأرقام عن النصف الأول ٢٠٢١ عن موقع مصرف لبنان الإلكتروني.

Cyber Security Visibility Still Is Not What It Should Be

*BY : Dr. ANDRE GHOLAM**

One of the biggest challenges most companies face is failing to understand their entire attack surface. Before the pandemic, many security and IT teams lacked visibility into and across a sets. Then, in 2020, the rush to enable remote work meant relaxing security protocols as an emergency measure but meanwhile the attack surface had expanded to employees' weak password-protected Wi-Fi routers, company asset use by family members and the use of family tech for business purposes. Meanwhile, permissions granted before lockdowns may have persisted without appropriate controls in place.

Now that some workers are returning to the office, the time has come to once again assess where the weak spots reside (see also paragraph Hybrid Office Will Create Great Opportunities - For Companies And Cyber-criminals).

Secure Users

Role-based permissions and IAM (Identity and Access Management) are essential for controlling who has access to what, but even together are inadequate, which has fueled the adoption of MFA (Multi-Factor Authentication). In addition, cyber security vendors are now using machine learning for user behavioral monitoring, not only to identify errant behavior, but also individuals' personal deviations from their own normal behavior. User monitoring has several benefits including logs, which memorialize the behavior, the ability to establish baselines for individual users and the ability to detect behavioral changes at an individual level. The overarching benefit is speed of threat detection and also escalation such as through alerts. The notifications may be used to trigger automated responses.

Meanwhile, BYOD, remote work and IoT have all have underscored the need for robust endpoint security. Antivirus/antimalware software has also been extended to the IoT, sometimes embedded in a router.

Secure Network Traffic

Network security monitoring was designed to detect and respond to network breaches. Like user monitoring, these systems collect and analyze data to detect threats and trigger security alerts. Modernly, these tools also take advantage of machine learning to speed detection and response as well as to identify patterns that traditional rule-based systems can miss.

Secure Apps

Today's apps include more third-party code than ever before in history. As software development and delivery cycles have accelerating with the pace of business. As a result, development teams are using more open source software and third-party libraries out of necessity and they're connecting to various resources via APIs. As a result, the software composition may be unknown (which necessitates composition analysis) and application dependencies may not be entirely understood. The result can be hidden vulnerabilities that can be easily exploited.

Running a quick vulnerability scan late in the software development life cycle (SDLC) does not cut it. More fundamentally, security needs to be baked in throughout the SDLC that includes shift-left testing and a necessary transition from DevOps (Development and Operations) to DevSecOps (Development,

* *Consultant Informatique – PhD, CISA, CISM, CRISC, Professeur à l'USJ,*

Security and Operations) (see note 1 below).
Application security monitoring is also necessary to understand the security status of the application and to discover vulnerabilities before bad actors do.
Meanwhile, applications are becoming more data-driven which not only means collecting, generating and analyzing data but also pulling in data from other applications and data sources as well as potentially pushing data to other applications which may need to be encrypted. Also, the connections between the application and other resources (and the connections from one container to another) should be secured and monitored since containers and their connections can be compromised.

Secure Data

Data access needs to be secured using permissions like network permissions and application permissions. Authorization and authentication go hand-in-hand, but because individuals do not always protect their credentials like they should, data access, use and sharing should also be monitored, including data erasure and deletion attempts.
If the data is at all sensitive, it should be encrypted in motion and at rest and there should be programmatic handling of compliance requirements and data governance rules.

Dashboards and Reporting

Cyber security reporting is evolving with business requirements and technological advances. On the business side, organizational leaders often complain that cyber security reporting it too technical, disjointed and complex. Worse, cyber security teams may not have the visibility they need to provide a holistic picture. In addition, depending on how the reporting is done and presented, it may lack the prioritization and coherence it needs to demonstrate how well technology investments and processes are or are not working. While there's greater awareness the need for "end-to-end" visibility, there are often blind spots here and there that are ripe for exploitation.
Today, dashboards are supplementing traditional reporting. The dashboard itself should reflect relevant KPIs, but they don't always. Worse, the simple indicators dashboards use, such as green, yellow and red color coding can give practitioners a false sense of security when a green indicator reflects that all is well when all may not be well.
Fundamentally, cyber security leaders and teams should think critically about reports and dashboards to ensure they're actually helping the organization more effectively manage and make decisions about cyber risks.

Cyber Insurance

Cyber insurance is a staple that enterprises shouldn't do without because its essential for managing liability costs. Companies use such insurance to help pay for lawsuits, regulatory fines and the costs associated with a breach. It's a specific type of insurance that, when absent, causes a company to pay all costs out of pocket.
CISOs should be familiar with the requirements and limitations of cyber insurance because it helps inform what their teams should and should not be doing which could negatively impact the validity or amount of a claim. However, CISOs should not review such policies in a vacuum (e.g., in the absence of legal counsel), nor should organizations simply purchase insurance and hope for the best when the CISO has no idea what the policy says.
Companies are having difficulty assessing how much cyber insurance they need, with some concerned about what's perceived as a high cost. In fact, the cost of cyber insurance is expected to rise between 20% and 50% as a result of the growing number of cyberattacks and their severity. These trends include increased claim frequency and severity, much of it driven by ransomware events. To maintain a commitment to long-term stable cyber capacity, insurers are reviewing areas in their

portfolio where underwriting action is needed, and reevaluating capacity deployment, specifically as it relates to ransomware losses. The report said trends to watch include :

- Errors and omissions exposures stemming from many organizations' accelerated digital transformation initiatives;
- Potential vulnerabilities from the use of Remote Desktop Protocol software;
- Breach regulations, as the regulatory environment continues to grow in complexity;
- Cyber extortion, with ransomware attacks evolving to include the threat of exposure of sensitive data on the public internet in addition to the encryption of sensitive data;
- Vendor risks, because of organization's reliance on third-party technology and back-end applications.

Hybrid Office Will Create Great Opportunities - For Companies And Cybercriminals

Spring is always a time of renewal, but never more so than this year. After our long winter of forced isolation, the increased accessibility of safe and effective vaccines has many looking forward to shutting off Zoom, putting on some real pants, and emerging to see friends and colleagues in person for the first time in more than a year. Normality, it seems, is just around the corner.

Yet the world has been irrevocably changed by the past year, and the businesses, schools, and other workplaces that we enter back into will not be the same as the ones we left last March.

The pandemic accelerated long-standing trends in workplaces across sectors as companies quickly embraced remote work and stood up infrastructure to enable their employees to remain productive while working from home.

Today we are finding that many of these developments are pretty good - enabling employees to work and be productive from anywhere without the headaches of a commute or a noisy office. And so, as the economy begins to reopen, many are looking for ways to make these temporary solutions more permanent and merge them with more "traditional" forms of working to create a sort of hybrid work environment.

These new hybrid workplaces will create new opportunities for businesses and will allow us to create organizations that are more flexible, productive, and accessible than ever before. But they can also open up new avenues of uncertainty that could threaten every organization. And make no mistake - cybercriminals know this and are finding ways to take advantage of these vulnerabilities.

Dangers of the Hybrid Model

The post-pandemic workplace will be a hybrid of the old and the new, with employees taking advantage of cloud-based technologies to work from anywhere, while also maintaining the ability to go into an office as needed.

From a cybersecurity perspective, however, this has the potential to be a nightmare scenario. While completely remote workers can be segmented in a way that protects central networks, hybrid workers expose these networks to increased risk every time they return to the office and reconnect, potentially bringing with them malware they picked up.

In 2020, bad actors sent 61% of malware through cloud applications to target remote workers. Barely a month ago, the California State Controller's Office, which handles $100 billion a year, suffered an email phishing attack on an employee that gave the hackers cloud access to internal documents and a launch point they used to phish another 9,000 employees.

Multiply this by hundreds (or thousands) of

employees connecting and reconnecting a couple times each week and you have hundreds (or thousands) of new vectors through which malicious actors can gain a foothold in your network, making the task of securing a network, and the users and data that are on it, even more complex.

Hackers Smell An Opportunity

The pandemic and confusion around the adoption of technology, the remote workplace, and demand for widespread digitized services created a perfect storm that hackers have been exploiting over the past 12 months. And the scale, frequency, and sophistication of hacking are only going to grow as organizations further accelerate their transitions to new, hybrid workplace models, and our social and economic systems become increasingly dependent on these digital technologies.

A prime example of this is personal health data. Experian, the credit reporting agency, has pegged the value of an individual's health care data at up to $1,000. Cybercriminals know this, and given the rise of telehealth and increased dependence on medical Internet of Things (IoT) devices, they sense the opportunity to more easily steal sensitive data and disrupt and hold ransom critical digital infrastructure. The result: Over half of health care providers suffered a data breach in the past 12 months, according to a study by my company, potentially exposing the records of millions of patients. The chief information security officer of Northwell Health called her sector the "No. 1 target for cybercrime" and noted, "It's become a challenge now with the expanded remote workforce that we've been living in since COVID-19."

This situation will be repeated across the economy. As workplace transformation continues to spread across sectors like state and local governments, attackers are finding a growing number of targets and vulnerabilities to exploit. And our dependence on virtual systems means that hackers have the ability to cause more havoc than ever before and to disrupt daily life in countless new ways—and to demand increasing amounts of ransom as well.

Countering these threats will not be easy. Solutions exist that are flexible and scalable enough to manage the growing number of remote connections—whether they come from remote employees, IoT devices, or students—and sophisticated enough to automatically identify and address the growing number of threats that users and networks face.

Most importantly, companies need to thoroughly evaluate their cybersecurity strategy and make sure it is ready for this new world. Even with the rise of SaaS solutions and the widespread migration to the cloud, the adoption of cloud-based security solutions has lagged greatly, making the shift to remote work more costly, risky, and difficult. Making these investments at the outset can make the shift to a hybrid workplace smoother and more secure—sealing off possible vectors of attack before they are exploited.

But in order for these solutions to be fully effective, a shift in outlook is also necessary. CIOs and CISOs need a seat at the table now, while the plans to reopen are still being made, to help identify and plan around potential vulnerabilities before they become threats. Cybersecurity can no longer be a tech or IT problem - it needs to be an organizational and operational priority.

The world that we are preparing to enter will be defined by the threats we face. The companies that thrive in it will be the ones that recognize this now and make security an integral part of their plans from the beginning, not something that is considered after the plans have already been made. Welcome to our next "Normal."

Notes :

(1) DecSecOps : When software is everywhere, everything becomes an attack surface.

While software security has never been more business critical, organizations know if it gets in the way of DevOps, it just will not work. Security must be inseparable from software development.

The root cause of many successful cyberattacks lies primarily in vulnerable software itself. Organizations must do a better job of writing more-secure code, making software applications nearly impenetrable to cyberattacks. Traditional approaches to software security are having a difficult time adapting to this new model, since security is often viewed as an inhibitor to DevOps.